سوق المخدرات الرائج في تعز

ظاهرة الطلاب المخبرين

الصراع بين دولة المواطنين ودولة الامتيازات

النداء

أسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ١ يونيو ٢٠٠٥ العدد (١٢) | Wed. 1 Jun. 2005 No. (12) | 30 ريالاً | 12 صفحة

تدخل أمني لإطلاق مقر الشعبية

أوقفت قوات أمنية عملية اقتحام مقر اتحاد القوى الشعبية، بعد أن أطلق المتحصنون المسلحون فيه أعيرة نارية كتأكيد لمقاومتهم أمر النيابة الذي قضى بإخلائهم بالقوة من المبنى.

وطلب مدير أمن المنطقة الواقعة جوار مستشفى الكويت تأجيل عملية الاقتحام التي بدأت عصر اليوم، بعد أن مر أكثر من أسبوعين على سيطرة الجماعة المسلحة على مقر الاتحاد.

وتقول المعلومات إن مدير أمن المنطقة بدأ محاولة لإقناع المسلحين بالخروج من المقر وتسليمه دون أية مواجهات.

صراع الكوليسة والتقاسم في اتحاد الأدباء

■ «النداء» - خاص:

دخل الصراع على اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، اليومين الماضيين، مرحلة جديدة، إذ تجري محاولات لتوزيع الأدوار وتقاسم مواقع الأمانة العامة بالتوافق عوضاً عن الانتخاب السري المباشر.

الأعضاء الـ٣١ المصعدون إلى المجلس التنفيذي في مؤتمر الإتحاد الذي بدأ أعماله مطلع الأسبوع، وسط أجواء مشحونة بالتوتر ورغبة الحصول على المواقع العليا التي بات ينظر إليها كغنيمة، يعقدون اليوم اجتماعاً لتشكيل الأمانة العامة.

وفيما تجري محاولات من الحزب الحاكم لطباخة عملية تقاسم مع كتلة الاشتراكي أصر الأخير وعدد من المستقلين في المجلس التنفيذي على اخضاع الصعود إلى الامانة العامة للانتخاب السري المباشر، حسبما ينص على ذلك النظام الاساسي للاتحاد المعدل في المؤتمر الحالي.

وبينما يطرح أعضاء الاشتراكي في المجلس التنفيذي عودة أحمد قاسم دماج إلى رئاسة الاتحاد، ويميل إلى ذلك المستقلون في المجلس، يدفع أعضاء الحزب الحاكم بعبدالله البار لشغل المنصب.

وقد بدأ الخلاف صباح أمس حين جالت هدى العطاس بورقة

التتمة في الصفحة ٤

بلاغ النظر في عدم دستورية ضريبة المبيعات

■ صنعاء - «النداء»:

ارجأت الشعبة الدستورية بالمحكمة العليا للجمهورية طلباً لمحامي الغرفة التجارية إيقاف تنفيذ قانون ضريبة المبيعات إلى جلسة قادمة، وقررت استكمال قراءة نص الدعوى من قبل محامي الغرفة التجارية الدكتور حسن مجلي.

وبدأت الشعبة الدستورية بالمحكمة العليا برئاسة القاضي زيد الجمرة - رئيس المحكمة العليا- اليوم الاستماع إلى الدعوى المرفوعة ضد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وآخرين من قبل الغرفة التجارية بالأمانة.

وخلال الجلسة رفضت المحكمة طلباً شفوياً من ممثلي الجانب الحكومي تأجيل النظر في الدعوى المرفوعة من محامي الغرفة التجارية المحامي حسن مجلي وطالبت باستمرار اجراءات

التتمة في الصفحة ٤

بن شاجع يكذّب من يريدون تأجيج الفتنة

اشتباكات ليلية متفرقة في صعدة

■ «النداء» - خاص:

وقعت اشتباكات مسلحة منتصف ليلة أمس بين انصار الحوثي والقوات المسلحة في جبال الأودية والعصائد الواقعة على خط صعدة - البقع.

وقال اهالٍ في المنطقة إن تبادلاً كثيفاً لإطلاق النار استمر زهاء ساعة، ثم سادت حالة هدوء بعد ذلك، دون أن يتسنى معرفة خسائر الطرفين.

وتمكنت مجموعة مسلحة من تنظيم الشباب المؤمن، مساء أمس الأول، من التسلل إلى مدينة صعدة وضواحيها، حيث خاضت اشتباكات متعددة مع القوات الحكومية استمرت نحو ثلاث ساعات.

واشتبك بعض افراد المجموعة المتسللة مع حرس منزل قائد محور المحافظة، بعد

التتمة في الصفحة ٤

إدانة واسعة للحكم باعدام الديلمي

اعتبرت هيئة الدفاع عن سجيني الرأي يحيى الديلمي ومحمد مفتاح الحكم الصادر في حق موكليها كارثة وصفعة قوية في وجه العدالة والقضاء اليمني". وقالت في بيان حصلت "النداء" على نسخة منه إن الحكم بمثابة اعدام للعدالة، مؤكدة الإجراءات التعسفية التي تخللت المحاكمة بشكل مخالف لكل المواثيق الدولية للدستور وقانون الاجراءات الجزائية وجميع الأعراف.

واوضحت انه لو تم دراسة "ملف القضية والتهم الباطلة المبنية على الاكاذيب من جهة محايدة لتوصلت إلى أن من يستحق المحاكمة والحكم عليها هو من اصدر هذا الحكم لما يمثله من استهتار بالدماء والحريات".

وتاشددت الهيئة، التي كانت انسحبت نهاية يناير الماضي من امام المحكمة جراء الاجراءات التعسفية التي اتبعتها هذه ضد موكليها، رئيس الجمهورية التدخل لوضع حد لمثل هذه الاحكام التي تسيء إلى القضاء في اليمن. ونساهم في خلق جو من عدم الاطمئنان الاجتماعي وانعدام الثقة بأجهزة العدالة في البلاد".

ولقي الحكم، الذي اصدرته المحكمة الجزائية المتخصصة الاحد الماضي وقضى منطوقه بإعدام الديلمي وسجن مفتاح ثماني سنوات بتهمة التخابر لإيران، استياء واسعاً باعتبار دوافعه سياسية محضة.

تزايد ضلوع عرب في تهريب الآثار

■ «النداء» - خاص:

● هشام الثور

تعقد محكمة شرق أمانة العاصمة اليوم جلسة للنطق بالحكم في قضية العراقي اياد شاكر خضر المتهم بالمتاجرة بالآثار اليمنية، فيما تبدأ أولى جلساتها لمحاكمة سوريين ألقي القبض عليهما متلبسين بتهريب الآثار في حرض.

وأتهت نيابة الآثار التحقيق مع المتهمين السوريين اللذين لا زالا معتقلين في السجن المركزي بصنعاء.

والسوريان، اللذين القي عليهما القبض أمن حرض في ٢٨ مارس الماضي، ضبط في حوزتهما ١٩ قطعة أثرية، هي عبارة عن مواد فخارية تحمل افريزاً ونقوشاً ونحوتاً وعدد من التماثيل الحيوانية والآدمية، إضافة إلى آنية فخارية.

وطالب هشام علي الثور مدير عام حماية الآثار والمخطوطات الثقافية بتطبيق قانون الآثار كي يصبح رادعاً لكل مهربي الآثار والمتاجرين بها.

وقال لـ"النداء" إن قانون الآثار ضعيف ولا يطبق بحده الأدنى، حيث يحكم بقضية التهريب خمس سنوات والاتجار سنتين، خلافاً لدول اخرى يصل فيها عقاب مهربي الآثار والمتاجرين بها إلى الحبس المؤبد والإعدام.

وأكد مدير عام حماية الآثار على ضرورة الحزم وإصدار أحكام رادعة للحد من عمليتي التهريب والمتاجرة بالآثار اليمنية.

وأوضح أن عدد القضايا المحالة إلى النيابة والمحكمة منذ أواخر العام الفائت وحتى الآن، عشر قضايا تم البت في سبع منها.

التتمة في الصفحة ٢

تدارك لازم

بعد أسبوع من طوع منشور "البلاد" من "عاله السفلي"، إلى الأسواق، يتعزز الافتراض القائل بأن المنشور يصدر في سياق خطة هجوم مضاد لدوائر غير مسؤولة داخل السلطة تتوسل خفض سقف المعارضة بإرهاب أصحاب الأقلام الحرة والمستقلة عبر ضخ مسوخ وكائنات لا فقرية، إلى الوسط الصحفي بقصد تلويثه والحط من مكانة الصحافة وتقويض المكاسب التي تحققت لها منذ قيام الجمهورية اليمنية.

بالرغم من الاحتجاج الواسع حيال بذاءات المسوخ أظهرت تطورات الأيام الماضية أن مؤسسات السلطة الرسمية، وفي مقدمها الحزب الحاكم أعجز من أن تعطل خطة الهجوم المضاد، ما قد يفيد برعاية رفيعة لها من شخصيات تفتقر إلى الحس السليم الذي يجعلها تدرك الأضرار الناجمة عن هذه الخطة، وأفدحها تقديم صورة غير حميدة عن قيادات الدولة. الخطة الفاسدة طالت هذا الأسبوع الزميلين نبيل سبيع ونبيل الصوفي، بواسطة حزمة بذاءات وتلفيقات تليق بناشريها، وتكشف خواء الجهات التي ترعاهم.

ليس يصح محاججة المسوخ فيما ينشرون، بل تحديد إقامتهم حيث هم الآن، وذلك ما أجمع عليه الصحفيون والصحفيات، وفي مقدمهم الزملاء الأعزاء من أعضاء المؤتمر الشعبي العام، في اللقاء الموسع الذي انتظم في مقر نقابة الصحفيين صباح أمس.

الشاهد أن خطة الهجوم المضاد ارتدت على ارباحها، ملحقة بالسلطة والحزب الحاكم أضراراً جسيمة، والأسرة الصحفية تنتظر قراراً حاسماً من القيادة السياسية بوقف خطة إشاعة التقزز ومعاقبة مصممها المباشرين.

النداء

السعودية عشية رحيل الملك

إعلان نهاية الاستقرار الراكد

مصطفى راجح

تحركت بداية الاسبوع عجلات سيارة إسعاف لنقل الملك السعودي فهد بن عبدالعزيز إلى المستشفى، ومعها دارت عجلة توقعات وتحليلات تستكشف تاثير موت الملك على السعودية وعلاقاتها على مستويات عديدة؛ من الصراع على خلافته داخل الأسرة، الحرب على الارهاب، العلاقة مع امريكا، إلى التماسات مع دول الجوار التي مرقت في السنوات الأخيرة من القبضة السعودية، وبدات ترسم شكلاً جديداً لطريقة التعاطي معها، لا زال حتى الآن في مرحلة "الانتقال".

سنوات عديدة مضت على وفاة "خادم الحرمين الشريفين" -التسمية الدينية، السياسية، التي يحبذها- سريرياً. فالرجل خرج من دائرة الشان العام في المراحل الأولى لمرضه، وكانت عودته إلى المملكة، وبث أخبار لقاءاته في البداية طريقة معينة، في إدارة الصراع على الخلافة، قبل أن تغدو أداء روتينياً شكلياً.

طريقة الأسرة المالكة في إدارة الحكم لم تترك للخلفاء طريقة اخرى للتعامل مع ملك مبئوس من شفائه سوى انتظار موته، مع أن هذا الانتظار لم يمنع الطرفين الأكثر قوة في الأسرة من القيام بجولات اختبار قوة، ومزاحمة على الموقع الأول منذ اللحظات الأولى لمرض الملك.

هذا الحراك الداخلي حسم مؤقتاً قبل عدة سنوات لمصلحة ولاية الأمير عبدالله المعروف بشخصيته القوية وزعامته للبدو والحرس الوطني، وقربه من القوى الدينية، الشريك القوي في مملكة تاسست على تحالف الأسرة السعودية مع رجال الدين ابتداء من مؤسس الدعوة الوهابية محمد بن عبدالوهاب. في المقابل بدا الأمير سلطان وكانه قبل بتوزيع الأدوار القائم كامر واقع وإن استقوى بالسديريين.

ويرجع هذا الوضع إلى احداث ١١ سبتمبر التي استلزمت من الأسرة الحاكمة في السعودية ترحيل خلافاتها والتلاحم أمام حدث وضع مملكتهم في فوهة المدفع.

تغير المناخ الدولي قلب الطاولة على "محضن" الوهابية المتطرفة التي قلبت موازين المنطقة بتغذية التشدد الإسلامي، وحان مع وصول الشظايا إلى مانهاتن وقت دفع الفواتير على نهج طالما تباهت به المملكة، وكان بطاقة عبورها للتحالفات الدولية والنفوذ.

من هنا خرج زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن من السعودية، وتحديداً من الحلقة الدافئة المحيطة بالأسرة الحاكمة التي شاركتها الصفقات والمشروعات التجارية، الشبكات المالية، وقبل ذلك كله ونبات "الجهاد" المحسوب سياسياً في افغانستان والشيشان، ومناطق اخرى متفرقة. اما تتويج هذه المعطيات فاتى بـ١٥ سعودياً من اصل ١٩ "جهادياً" نفذوا الحدث الزلزالي صبيحة الحادي عشر من سبتمبر المشهود.

هذا التلاحم داخل الأسرة مرشح للتصدع، لانه مع اقتراب الرحيل النهائي للملك فهد، وإن لم يكن هذا التصدع في عداد التوقعات المؤكدة، إلا ان الوفاة على كل حال ستحمل معها استنفار كل طرف لتاكيد مساحته في إدارة المملكة.

الانتقال الرسمي لقيادة الأسرة السعودية ياتي في ظل مرحلة عصيبة تعيشها المملكة. المواجهة مع خلايا "الإرهاب" اتخذت مساراً عنيفاً طوال الأشهر الماضية، ومعها بدت السعودية اشبه بساحة حرب اهلية. في

● الملك فهد

إحصاءات رسمية منشورة قدرت عمليات الدهم بـ٧٠٠ عملية خلال شهرين. وفي نفس الفترة قتل واصيب ١٢٠٠ من رجال الأمن السعودي.

الصحافة السعودية، ومنها "الحياة"، تفرد صفحات يومية للحديث عن الإرهاب وما يؤدي إليه. أحد الكتاب شبه تفجيرات ١٢ مايو في الرياض بالزلزال.

السياسة السعودية اقتصرت على الوقاية الامنية التي فشلت بدورها، بينما بقيت نفس الممانعة امام التغيير وإعادة النظر في المناهج التعليمية. أكثر من ذلك انتهجت سياسة متشددة امام اصوات بدات ترتفع لتنادي بالمراجعة والإصلاحات.

ضاقت المملكة بـ١٢ ناشطاً مدنياً اعتقلوا في مارس الفائت، وافرج عن تسعة منهم بعد أن تعهدوا بوقف نشاطهم وتوجيه مطالبهم إلى ولي الأمر، بينما حكم منتصف مايو على الدكتور متروك الفالح والأديب عبدالله الجامد والشاعر علي الدميني بالسجن لفترات بين ٦و٩ سنوات. في هذا ينبغي النظر إلى التفاصيل والحيثيات، والبعد عن التناول العمومي لمعرفة الطريقة التي تدار بها المملكة (انظر مقالة ابو بكر السقاف في العدد الفائت من "النداء").

نجاح خلايا العنف التي خرجت من عباءة النظام التعليمي وهياكل المملكة، واستلاكها زمام المبادرة يؤشر انها تعمل في بيئة ملائمة لها ترقى إلى مستوى المساندة الشعبية من ناحية وفشل أجهزة الأمن في السيطرة (إدارة)على هذه الجماعات او اختراقها كما فعلت أجهزة امن عربية بينها اليمن.

علاقة السعودية بالحليف الاساسي امريكا لم تعد قابلة للاستمرار بالصيغة القديمة. وإن بقيت محكومة بغياب بديل يمكن التعامل معه أو تنميته. دول الجوار الخليجية بدورها تململت كثيراً من القبضة السعودية. قطر على الطرف النقيض بعد ان فتحت ابواب العلاقة المباشرة مع امريكا المنفردة بالمشهد العالمي، واصبحت "الوكالة" السعودية والأردنية كمحطة ترانزيت مع دول المنطقة من أوراق الماضي.

اهم من ذلك أن جميع دول المنطقة تعيش مرحلة انتقالية عقب سقوط النظام العراقي واحتلال العراق. فهذا البلد اصبح ساحة تدريب حية للإسلاميين، ونتج عن ذلك امتداد التفجيرات الانتحارية إلى الرياض والكويت.

انهيار النظام العراقي نبش بدوره التركيبات الطائفية والمذهبية للمنطقة بكاملها.

لم يكن في العراق مواطنة متساوية، وارتكز الاستقرار على سيادة الشوكة العصبية للسنة، الذين اختزلوا إلى العشيرة والقرية، وفي النهاية الأسرة والفرد.

انهيار هذه السيطرة دفع بالقوى تحت السطح إلى الاستنجاد بانتماءاتهم. ومع هذا المشهد قفزت إلى السطح قضية اضطهاد الأقلية الشيعية في السعودية. ويستكمل المشهد بالعلاقات باليمن، وهي منطقة لم تعد ترى فيها السعودية سوى مصدر لتهريب السلاح والإرهابيين والباحثين عن العمل.

اليمن استقلت نسبياً من القبضة السعودية عبر محطتين: الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو، واحداث ١١ سبتمبر.

بعدها لم تعد المملكة في وادي السيطرة على اليمن واستبدلت ذلك بسياسة إغراق اليمن بمشاكلها المزمنة. طرد مليوني عامل، ترسيم الحدود بدون أي تبعات أو استحقاقات تضعنتها اتفاقية الطائف التاريخية بين البلدين، إغلاق الحدود.

إجمالاً يمكن القول بان الملك فهد سيرحل في وقت تكاثرت فيه دواعي التغيير في مملكة عتيقة، ولم تعد طرائق التفكير البالية مجدية في الترقيع وفرض الاستقرار الراكد.

عمال مؤسسة الاصطياد في عدن.. تسعة أشهر دون رواتب

■ عدن - عبدالحافظ هزاع الصمدي:

تتنالى إضرابات عمال مؤسسة الاصطياد الساحلي بعدن بنتيجة تاخر صرف مرتباتهم لفترات قد تصل إلى تسعة اشهر احياناً، وبلا جدوى.

منذ عام ٢٠٠٢م، والمشكلة دون حلول، ووعود مسؤولين ليست سوى سراب في ظل سياسة الوزير السمكي الذي كثيراً ما عرقلها حسب إجماع ٢٥٠ عاملاً وعاملة في مؤسسة الاصطياد.

وكان الدكتور يحيى الشعيبي محافظ عدن وعد العمال العام الماضي بتنفيذ مطالبهم بعد عيد الفطر المبارك لولا موقف الوزير الذي ادانه عمال مضربون بعرقلة حلول قضية تبناها المحافظ الذي عالج كثير القضايا واوضاع المؤسسات المتعثرة في محافظة عدن بتعاون الوزراء المعنيين كان آخرها مؤسسة النقل البري.

تاخر صرف مرتبات ٥ اشهر هذا العام و ٤اشهر لم تصرف من العام الماضي ٢٠٠٤م، إغلاق طريق المعلا - التواهي العام من قبل العاملين، تاريخ ٢٠٠٥/٥/٤م، نتيجة تجاهل وصمت وزارة الثروة السمكية لمطالب ٤٥٠ عاملاً وعاملة في مؤسسة الاصطياد. وبقية الاتفاق - الذي سيتم على فتح الطريق واللقاء بهم في مكتب المحافظة- نزل عبدالكريم شائف نائب المحافظ وكبار المسؤولين في سلطة المحافظة لمناقشة القضية والخروج بحلول مناسبة.

وبعد نزوله إلى مكتب مدير فرع الوزارة بعدن صباح ٢٠٠٥/٥/٨م، التقى المحافظ الشعيبي باللجنة الممثلة لعمال المؤسسة وآخرين، وكانت نتائج اللقاء مرضية اثلجت صدور العمال بعد أن تم الاتفاق على نقاط باتت اخيراً بالفشل، منها صرف مليون ريال مرتبات ٩ اشهر لكل العاملين؛ إحالة ١٠٠ عامل مؤهلين للتقاعد إلى هيئة التامينات والشؤون الاجتماعية، وإلحاق حوالي ١٢٠ عمالة فائضة بالصندوق او توزيعهم على المرافق القادرة على الاستيعاب.

بعد انتهاء المدة المحددة للنتائج فوجئ عمال المؤسسة اثناء مقابلتهم مدير فرع الوزارة بعدن بان وزير الثروة السمكية وافق على صرف مرتب شهر واحد فقط من ٩ اشهر.

وعلى الصعيد نفسه يرى العمال ان دمج المؤسسة مع مؤسسة التسويق ليس حلاً لوضعها كما يريد الوزير الذي قال إن قضية العمال من اختصاص الوزارة فحسب دون تدخل آخرين في شؤون عمله. مع ان عملية الدمج عُرضت على محافظ عدن الذي قال عنها: سيكون لدينا قبران بدلاً من قبر واحد... وقالت اللجنة النقابية في مؤسسة الاصطياد إن الدمج ليس حلاً بعد أن استقلت فروع المؤسسة في حضرموت والمهرة، استقلالاً غير قانوني.

وناشد عمال المؤسسة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وضع حل للقضية وإلزام الجهات المختصة بتنفيذ مطالبهم وعدم ربطها بالحلول الخاصة بوضع المؤسسة التي قد تاخذ سنين للوصول إليها.

وتبدو وضعية المؤسسة بحاجة إلى معالجة، وما زالت بعض شراعيتها تنبض بالحياة منها ثلاجة سعة ٢٠٠ طن خزن و١٠ اطنان تجميد، واربعة قوارب اصطياد ساحلي. واكد عاملون في مؤسسة الاصطياد عدن ان شركة كورية جنوبية ستقوم خلال النصف الثاني من هذا العام بإعادة تاهيلها وتشغيلها. إضافة إلى معمل الفيبرجلاس اول معمل في الجمهورية، الذي كان باستطاعته الدخول إلى سوق المنافسة إذا ما دخلت عليه بعض التغييرات المالية والادارية والتجهيزات الضرورية.

اندماج البنوك ضرورة اقتصادية

احمد سعيد الدهي

نعاود التذكير والدعوة إلى ضرورة إعادة هيكلة النظام المصرفي، وتاهيله تاهيلاً مالياً وفنياً وتنظيمياً، وعلى ذلك النحو الذي يستجيب معه وبفضله نقوية مركزها، وحماية وجودها ومصيرها والثبات في مضمار منافسة العولمة الكاسحة القادمة عقب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وربما قبل ذلك مبكراً. ثم تامين اسباب وعوامل الصمود في وجه عواصفها المغبرة عبر رفع قدراتها المالية والفنية، وتفعيل وظيفتها الادخارية، والتمويلية، والاستثمارية.

إن وضع البنوك الراهن، مغلقة صغيرة، محصورة في نطاق راسمال ضحل، وإدارة تقليدية، وملكية مغلقة، جميعها تشكل قيوداً، وكوابح تنظيمية ومالية حقيقية، يصعب بسببها الاضطلاع بلعب دور حامل التنمية الاقتصادية. كما انها ستعجز حتما في التصدي لمنافسة البنوك القوية الإقليمية والدولية عقب فتح السوق اليمنية للخدمات المصرفية القادمة.

ومن غير أن تسارع الحكومة وبالتنسيق مع قيادة النظام المصرفي والمالي، فإن الاقتصاد سيظل يعاني من (انيميا) حادة تمويلية مصرفية بحكم ضحالة اموال البنوك من ناحية، وبحكم استحواذ المصارف على الودائع الادخارية الاجتماعية والاقتصادية، وتوظيفها توظيفا استثمارياً هامشيا، اسهل من ناحية ثانية. مما يجعل الاقتصاد بدور في حلقة مفرغة من العوز، والحاجة إلى النمو، والتطور، ومساعدته على الخروج من مازق الانكماش، والبطالة المزمنة، والذي تزيده السياسة النقدية التقشفية الحذرة المتطرفة انكماشا، واختناقا، وتاكلاً.

لا بد من الإقلاع عن خيار المراهنة على صغر حجم الاقتصاد اليمني، وعدم ملاءمة حال البيئة الاقتصادية، واختلال المناخ الاستثماري غير الواني، فتلك حالة تمثل عوامل مؤقتة، نشات بفضل تخلف الإدارة السياسية والاقتصادية. وهي عوامل متحركة، متغيرة، قابلة للزوال في اقرب طرف ووقت ممكنين، وستطويها حتما التحديات والازمات التي بدات تصطرع، وتتفاقم، وتتحدث عنها مؤسسات العالم المتخصصة، والحكومة التي وصفت الوضع الراهن والمستقبل بقولها وبحسب الرواية: «الحاضر افسد من الفساد، والمستقبل امر من المر».

وتكفي الإشارة إلى عمق ضعف اقتصاديات البنوك، وتضعضع النظام المصرفي، وقصور دوره التنموي الهامشي المحدود، وتلك المخاطر المحدقة به من خلال الاشارة إلى ضحالة حجم راسماله والاحتياطات الذي لا يتجاوز عام ٢٠٠٤ مبلغ ١٩٦ مليون دولار فقط، وبأصول تناهز ٣,٦٠٢ مليار، وهي موارد صغيرة الحجم في كل الأحوال ولايعتد بها في تحريك النشاط والنمو الاقتصاديين. لا سيما بعد الأخذ في الاعتبار القيود النقدية التي تفرضها السياسة النقدية الممثلة في الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، والاقتراض ومعدلات اسعار الفائدة المدينة، وهي قيود فاعلة تحد من حجم هذه الموارد، وتبلغ بها نقصاً يبلغ حد النصف، مما يضعف من قدرات البنوك على الاستثمار، والتمويل والائتمان.

للتاكيد على مدى ضحالة موارد البنوك اليمنية، وتواضعها، وضعف مركزها المالي، دعونا نعقد مقارنة سريعة مع بعض البنوك العربية. فعلى سبيل المثال بلغ راسمال البنك الأهلي التجاري السعودي عام ٢٠٠٣م ٢٧٥٩ مليار دولار، وهو يشكل نسبة ١٤٠٨٪ من مثيله اليمني، اي ان راسمال البنوك اليمنية تشكل إلى مثله السعودي نسبة ٧,١٠٪. هذا وتبلغ موجودات البنك الأهلي نحو ٣١٣٥٧ مليار دولار، تمثل إلى قرينه البنوك اليمنية مجتمعة نسبة ٨٧٠٪ أي نحو تسعة اضعاف مثيله اليمني.

إذا ما امتدت المقارنة مع البنوك الكويتية والخليجية، واللبنانية، والأردنية، والعمانية على نفس صعيد راس المال، فالنتيجة لاتختلف كثيراً، ومن باب تعميق المفارقة، وتقريب الصورة، نعقد المقارنة مع احد بنوك سلطنة عمان على اعتبار أن وضعها الاقتصادي، الاجتماعي قريب الشبه بالحالة اليمنية. ذلك أن راسمال بنك مسقط يبلغ لنفس العام نحو ٣٦٦ مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة ١٨٧٪ من رؤوس اموال البنوك اليمنية مجتمعة. بينما تبلغ اصول البنك الأول، إلى البنوك الثانية مجتمعة نسبة ١١٢٪، وهو دليل ثابت آخر على مدى هوان البنوك اليمنية، ودرجة عمق ضعفها، وبعدها عن الملاءة المالية الاقتصادية الكافية لتمويل التنمية الاقتصادية.

وهناك وجوه أخرى حيوية لمزيد من المقارنة، بيد أن ذلك قد يغرق القارئ في تفاصيل يملها، إنما نضيف مفارقة ثالثة صارخة عميقة المدلول والمعنى. إذ جرى عام ٢٠٠٤م تصنيف افضل مائة بنك عربي من بين البنوك العربية مجتمعة، فلم يحظ اي بنك يمني بشرف الانضمام إلى قائمة التصنيف، وهو حال مزر، ومخز، ومخجل.

كانت الحكومة اتخذت في وقت سابق قراراً يهدف إلى إعادة تاهيل البنوك الحكومية، وتحويلها إلى شركات مساهمة ذات قاعدة مالية اكبر، كما اتخذ البنك المركزي قراراً يقضي برفع راسمال البنوك عام ٢٠٠٩م، إلى احد عشر مليار ريال لكل بنك على حدة. وذلك يمثل زهاء ٥٥٠ مليون دولار. بيد أن الملاحظة النقدية على قرار الحكومة تتبدى في استغراق وقت طويل للتنفيذ دونما حاجة او مبرر يقتضي ذلك التطويل المخل. اللهم إلا ذلك التردد، وصراعات المصالح الضيقة التي غالباً ما تعمل حساب العائد الشخصي من كل صفقة. ما يعني أن الوقت لدى الحكومة ذو قيمة تكاد تساوي الصفر، في حين أن الوقت عنصر من عناصر الإنتاج ومن اكثرها اهمية، وحيوية، فإهدار الوقت يعني إهدار الفرصة الاقتصادية البديلة، وتسجيل مزيد من التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى صعيد زيادة رؤوس اموال البنوك حتى مطلع عام ٢٠٠٩م، قرار يشكل معالجة خجولة بنقصه الجراة والصوابه والاحاطة بالمشكلة، وكان يمكن الولوج إلى قلب الحل، والمشكلة باقرار تحويل هذه البنوك إلى شركات مساهمة عبر فتحها على الجمهور والقطاع الخاص، وفر الدمج عليها هدفاً لزيادة القاعدة المالية والملكية الاجتماعية، من خلال إصدار قانون معدل لقانون البنوك، وإدخال تعديلات على القانون التجاري، وقانون الشركات الخاصة والعامة مع إعطائها مهلة زمنية لا تزيد عن سنتين لتوفيق اوضاعها. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل الحالة الاقتصادية المتدهورة تتحمل خسائر الانتظار حتى ٢٠٠٩م؟

المصدر
أسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير:
سامي غالب
صنعاء- الدائري الغربي- جولة الجامعة القديمة - عمارة الخير- شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب (١٢٠٧٠)

شمعة ايمن الثامنة
يطفئ الحبوب أيمن عباس الحاج شمعته الثامنة غدا وسط فرحة الأسرة وعدد من الأصدقاء
عقبى مائة عام
بابا، ماما، هناء، شيماء، شيماء، دنيا، نانسي، نيل

مشاهد من خلف منصة العروض في المكلا

احتفال.. أوله بهجة وآخره هوجة

حمود منصر

في عيد الأعياد حضرت الإمكانيات وغاب الإنسان. كان نصيبي من زمن العيد اثنتي عشرة ساعة، قضيتها في رحلة مكوكية بدأتها في التاسعة صباحاً من مطار صنعاء لحضور بعض فعاليات الاحتفال بالعيد الخامس عشر للوحدة وفي المكلا، وانهيتها في التاسعة ليلاً من نفس اليوم في المكان نفسه بمطار صنعاء.

في المكلا، وجدت كل الإمكانيات وغاب الإنسان الذي تحتاجه اليمن اليوم!! وجدت وسائل النقل الحديث وغاب التنظيم، وجدت ربطات العنق، وغاب «الاتيكيت»، وجدت الألقاب والأوصاف والوجوه المرموقة، وغاب الأمل، وجد جمع كالقطيع وغابت النخبة بكل أطيافها، وجدت الفرحة ثم كادت أن تغيب بفعل صدمة الفوضى وعبثية المشهد، غاب الأمل وساد الإحباط وكاد المشهد الكبير يتحول إلى صورة في بدايتها فرحة، وفي وسطها بهجة ودهشة، وفي آخرها صدمة وإحباط. هذا ما أصابني، ولا أدري ما الذي أصاب ضيوف اليمن على أرض مطار الريان وهم يشاهدون ويحملقون في وجوهنا، ويتأملون ما كان يحدث بدون مقدمات وبدون توقع منهم أو منا نحن الذين كنا جزءاً من ذلك المشهد المعيب.

كانت الصورة جميلة في ذهني وعلى أرض الواقع، متألقة بألق ورونق الذكرى وصبا العيد الخامس عشر للوحدة المباركة، مشرقة بإشراقة حضرموت وبهاء المكلا، وبالإضافات البهية والحلل المرصعة بجواهر الأعمال الإنشائية من مطار الريان، مروراً بجامعة حضرموت، وكورنيش خلف، وخور المكلا، والتوسع العمراني، والشوارع الفسيحة الممتدة بامتداد الأفق والشاطئ والبحر. بدت المكلا لؤلؤة متوهجة بنور الوحدة، متباهية بنبض الوطن وتدفق تاريخ نضال رجالاته الذين صنعوا الثورة والاستقلال والوحدة، وكل التحولات التي أعادت للوطن سيادته وللشعب إرادته، ولليمن وحدته لنزهو بعيد صباها حاضرة شرق اليمن وعروس بحر العرب، وحيث عانق البحر اليابسة، وقبل بأمواجه الدافئة رمال الشاطئ، هنا أسدل الستار، وتقدم القائد الصفوف ليردد إيقاعات النشيد الوطني و نشيد الوحدة «ردي أيتها الدنيا نشيدي» فرددت الأجيال والدنيا معنا نشيد الوحدة، وارتسم المشهد وتجسد العناق بلوحات الفرح ورقصات الطرب، وانبعث عبق التاريخ بتراث عريق وثقافة حضرمية أصيلة، أصوات ورقصات وألحان وإيقاعات وألوان وكلمات تداخلت لترسم نبض الحياة الأصيلة في حضرموت البحر والسهل والجبل والوادي، حضرموت العراقة والطموح والأصالة والانطلاق، الحاضر والمستقبل. في ساحة العروض كان المشهد مهيباً، والحضور جليلاً ومبهراً، الكل جاء ليكون جزءاً من تلك السيمفونية الوحدوية التي تكاملت فيها إيقاعات التراث والحان الخلود، لترسم بالموسيقى واللحن والقصيدة واللون لوحة الوطن الكبير، بجباله الشامخة، وبحاره الزاخرة بالعطاء، وأوديته الوارفة بالظل والواعدة بالثمر.

كان المشهد في المكلا أكثر جمالا طوال نهار العيد، توفرت الإمكانيات المادية، جسر من الطائرات امتد من صنعاء إلى الريان دون توقف، وأسطول من الحافلات والسيارات في حركة متواصلة بين الريان والمكلا، وجل الأماكن الأخرى، صالات وخيم واسعة، خير وفير، وبشر كثير، لكنهم بدوا في بعض جوانب الصورة أشبه بالقفير!

لا شك أني أحوم حول الحمى أوشك أن اقع فيه، ولابد هذه المرة من الوقوع وبقدر كبير من الصراحة، ذلك لأن ما عشته ورأيته لا يحتمل السكوت عنه، ولا يقبل المجاملة والالتزام بآداب السفر وتقاليد الضيافة وأعرافها، لأن ما رأيت وعشت في المشهد الأخير من احتفالات العيد كان بمثابة نشوه وتشويه للصورة الجميلة، وأجزم أن معظم ما حدث قد رفع إلى الأخ رئيس الجمهورية في تقارير تفصيلية، وربما بعضها لم يرفع بحكم المصلحة والوظيفة للمعنيين، ولكن ما أود طرحه هو من منطلق الغيرة على الوطن وحرصا على سمعة أبنائه وعراقة شعب اليمن وأصالته، وحباً وطمعا في أن تكون الصورة أكثر اكتمالاً وإشراقاً وبهجة ونظاما وتنظيما في المستقبل.

إن ما حدث حتما كان سببه البشر، وبفعل البشر (الفجر) وليس شحاً في الإمكانيات، بل انعدام التنظيم، وليس غياب السياسات، سوء السلوك وتخلف العقليات، وليس رداءة الثقافة، قوة الطباع والعادة عند البعض، وليست الفطرة التي فطر الناس عليها، هاجت النفوس، وزلت العقول، وسقطت كل الألقاب والمناصب والأنساب عند عتبات الحافلات خلف صالة العروض على سلالم الطائرات. مشهد، بل مشاهد لم أرها في حافلات تلاميذ المدارس، وفي حافلات النقل البري في باب اليمن. الكل تقريبا كان في المشهد إلا من رحم ربي.

مجرد أن انتهى عرض أوبريت «عرس الجذور» بما له وما عليه من ملاحظات فنية لمسها المشاهدون الحاضرون والمتابعون عبر الشاشة الصغيرة، سواء من حيث الإخراج، أو من حيث الإضاءة التي لم تؤخذ في الحسبان، وأكدتها الصورة التلفزيونية التي كان نصفها مظلما بسبب الظل، والنصف الآخر باهتا بفعل ضوء الشمس رغم روعة الصوت وجمال الموسيقى وعراقة ألحانها المتنوعة وأصالة اللحن وقوة المعنى في الكلمة.

حتماً لا يتسع المجال لندخل في تفنيد الملاحظات الفنية ولكن ندع الأمر لمن شاهدوا وتابعوا أوبريت «خيلت براقاً لمع» ومن شاهدوا وتابعوا أوبريت «عرس الجذور» الفرق واضح بل شاسع، الأمر الذي يجعلني أطالب بوقف تقليد عمل (أوبريتات) إذا كان الأمر يكشف عن تراجع وانحدار ويكلفنا «خيلت براقاً لمع» والأفضل إحياء المناسبة في أعوامها المقبلة بأنماط وأشكال فنية مختلفة.

والمحزن أن تنتهي بهجة المناسبة وفرحة العيد مجرد أن غادر الجميع المنصة إذ تزاحموا وتدافعوا وتصادموا عند أبواب الحافلات خلف منصة العرض رغم أن عدد الحافلات والسيارات كان كافياً لعدد يفوقهم، نسي الجميع أنهم يعرفون بالنخبة بكل أطيافها وأجيالها الحية، هؤلاء النخبة رسموا بأجسادهم صوراً مثيرة للسخرية وتدل دلالة قاطعة على انعدام التنظيم والنظام، وتشبثهم بالفوضوية واعتمادهم منهج الشطارة وأسلوب «من سبق سبق». وتكرر المشهد بصورة مخزية في ساحة المطار وفي حافلاته وعند سلم الطائرة وبدا أكثر بشاعة، ولا يمكن تخيله أو حدوثه من مواطنين بسطاء وأميين في أي فرزة من فرزات سيارات الأجرة في أي مدينة من مدننا.

وإن كان ذلك معيباً لأننا نتزاحم بالقابنا وأعمارنا ومستوياتنا وفئاتنا إن جاز القول بأن ذلكم هم النخبة الذين خرجوا لتوهم من ضيافة الأخ الرئيس وعرس الجذور في عيد الوحدة الخامس عشر، فإن الأكثر معيبا هو أن يحدث ذلك على مرأى الضيوف من الأشقاء والأصدقاء الذين بدت على وجوه معظمهم الدهشة والاستغراب، وربما تساءل البعض منهم، ما الذي حدث لأهل اليمن ؟ ومن قبيل التندر لم يتردد البعض من القول «أن هيستيريا عدم تعاطي القات في ذلك اليوم أصابت علية اليمنيين بلوثة الفوضى» بينما الواقع كان غياب النظام والتنظيم ومراسيم الرئاسة!!

كل شيء جائز. وما لم يجز هو أن تحدث تلك الغوغاء والفوضى من أناس يفترض أنهم تعلموا النظام وتشربوه، وأصبحوا يعلمونه لغيرهم، وهذا في تقديري ما لم يحدث بحكم ما فعلوا، وليتهم ما فعلوا حفاظاً على بريق العيد وجلال المناسبة.

ظمـئة

منصور هائل

حافظ

لك المحبة الصادقة أيها الزميل حافظ البكاري، لأنك أشعرتني بالأمان وأنت تتحدث بعقل بارد، وقلب حار.

لك المحبة لأنك رفضت الطفو على الزبد المخاتل، والخادع لأمواج الانفعالات العارمة، ورفضت التماهي مع طبع الفراشات في التحويم الراقص على اللهب، أو الاحتراق في أتونه، ولم تقبل بإغراء الاشتغال في منطقة العواطف والأهواء والاستجابة لمنطق "القوائم السوداء" وما يعنيه، أو ما يترتب عليه من خفض لسقف حرية التعبير، وخنق ما تبقى من هامش حرية الرأي تحت ضغط تيار الخواطر الهائجة إزاء ما حدث من ارتكاب قبيح من قبل الطارئين على مهنة الصحافة وتقاليدها ووظيفتها ودورها، وأصحاب الثأر من حاضر حرية الرأي القليل، بغية إعادة اللحظة إلى بيت طاعة مخابئ العنكبوت، وليل الأشباح والأجهزة الأمنية الأخطبوطية الكاتمة لصوت الهواجس، والخواطر والأنفاس والأحلام.

لك المحبة لأنك تحكمت بـ"المكرفون" ولم يحكمك، ولم تذهب إلى الحتف الذي طالما استعجله الكثيرون من أولئك الذين لم يصدقوا باعتلاء المنبر، وركبهم طيش السلطة، وبطشت بهم فتنتها وإغواءاتها، واحترقوا بجمرتها ولهبها، وهم سكارى بإلهاب مشاعر "الجماهير" وتفجير الغام "الدهماء"!

لك الشكر أيها العزيز لأنك أعلنت بوضوح أن ما حدث من استهداف لشخصك وللزميلة رحمة حجيرة، وهي زميلتك وزوجتك ينبغي ألا يدفعنا إلى المطالبة بخفض سقف حرية التعبير والحرية السياسية، أو إلى الخلط بين حقنا المشروع بالعمل على صياغة معايير أخلاقية تحكم الأداء الصحفي، وبين المطالبة بضوابط تنطوي على المزيد من القيود المكبلة لحرية الصحافة، وتستثمر أجواء الصخط والاحتقان الناشئة عن بذاءة "البلاد" للارتكاس بالبلاد!!

شكراً يا حافظ على هذا "الدرس" الذي ما كان لوقعه أن يكون فاعلاً في تأثيره لو صدر عن غير الشخص الذي وضع في فوهة مدفع القذائف الفاسدة -شخصكم-!

والتحية لكل أولئك الذين أنصتوا من أعماقهم لصوت العقل، وكانوا عند مستوى التعقل الايجابي لاستلة الراهن بمداها الأخطر، الذي لا يتوقف عند استهداف زميلين بقدر ما يطال جميع الصحافة المتوسلة للحفر المعرفي والتنويري، وحفر أسئلة التنمية والحوار، والتحرر من كافة أشكال التمترس والتخندق والعصبيات الثأرية.

البلاء حين يصير حبراً على ورق

نبيل الصوفي

Nbil21972@hotmail.com

سيكون حديثي رأيا آخر -ربما- وسط الغضب الصحفي الذي يتنالى منذ رؤية مطبوعة يراس تحريرها أستاذ جامعي -في جامعة ذمار للعلم- وضعت علم اليمن خلف اسمها، ثم أسالت المداد "سفاهة خالصة".

قلت لابد من الاتصال بأهل الصحيفة: علّه خطأ، علّه لم يكن لهم قوى عقلية، أو لعلهم فعلا -وهذا من حقهم- من محبي ارباب السلطة، ولذا أرادوا إثبات قدرتهم على الدفاع عن سلطة تتآكل يوما بعد يوم، ولذا سنقول لهم ليس بيننا وبينكم خصومة، نحن أبناء مهنة واحدة، بل وهم واحد، ويمكننا أن نقبل أن تستفيدوا من لوثة الحكم اليوم، فتشتمونا كلما امكنكم صرف عاديات الدهر عنكم، لكن فقط اشتمونا برفق، وبمقابل، لا تدعوا إساءتكم لنا نمر دون أن تحصلوا على مقابل لها، فعلى الأقل هكذا نكون شركاء مع سلطة هذه معاييرها..

اتصلنا بهم فكانت الصاعقة أنهم «غير مكترثين» لما نضنه كلامهم.

هم فقط يقولون إنهم لايقصدون السيدين الجليلين حافظ البكاري ورحمة حجيرة!! بل زاد كبيرهم أن قال إنهم "يقصدون السلطة"، وأنه يرحب بالقضاء!

حينها تراءت لي الكارثة بقدمين ويدين وأقلام كثيرة.

ثمة مخزون من السوء في حياتنا يكفي لقتل مشاريع أهل الدنيا برمتها، غير أن واجبنا إذن مزيد من الاستيقاظ.

وهنا اسمحوا لي بالعتب على كل من احتشد للدفاع عن الأخوين العزيزين رحمة وحافظ.

فأولاً هم ليسوا بحاجة لأي من هذه الكلمات المدافعة عن العرض والشرف، والمعركة ليست تعبيراً عن خلاف شخصي بين «البلاد» من جهة، والأستاذين حافظ وزوجته الفاضلة رحمة، ومابدا قد عرفنا أن الأمر وبكل وضوح استهداف لرأيهما الذي ظل -متحدا أو منفصلا- رأيا بنحاز للصحافة والصحفيين أولا، وثانيا يعبران به عن انتمائهما للديمقراطية اليمنية التي تعشاش كل دولتنا على اسمها خارجيا.

مادمنا عرفنا ذلك، فلم لانترك ان الدفاع يتطلب الاستمرار في التركيز على بيت الداء الذي ينتج كل هذه الانتهاكات لحياتنا برمتها؟

إن كلمات الغضب المتتالية -على روعة الصورة التي ترسمها للصحفيين وهم يكونون أسرة واحدة تدافع عن أخلاق المجتمع- كان من المقبول أن تشغل اللحظة الأولى كتعبير عن فجيعة وغضب، لكن يجب ألا تتجاوز ذلك، -مجرد رأي يظن صاحبه أنه صواب، وأنه يمكن مناقشته.

إن أسلوب «البلاد» -برأيي- هو أقل الانتهاكات وجعا.

لا أقلل من سفه ما تضمنته، ولكني اكتب هذا بعد ذلك التعاضد الذي مُزِّق به الصحفيون من الثورة إلى الشوري، ومن يمن أوبزرفر إلى الميثاق، ومن... الى... ومن كل محافظة بل ومن الخارج.

بعد هذا التعاضد أقول إن تلك الشتائم السفلة التي دلّ بها الدكتور وفريقه من الصحفيين في «البلاد» ما لابد منه كحصن اخلاقي في القول او الكتابة، لم يعد يستحق اي مستوى من الرد او النقاش او العتب، او حتى الشتائم التي انهال بها الغاضبون من الصحفيين على «البلاد» وكتّابها.

إن أمامنا مرحلة مختلفة لابد لها من اداء مختلف، مرحلة تتضمن الإصرار على أن الديمقراطية في حالة "طلق".

والديمقراطية ليست حالة سياسية، بل هي معطيات ثقافية وتربوية وتربوية.

إن الصحفيين اليوم يواجهون محاولات إجهاض هذا الطلق، وعليهم أن يكونوا عند مستوى المسؤولية.

وهنا ليسمح لي القارئ أن أقول إن كل ما فعلته «البلاد» هو أنها تعدت حرفة الشتيمة التي لو فتشنا عنها لوجدناها تدب في كل صحيفة من صحفنا ضد الآخر، وتجد لها مصفقين وفرحين ومشرعين، طالما تمس خصومهم!

هي فقط كشفت لنا غطاء البرميل الممتلئ بثقافة ما قبل الديمقراطية، فصرعتنا رائحته النتنة.

المسألة ليست اختلافاً أخلاقياً، فليس بعد القتل والحبس خارج القانون من أخلاق.

والأخيرة سلوكيات تعرفها كل سلطة ترفض الانصياع لسيادة الشارع، فتبرر لنفسها كل خطيئة للدفاع عن صورتها الملطخة.

لا أتفق مع من يبحث عن أمر وراء ما كتبته «البلاد»، ولا أريد أن استجيب لمبررات أراها أوضح من عين الشمس حول هذه القضية عن دور السلطة -والسلطة تبدأ من أول كبير إلى آخر صغير- يعتقد أن الله خلقه ليحكمنا وخلقنا لنكون له تبعا.

فأنا لا أجادل حول الاحتقان الأخلاقي للسلطة، ولا حول السوء الوظيفي الذي تنصرف إليه طاقاتها.

لكني أعتقد أن مثل هذه الكتابة -ويبدو أننا على موعد مع كثير منها- لم تعد تحتاج لأمر، إنها تنطلق بقوة الطبيعة التي تحكم حالتنا السياسية حاليا.

ومع أني أقدر عاليا إعلان المؤتمر الشعبي العام الحاكم باسمه إدانته ما نشرته الصحيفة التي يراس تحريرها عضو لجنته الدائمة، فإني أضم صوتي للمطالبين المؤتمر بأن يساند الدعوى القضائية ضد عضوه وصحيفته.

أما أن نطالب بإجراءات إدارية سواء من وزارة الإعلام أو من غيرها، فأرجو أن ينتبه الزملاء أنهم يحفرون لأنفسهم حفرة لا أظن أن الفيشاني أو أحداً من رفاقه سيكونون متضررين منها.

كلمة أخيرة:

قبل أن أرسل مقالي هذا لفت انتباهي ما قاله الرئيس علي عبدالله صالح لوفد المحامين العرب.

أعتقد أن من المهم أن ينكر في هذا المقام وبخاصة حين قال إنه "من المؤسف أن الذي يهين الأمة العربية هو عدم توفر الشجاعة والصراحة والوضوح والشفافية المطلقة بين الحاكم والمحكوم"، وأيضا أن الوحدة تتحقق "متى ما توفرت الإرادة السياسية وقدمت التنازلات، وتخلى الناس عن الكبرياء وتصغير الآخرين، فمن المؤسف القول بأن الذي أوصلنا إلى هذا الواقع هو الكبر وتجاهل الآخرين، والتقييم بأن هذا يفهم وهذا لا يفهم".

لن أقول شيئا فعل الصمت أكثر بلاغة.

اقترح قسم شرف مهني لخريجي الإعلام

باصرة يلوح بالاستعانة بالطلاب لتقييم أداء المدرسين

اقترح صالح باصرة رئيس جامعة صنعاء قسم شرف يؤهبه طلاب كلية الاعلام فور تخرجهم، أسوة بخريجي كلية الطب، معتبراً أن مهنة الصحافة تفوق من حيث الأهمية والتأثير مهنة الطب.

باصرة الذي كان يلقي كلمة في حفل تخرج الدفعة الـ١١ لكلية الإعلام، نوّه بالمشروع الدنماركي لتطوير الإعلام اليمني، وقال إن الجامعة ستنسق مع البعثة الدنماركية لتطوير برامج التدريس في الكلية.

وأقيم حفل التخرج الأحد، والقيت فيه كلمات لاتحاد طلاب اليمن، وعمادة الكلية، ورئاسة الجامعة، وتخلله فقرات فنية وثقافية، وحضره خالد طعيم نائب رئيس الجامعة، واعضاء هيئة التدريس، والزميلان علي الجرادي وسامي غالب من مجلس نقابة الصحافيين، وصحفيون وصحفيات من مؤسسات حكومية وحزبية واهلية.

وشدّد رئيس الجامعة على ضرورة أن يراعي مدرسو الكلية في الامتحانات الظروف التي تخللت الموسم الدراسي الحالي، في إشارة للاضرار التي نجمت عن إضراب هيئة التدريس، مبدياً تفهمه لمطالب خريجي الكلية، التي وردت في كلمة الطالب سامي السامعي رئيس الاتحاد الطلابي في الكلية.

ولوح باصرة بإمكان استعانة إدارة الجامعة بالطلاب كاداة لتقييم مستوى الاساتذة". وقال: إن إدخال الطلاب في عملية التقييم شكل من اشكال الممارسة الديمقراطية في المؤسسات التعليمية.

وكان رئيس اتحاد الطلاب في الكلية سامي السامعي طالب في كلمته بإيجاد حلول مناسبة لمعاناة زملائه وزميلاته بسبب تعثر عملية التعليم في الموسم الحالي، الذي شهد إضرابات متقطعة لهيئة التدريس، منتقداً غياب التجهيزات الفنية اللازمة لتاهيل الطلاب من الناحية التطبيقية، وعدم مبادرة عمادة الكلية إلى مساعدة الطلاب في تمويل مشاريع تخرجهم، أو (على الأقل) تحرير مذكرات إلى المؤسسات العامة والخاصة لتقديم العون لهم.

ويبلغ عدد طلاب المستوى الرابع نحو ١٣٠، ٢٠ منهم سيتخرجون من قسم الصحافة و ٣٠ من قسم الاذاعة والتلفزيون، والباقون من قسم العلاقات العامة.

ولفت السامعي إلى مشكلة تاخير تحرير شهادات التخرج التي عانت منها الدفع السابقة، داعياً رئاسة الجامعة إلى تفادي تكرار هذه المشكلة. واقترح تنظيم مهرجان سنوي للافلام التي ينجزها طلاب الكلية.

سبأفون توقع اتفاقية بـ٢٠ مليون دولار

وقعت شركة سبأفون امس احدث اتفاقية لتوسيع البنية التحتية لشبكتها مع بنك HSBC البريطاني ومؤسسة تشجيع الصادرات الألمانية HERMES وشركة سيمنس Semens.

وتضم الاتفاقية التي وقعت امس في مبنى السفارة الألمانية بصنعاء، بناء نظام تكنولوجيا EDGE المزود من قبل سيمنز في اليمن، وهو الثاني من نوعه في منطقة الشرق الأوسط.

وستحصل سبأفون بموجب الاتفاقية على قرض مرابحة قيمته ٢٠ مليون دولار مقدم من بنك HSBC البريطاني، بضمان مؤسسة تشجيع الصادرات الألمانية لصالح تمويل توريد معدات اتصالات للهاتف النقال لسبأفون من شركة سيمنس العالمية.

وعبر الشيخ حميد الاحمر، الذي وقع الاتفاقية عن سبأفون التي يرأس مجلس إدارتها، عن لسعادته بالتعاون مع مؤسسات دولية مرموقة مثل بنك HSBC ومؤسة تشجيع الصادرات الألمانية، اللذين يدخلان السوق اليمنية للمرة الأولى.

وقال في الكلمة التي القاها في المؤتمر الصحفي إن القرض دليل ثقة المستثمرين بسبأفون، كونها الشركة الأولى للهاتف النقال والأكثر انتشاراً في اليمن من حيث المساحة الجغرافية للتغطية ونوعية خدماتها وأعداد مشتركيها.

وتمنى ممثل مؤسسة تشجيع الصادرات الألمانية السيد فولكر كناوث، النجاح والتقدم لشركة سبأفون في مسعاها لتطوير شبكة الهواتف الخلوية، مؤكداً وجود فرص جيدة جداً للمستقبل.

السيد أسعد ظافر، المدير العام لـHSBC قال إن أهمية هذه الصفقة تنبع من كونها اول عملية تمويل اسلامية لشركة يمنية، فيما اكد كاي أوباخ، نائب رئيس اول سيمنس لشبكات الاتصالات الخلوية في شرق أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا، ان تصدر سبأفون لسوق اليمن يعد حافزاً لسيمنس وشركائها من اجل تحسين البنية التحتية، ومساندة سبأفون باحدث التقنيات المتطورة لتصبح جاهزة للانتقال نحو الجيل الثالث.

وستعمل سيمنس عبر تقنياتها الذكية على زيادة سعة شبكة سبأفون بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ مشترك.

وسيصبح بإمكان مشتركي سبأفون سواء العاديين أو ذوي البطاقة المدفوعة سلفاً، ان يستخدموا مبدئياً مجموعة كبيرة من خدمات سيمنز التي ستوفرها سبأفون، مثل أجهزة وبرمجيات مبنية على تقنية E-GPRS من سيمنز، علاوة على خدمة الرسائل المتعددة الوسائط MMS وبرمجيات الفيديو، وخدمات تقنيات Poc و LBS عند اكتمال المشروع.

ووصل عدد مشتركي سبأفون ٦٠٠,٠٠٠ مشترك منذ انطلاقها في ١٤ فبراير ٢٠٠١م.

أجلت جلستها الثانية إلى ٢١ الجاري

ثلاثة جنود يمثلون أمام المحكمة بتهمة قتل بائع متجول

أجلت محكمة جنوب شرق الأمانة النظر في قضية مقتل البائع المتجول مجاهد السمحي من قبل جنود وافراد تابعين لبلدية أمانة العاصمة قبل ما يقارب شهرين، إلى ٢١ يونيو الجاري.

وقال لـ«نيوز» المحامي صالح احمد عشية -من مؤسسة علاو للمحاماة- إنه لم يتمكن من تقديم مرافعته كادعاء شخصي في جلسة امس -الثلاثاء- بسبب رفض النيابة العامة والبحث الجنائي تمكينه من تصوير ملف القضية. مشيراً إلى ان القسم الجنائي الجسيم بالمحكمة برئاسة القاضي عبد الله الديلمي قرر إلزام النيابة بتمكينه من تصوير الملف لإعداد مرافعته وتقديمها في الجلسة القادمة.

واوضح ان المحكمة واجهت المتهمين الثلاثة بقرار اتهام النيابة العامة بالقتل العمد والعدوان على المجني عليه (السمحي) للمتهم الأول، والمتهمان الثاني والثالث تقديم مساعدة تبعية للمتهم الأول بإطلاقهما عدة اعيرة نارية تمهيداً له لتنفيذ الجريمة وشد ازره.

وذكر المحامي عشية ان احد المحامين العاملين في مكتب الشؤون القانونية بامانة العاصمة حضر الجلسة وطلب من المتهمين توكيله للدفاع عنهم، وقال إنه يقوم بذلك بصفته الشخصية وليس مكلفاً رسمياً من قبل امانة العاصمة.

يذكر ان ملف القضية أحيل إلى المحكمة بعد شد وجذب وتدخل لجنة تحقيق من قبل مجلس النواب حيث كانت توجد محاولات من جانب مسؤولي امانة العاصمة لحل القضية وديا وحسب الأعراف اليمنية، للحيلولة دون وصولها للقضاء، كما حدث في قضايا مشابهة تم حلها بهذه الطريقة، إلا ان إصرار اسرة القتيل السمحي، الأب لستة أطفال، حال دون ذلك ووصل القضية إلى ساحة القضاء.

وكان السمحي قضى في مارس الماضي عقب ملاحقته من قبل أفراد تابعين لبلدية امانة العاصمة حيث كان يعمل بائعاً للقات في السوق المجاور لمقبرة الشهداء بمنطقة باب اليمن، واصيب باعيرة نارية في راسه نقل على إثرها إلى العناية المركزة بمستشفى الثورة، ظل فيها اكثر من عشرة ايام قبل ان يفارق متاثراً بإصابته.

صراع الكوتسة

(تتمة الصفحة الأولى)

طالبت فيها اعضاء المجلس تزكيتها توقيعاً لشغل منصب الأمين العام وهدى ايلان لموقع رئاسة الاتحاد.

وتداولت اسماء سلطان الصريمي (اشتراكي)، ومحمد الغربي عمران (مؤتمر)، وهدى ايلان (مؤتمر) لشغل منصب الأمين العام للاتحاد، في ظل تمسك محمد حسين هيثم الأمين العام السابق، مع تيار الشباب المستقلين، بإخضاع التنافس على الموقع للانتخاب السري.

ونشب خلاف بين الغربي وايلان التي قالت إن الأول حصل على ٤٧ صوتاً فقط، ارتفعت إلى ٦٠ بسبب الانطفاء المتبر للكهرباء.

وفجرت ايلان القضية عقب اعلان النتائج حين تاكد الانطفاء المتعمد للكهرباء ثلاث مرات، لجا فيها أعضاء لجنة الفرز إلى شاشات الموبايل، وطلب الشموع من عبده حمود، الحارس التاريخي للاتحاد.

ولازالت ايلان تصر على اتهامات التزوير، فيما قيل إن الغربي هددها بقلب الطاولة عليها.

ويصر كثير من أعضاء المجلس على إحداث تغييرات في مجلة "الحكمة" التي عانت من جمود ورتابة لا تليق بدورها ومكانتها التاريخية.

وكان ملاحظاً بروز الوعي المناطقي في انتخابات اعضاء المجلس التنفيذي، إذ اقفل مندوبو حضرموت اصواتهم الانتخابية على مرشحيهم فقط، وإلى حد ما مارس الأمر ذاته مندوبو عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى.

وكان اقام اعضاء الحزب الحاكم عزومات غداء وعشاء للمندوبين القادمين من المحافظات شاركت فيها أمانة العاصمة ومكتب وزارة الثقافة، ووصل الحال حد دفع حق القات، وتوزيع مظاريف تحوي مبالغ مالية.

وعقد اعضاء المؤتمر الشعبي العام، الفائزون في الانتخابات، اجتماعاً في امانة العاصمة، تم فيه مساومة بشرى المقطري كي تتنازل عن اصواتها (٥٨) لتفوز بد الحكيمي (٤٠) ليسهل الدفع بهذه إلى الأمانة العامة.

بدء النظر

(تتمة الصفحة الأولى)

التقاضي والاستماع إلى محامي الدفاع بقراءة الدعوى التي اعتبرت قانون ضريبة المبيعات مخالفاً لمواد الدستور والقوانين وحتى المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان الموقعة عليها من قبل الحكومة اليمنية وصارت ملزمة بموجب تلك الموافقة.

وجاء في الدعوى أن هناك مواداً يتضمنها قانون ضريبة المبيعات تعيق من حرية التجارة، وتمثل انتهاكاً لحقوق الانسان.

وقررت المحكمة الاستمرار في اجراءات القضية المقبل للاستماع إلى محامي الغرفة التجارية قبل الفصل في طلبات أخرى من الدفاع وميل إلجانب الحكومي الذي تشكل من عشرة محامين برئاسة وكيل وزارة الشؤون القانونية الدكتور مامون احمد الشامي.

اشتباكات ليلية

(تتمة الصفحة الأولى)

وصولهم إليه في حي الأمن السياسي سابقاً، مجتازين عدداً من المواقع العسكرية.

وتبادلت مجموعة اخرى إطلاق النار في مفرق الطلح داخل المدينة، ومفرق البقع، فيما وقعت اشتباكات أخرى في مفرق البقع وامام المؤسسة العامة للمياه، وجوار منطقة الاتصالات وطريق الطلح- صعدة ونقطة عين طُريق العسكرية.

وحلقت طائرتان عسكريتان في سماء المدينة اثناء وقوع الاشتباكات التي لم يعرف عدد الذين سقطوا قتلى وجرحى فيها.

وقال لـ"النداء" شهود عيان إن العربات المدرعة والدبابات العسكرية استمرت في شوارع المدينة حتى صباح الثلاثاء الماضي.

على صعيد متصل اكدت مصادر قبلية تنفيذ انصار الحوثي عدداً من الهجمات على القوات الحكومية خلال الأيام الثلاثة الأولى من الاسبوع الحالي على خط البقع- صعدة، اسفرت عن سقوط سبعة قتلى وثمانية جرحى من الطرفين.

وطبقاً للمصادر فقد نفذت مجموعة اخرى من تنظيم الشباب المؤمن هجمات في ذات الفترة ضد القوات العسكرية في منطقة نشور والحمزات والرزامات، اسفرت عن مقتل ثلاثة جنود، وإصابة عشرة آخرين من القوات الحكومية، ومقتل شخص وإصابة آخر من انصار الحوثي.

وعلى صعيد آخر نفى مقربون من الشيخ شاجع بن شاجع ما قالته صحيفة "أخبار اليوم" قبل أمس الأول من ان مشائخ واعيان محافظة صعدة طالبوه بإعلان فشل الوساطة التي يقوم بها مع الشيخين الحوثي الأب والرزامي.

واستغربوا ما اوردته " لخبار اليوم" حول مطالبة مشائخ واعيان صعدة رئيس الجمهورية بسرعة إصدار توجيهاته للقوات المسلحة والأمن بحسم التمرد بشكل نهائي.

وأكدوا لـ"النداء" ان شيخ مشائخ واللة ابدى انزعاجاً شديداً مما تنشره صحيفتا "الشموع" و"اخبار اليوم"، اللتان قال إن القائمين عليهما يريدون تاجيج الفتنة بين ابناء محافظة صعدة. ونقل عن الشيخ شاجع استمرار جهود الوساطة مع الشيخين الحوثي والرزامي لإيقاف دمار القتل الحاصل.

تزايد ضلوع

(تتمة الصفحة الأولى)

ولا زالت الهيئة العامة للآثار تواجه صعوبة في ضبط المنافذ البرية التي يلجا إليها كثير من المهربين لتمرير اعداد كبيرة من القطع الأثرية إلى الخارج.

وتعيق الهيئة بدلات السفر والمخصصات عن نصب موظفين مشرفين تابعين لها في عدد من المنافذ البرية.

ومن المتوقع ان تبدأ الهيئة رسمياً عملية الرقابة المختصة في منفذ حرض الحدودي، حيث تعاقدت مؤخراً مع احد ابناء المنطقة، حاصل على شهادة البكالوريوس في الآثار، واجرت له دورات تدريبية في صنعاء.

وارتفعت مؤخراً عمليات تهريب الآثار اليمنية إلى الخارج. وقال هشام الشوار إن عدد القطع الأثرية المستعادة من مطار صنعاء خلال ٢٠٠٤ وحتى مايو الماضي، بلغ ٤١١ قطعة أصلية (بعد التصنيف والتوثيق)، وحوالي ١٩٦ قطعة مقلدة و٦٤ قطعة موروث شعبي.

على صعيد متصل ينتظر ان تبدأ محكمة شرق الأمانة الأربعاء القادم محاكمة السعودي عمر محمد الغامدي، الذي القي القبض عليه، نهاية مارس الماضي، في جمرك حرض وبحوزته سيوف ومخطوطات يمنية قديمة.

وكانت نيابة الآثار انهت امس الأول التحقيق مع الغامدي الطليق وفقاً لضمانة حضورية.

وقالت مصادر "النداء" إن أحد ابناء زبيد سيمثل أمام المحكمة في ذات القضية، إذ ثبت انه شريك الغامدي الذي منحه سيارة هيلوكس بـ٥٥ الف ريال سعودي، مقابل تجميعه قطعاً اثرية كان يتولى الغامدي تهريبها إلى السعودية.

وتخضع محاكمات مهربي الآثار والمتاجرين بها لتدخلات ووساطات خلقت نوعاً من التراخي، شجع استمرار الظاهرة.

وكان أفرج عن اياد شاكر العراقي بضمانات بعد ضغوط قليل إن السفارة الامريكية كانت طرفاً فيها، بسبب عمل زوجة شاكر فيها وتمتعها بجنسيتها.

وضبط مع شاكر الذي ظل في سجن الأمن السياسي لـ٢٠ يوماً نحو ٨١١ قطعة اثرية.

على ذات الصعيد تعقد محكمة شرق الأمانة اليوم جلسة جديدة لمحاكمة الاريني سمير جاد الله المتهم بالمتاجرة بالآثار مع عدد من اليمنيين.

وجار الله الذي اطلق من السجن ايضاً بضمانة، داهمت الأجهزة الامنية منزله، ١٢ فبراير الماضي، ووجدت فيه عدداً من القطع الأثرية ومجموعة من الأحجار الكريمة والعقيق، و ٩١٤ جراماً من الذهب، ومجموعة من الخرز.

«كل نفس ذائقة الموت»

نتقدم باحر التعازي للاخ

يحيى عبدالرقيب الجبيحي

بوفاة المغفور له «عمه»

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته ومغفرته وأسكنه فسيح جناته وألهم اهله وذويه الصبر والسلوان.. «إنا لله وإنا اليه راجعون»

الأسيفون:

حافظ البكاري وأسرة «النداء»

«البقاء لله»

نتقدم بخالص التعازي والمواساة للاخ

ناصر عبدالقيوم الشوافي

بوفاة المغفور له

عمر نصر الشوافي

للفقيد الرحمة والمغفرة «إنا لله وإنا اليه راجعون»

الأسيفون:

ابراهيم وعبدالرحمن فزاع، فيصل الشوافي، عبدالحكيم العبسي، سمير عبدالله سيف، عبدالقادر الشوافي، نبيل الشوافي، محمد حسن ومحمد العبسي

التهاني والتبريكات للاخ

مبارك سالمين

بقدوم مولوده «محمد»

جعله الله من مواليد السعادة

المهنئون:

سامي غالب، نائف حسان، منصور هائل، احمد الحاج، كريم الحنكي، جمال رموش، عبدالرحمن ابراهيم وأسرة «النداء»

ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد

٣- إعاقــة الحريــة والاستثمــار

عبدالبــاري طاهــر

أما الباب السادس

فعن المطابع ودور النشر.. ويربط انشاء المطابع بالترخيص ويبدأ شرح طرائق تقديم الترخيص والشروط الواجب توافرها. وشروط مالك المطبعة ويحدد عمره بـ٢٥ سنة كما اسلفنا وخبرة لا تقل عن خمسة أعوام، والا يكون مسؤولاً لمطبعة اخرى! ويقدم البيانات للوزارة. ويعطي المشروع الحق للوزير في الغاء الترخيص.

والحقيقة أن من يقرأ روح التشريع اليمني يدرك اسرار إعاقة الحرية والاستثمار في آن واحد. فكل جهة تريد السيطرة المطلقة على كل تفاصيل الحياة، والقبض بناصية التصرف في تفاصيل حياة ونشاط الآخر، وكأنه امتداد له أو معطى من معطياته أو ظل باهت له.. ولا يتفوق على روح نزوع الهيمنة والاستحواذ إلا العجز وغياب المقدرة والكفاءة. تتعامل الوزارة مع المطبعة باكثر من تعاملها مع أي قسم من الأقسام الداخلية، والحقيقة ان الوزارة المعنية ربما لا تعرف عن مطابع سبأ والثورة واكتوبر والجمهورية اكثر مما تريد معرفته عن اي مطبعة تجارية، والمشرع يتعامل مع المطبعة بنفس عقلية امريكا في النظر إلى السلاح النووي الإيراني. فالمطبعة خطر داهم ولابد من وضع الشروط الاستباقية وهي شروط تقضي على الحرية والابداع والاستثمار في آن وتفتح الباب للتعيش والفساد اكثر من اي شيء آخر.

> يحفل المشروع بالعقوبات الجماعية ويحاصر حرية الرأي بترسانة من المحظورات المبهمة والغامضة

والمشرع يشترط على مالك المطبعة ان يكون له سجل مختوم بختم الوزارة كي يثبت في اول صفحة واخر صفحة عدد صفحاته واخر صفحاته وتاريخ تقديمه واسم المطبعة وو... الخ. وهي شروط اقرب للتعجيز منها لتنظيم العمل او رقابته والاشراف عليه.

ويحظر المشروع على المطبعة طباعة اي صحيفة او... الخ ما لم يكن حائزاً على ترخيص كتابي ساري المفعول ومسجل في سجل قيد الوزارة.

ويحمل المسؤولية كاملة عن اي مطبوع صاحب المطبعة!!

الفصل الثامن

دور النشر

وطلب الترخيص مشترك بين صاحب الاصدار والمطبعة ودور النشر وصاحب الكشك والمراسل ومورد الصحف والمكتبات، وهناك وصفة تبدأ بالاسم ومكان الإقامة والعنوان وتاريخ الميلاد واسم المطبعة، والمساهمين وعناوينهم...الخ وتحديد العمر وهيئة استشارية متخصصة من ذوي الكفاءة والمعرفة والدراية في نشاط دور النشر. وتنتهي بالالتزام بعدم الاخلال باحكام القانون، والاخلال عند المشرع هو الأصل. ومن هنا لابد ان يلتزم بعدم الاخلال بالقانون. وأيضاً فما ينتظره لائحة يصدرها الوزير تحدد شروط وبيانات منح الترخيص. وكان ما ورد من تعقيدات وقيود في القانون لا تكفي للاعاقة والتعطيل.

ويحظر المشروع المس برئيس الجمهورية "بكرامته او ذمه او تحقيراً بحقه" كما يحظر المس بملوك ورؤساء الدول الصديقة والشقيقة. وبديهي ان الاساءة او الذم محظور ليس بالنسبة للرئيس أو رؤساء الدول الأخرى. ولكن المحظور هو التأويل لمعنى الذم والقدح.. ونعرف من تجارب المحاكم كم هي الصحف التي عانت الويلات وتعرضت لاحكام قاسية بسبب نشرها لخلافات في هذا النظام او ذاك، فمجرد الانتقاد لأساليب الحكم والممارسات والتجاوزات غالباً ما يفسر بالاساءة، ويتعرض الصحفي للعقاب.

وينطوي الباب السابع (احكام انتقالية) على رزمة من المحظورات منها مايمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية وافشاء اسرار الامن والدفاع عن الوطن.

اما حظر التحريض على العنف فالمبدأ و إن كان صحيحاً إلا ان الخطأ كل الخطأ هو في التأويل لمعنى ودلالة وابعاد هذا التحريض الذي غالباً ما يمتد إلى حرية الانتقاد وفضح أساليب الاستبداد والفساد.

ويحظر المشروع الرقابة على الصحف إلا في الحالات الاستثنائية والضرورية كان يتعرض البلد او جزء منه للخطر. والقضية برمتها ان اليمن تعيش منذ اماد متطاولة احكاماً عرفية غير معلنة وظروفاً استثنائية وتهديداً شبه مستمر. وتنص مع الاستثناء والحالات الضرورية يجعل التبرير قائماً دائماً وابداً للرقابة العلنية والمبيتة.

ويختتم المشروع الاحكام الانتقالية بوصفة من المحظورات من نوع التزام الشرف والامانة والصدق و اداب المهنة وتقاليدها. ما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه. انتهاك حقوق المواطنة ومس الحريات والدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المتطرفة... الخ. وواضح أن جلها مبهم وغامض ويؤدي إلى توظيف يضر بحرية الرأي والتعبير، ويجعلها محاصرة بترسانة من قيم مبهمة وقابلة للتأويل.

الحقيقة أن المشروع لم يلغ عقوبة السجن، وإنما اكتفى بعدم السجن الاحتياطي (الباب الثامن - المسؤولية الناتجة عن النشر - المادة الأولى). وإنما الغى المشروع سجن من تثبت مسؤوليته عن تعطيل حق الصحفي في الحصول على المعلومات واكتفى بالغرامة (مادة٢).

وينص المشروع على حق المحكمة في اغلاق الصحيفة أو المؤسسة أو المجلة أو محلات تداول المطبوعات أو المكاتب الاعلامية أو مكاتب الترجمة وما في حكمها - لاحظوا ما في حكمها- اذا فتحها صاحبها بدون الترخيص المنصوص عليه في هذا القانون. مع العلم ان القانون نفسه متصادم مع الدستور ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي نص عليه الدستور ووقعت عليه اليمن.

وفي حين يسجن الصحفي فإن من يعيق أو يعطل عمل الصحفي انما يحكم عليه بالغرامة (المادة الـ٩ - باب احكام انتقالية).

ويحكم بالغرامة على الصحيفة أو المجلة التي تقبل التبرعات ويغرم الصحيفة ضعف المبلغ المتبرع به ويلزم بتوريده لصندوق النقابة!

ويجوز للمحكمة منع مزاولة المهنة - مهنة الصحافة والطباعة وتداول المطبوعات واستيرادها- لمدة لا تزيد عن ستة أشهر. والحال ان العقوبة ليست محددة بمخالفة محددة مما يعني انها عقوبة تكميلية يستطيع القاضي ان يوقعها على من يشاء وكيفما يشاء.

> يحاصر المشروع حرية الرأي بترسانة من المحظورات المبهمة والغامضة

ويدعو المشروع إلى محاكم متخصصة وهو امر خطر لأن الميل للمحاكم «الخاصة» ليس طبيعياً. والمفروض ان يكون مطلبنا استقلال القضاء ونزاهته وكفاءته. وكصحفيين نطالب بقضاء مستقل عادل ونزيه.. وليس إلى محاكم خاصة. فالمحامون يكافحون في اي زمان ومكان لإلغاء المحاكم الاستثنائية والخاصة ويطالبون بالقاضي الطبيعي والمدني، والاغرب ان هناك محامين وصحفيين مرموقين ينجرون إلى مثل هذا المطلب غير الديمقراطي خصوصاً اذا ادركنا ان امر تعيين القاضي الخاص هي السلطة التنفيذية التي تختار القاضي بعناية فائقة.. وتستشار اجهزة قامعة.

والأهم ان الدستور اليمني في المادة ١٤٨ يحرم المحاكم الاستثنائية بأية حال من الأحوال. فالدستور يرفض المحاكم الخاصة والاستثنائية. فالنص متصادم مع الدستور اليمني ومع الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وقد رفضت وزارة حقوق الانسان مواد مشروع القانون المتضمنة قيوداً مالية على صاحب امتياز الصحيفة أو مالكها أكان فرداً أم مؤسسة. ورات أنه لا يجوز للحكومة ان تمتد بالقيود إلى تحديدات غير مقبولة، أبرزها عدم وضع قيود مالية. ثم إن فرض هذا القيد لا يمثل سوى إساءة للقانون لعدم جدوى توافره، والمؤسسة الصحفية العاجزة أو صاحب الامتياز غير القادر على الايفاء بمتطلبات العمل الصحفي يتردى تدريجياً وينتهي كيانه الصحفي.

كما دعت ملاحظات الوزارة إلى إلغاء مسؤولية رئيس التحرير لأنها تتجاهل "مبدأ شخصية العقوبة" فضلاً انه لا يتصور في صحيفة او مجلة تتزاحم مقالاتها وتتعدد مقاصدها أن يكون رئيس التحرير محيطاً بها جميعا.

كما أن رئيس التحرير وقت الإذن بالنشر لا يكون قد أتى عملاً مكوناً لجريمة يكون بها فاعلاً مع غيره، ذلك أن الشخص لايعتبر فاعلاً للجريمة إلاّ من خلال اعمال باشرها مباشرة، وهو ما تنبه إليه المحامي القدير نبيل المحمدي في ملاحظاته القيمة على المشروع.

وتشير ملاحظات وزارة حقوق الانسان إلى المادتين المتعلقتين بالجلسات السرية للمحاكم والنواب. وترى أن الاطلاع على هذه الجلسات مستحيل ما لم يتسرب من الجهة المعنية. وترى ومعها كل الحق إن وقع تحريف في اقوال احد الأعضاء فله حق التصحيح.

وترى الوزارة المختصة أن إعطاء المحكمة الحق في اغلاق الصحيفة او المؤسسة او المجلة او دار النشر أو محال تداول المطبوعات أو المكاتب الاعلامية ومكاتب الترجمة وما في حكمها عقوبة جماعية لا توقع على من ارتكب الفعل المحظور بل تتجاوزه إلى غيره من الصحفيين والعاملين في الصحيفة والمطبعة ودار النشر او غيرها حيث تضر بهم بشكل جماعي في مصدر رزقهم ومواردهم الوحيدة.

والحال نفسه ينطبق على المادة التي تجيز لوزير الاعلام الحجز ادارياً على المطبوع أو الصحيفة أو المجلة... الخ.

هناك ملاحظات عديدة ايضاً اشارت إليها ملاحظات المحامي المحمدي، ولعل اهمها ان المشروع الجديد حافظ أو تماهى مع محظورات المشروع القديم (٢٥ لسنة ٩٠)، والأخطر أن المشروع الجديد يتضمن مواداً سالبة جديدة، ويوغل في فرض الرقابة وأعطاء صلاحيات للوزير والوزارة لا يقرها الدستور. كما انه يتسم بقدر كبير من الركاكة وضعف الصياغة والارتباط والتداخل في مواده وتكرار بعضها.

واذا كان المشروع الجديد - القديم قد تذاكى في عدم ذكر باب المحظورات وهو ما يتباهى به قادة الوزارة فإن مواده القامعة مزادة قد وزعت على الأبواب كلها بما في ذلك التعريفات والمبادئ العامة والأحكام الانتقالية وحتى الختامية.

واللافت أن المادة الرابعة من الباب السابع (أحكام انتقالية) والتي تنص على فرض الرقابة على الصحف والمجلات في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب، تستند إلى دستور الجمهورية العربية اليمنية عام ٧١ وهو الدستور الرجعي الذي الغى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. ومن المفارقات أن مبدأ المساواة الذي كان قائماً في دستور ٦٤ الغاه دستور ٧١ بعد حركة نوفمبر المحافظة واعيد المبدأ في دستور الوحدة في ٢٢ مايو ٩٠ ليعاد الغاؤه في دستور سبتمبر ٩٤ بعد الحرب.

وهناك قضية جد خطيرة في الكشف عن المعلومة. معروف أن أهم مبدأ من مبادئ عمل الصحفي "عدم الكشف عن مصادره الصحفية"، وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة (باب احكام عامة) على ذلك ولكن المشروع عاد في المادة ٢ من الباب الثاني (حقوق واجبات الصحفيين) لينص «للصحفي الحق بالاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته، ولايجوز اجباره على افشاء مصادره إلا بموجب امر قضائي صادر من محكمة مختصة استوجب ضرورة التحقيق في جريمة مرتبة على ما نقل عن هذا المصدر». والحقيقة أن عدم كشف الصحفي عن مصادره من أهم المبادئ قدسية في العمل الصحفي. وهو ما تؤكد عليه كل القوانين والتشريعات الصحافية.

في المادة الـ٣ من الفصل الثالث (تنظيم ملكية الصحف) للوزير الحق في منع تداول أي صحيفة أو مجلة أو مطبوع خارج اليمن إذا ناقضت محتوياتها مع نصوص القانون. والملاحظ هنا ان الوزير يصبح هو الخصم والحكم، ويأخذ صلاحية القاضي. وهو ما يتصادم مع الدستور والاعلان العالمي لحقوق الانسان.. رغم انه في المادة التالية يعطي الحق في اللجوء إلى القضاء إلا ان الحق معطى لصاحب الصحيفة، وهو طبعاً خارج اليمن، مما يحرم القارئ اليمني من التواصل مع الصحافة العالمية ويطلق يد الرقابة في المصادرة والمنع. بينما تعطي المادة التالية الحق في اتخاذ اجراءات قانونية اخرى. ومعروف أن رئيس تحرير الصحيفة العربية أو العالمية لن يكون مستعداً للمقاضاة في المحاكم اليمنية. وفي كل الأحوال فالضحية لمثل هذا التقنين الحرية والقارئ واليمن.

والمشروع يزخر بالمواد اللادستورية وحتى المتصادمة مع الدستور. ومن غرائب المشروع انه يحمل صاحب المطبعة المسؤولية عما ينشر إذا كان مخالفاً للقانون. وكان صاحب المطبعة رقيب على الصحف والمجلات وما ينشر في مطبعته، ومثل هذا القيد متصادم مع حرية الصحافة ويفرض رقابة مسبقة لجهة غير مختصة على الصحافة.

في الفصل الثاني عن دور النشر تشترط المادة أو بالأحرى توجب المادة الـ٣ على كل دار نشر ان يكون لديها هيئة استشارية متخصصة من ذوي الكفاءة والمعرفة والدراية في نشاط دور النشر، وهو شرط تعجيزي ومنفر للاستثمار في بلادنا في مجال الطباعة وصناعة الحرف، لما يترتب على الهيئة المتخصصة من التزامات لايمكن الاستهانة بها.

ما يتعلق بالمادة الـ٣ من الباب السابع (أحكام انتقالية) والمتعلقة بحظر نشر وتداول ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية وافشاء اسرار الامن والدفاع عن الوطن، ومثل هذه المادة تلزم الصحف القيام بوظيفة رجل الأمن المختص، وتحرم نشر ما يحصل عليه من معلومات صحيحة. وهو ما يتنافى مع الحرية الصحفية والحق في نشر المعلومات اللذين كفلهما الدستور.

لاتقرأ فقط

عبدالرزاق الحطّامي

كُلّكم قرأ "البلاد" من مؤخرتها. الأمر يدل على سوء نية ورغبة شاملة في عدم انصاف وتشجيع المواهب المحلية. موهبة السلطة بالأخص. ثم إن " موهبة" إجحافٌ بحد ذاته، فهي تجاوزتها إلى الابداع والعبقرة، لكننا مازلنا على عادة بخس الناس اشياءهم.

لا أحد قرأ "البلاد" حسب التسلسل الرقمي المعتاد. ومن مقتضيات الحق والعدالة وقبلهما الاعتراف بالآخر، عدم الاكتفاء بقراءة مساوئ عدد هو تجريبي في الأصل. هذا أشد وطأة على "البلاد" من يوم القيامة، يوم يؤتى بمحاسن ومساوئ الفرد معاً وكل على حدة.

الاعتراف أن "البلاد" اهتمت بالقارئ وكسب وده بلغة بدت أكثر من مؤدبة، له دلالاته الخطيرة التي لا نريد لها أن تظهر. ونادر جداً أن يفعل عدد تجريبي ذلك الإنجاز الاخلاقي الدال على حس صحفي واعٍ لدى أهل "البلاد". والمهنية في الصحافة - ويمكن ان تكون سبقاً- هي مخاطبة القارئ بـ"لاتقرأ فقط"، "البلاد" غايرت سائد الخطاب وأرادت من القارئ (والقارئ هنا ما لم يحدث) ألا يكتفي بالقراءة فقط!

لم تقتصر الصيغة "مؤدبة" على خطابها مع القارئ فقط، فقد كانت جداً في لغتها الصحفية، ولديها موروث ثقافي عالي، وأن تجد في عدد تجريبي براميل قمامة العالم ومراحيض الدنيا، فهو ما لم يخطر ببال، وهو "بحد ذاته" إنجاز اسطوري لم يتحقق قبل أو بعد في غضون كهذه وربما لم يخطئ التوقيت.

وكان الاعتراف بالآخر في أقل مقتضياته أن عدداً تجريبياً استلك ثقافة الاقتباس المتعدد الذي بدا حيناً بيتاً لأبي فراس الحمداني أو أغنية للمحضار أو شعراً من سطول، اقتباساً يستحق أولاً وأخيراً جائزة رئيس الجمهورية في دورتها الخامسة على الأقرب.

الصلوي، لا تحرق "البلاد"!

ليس عبدالله احمد الصلوي صاحب مكتبة لا تغادر صحيفة أو مجلة أو كتاباً، أرشيفها كاملاً، ذاكرة الصلوي، الذي يمارس في مكتبته هوايته المفضلة.

الصلوي "زعلان" جداً، يقضم شفته السفلى ويردد: لا تحرق "البلاد". قال دعها شاهداً على دمامتهم. لا بد أن يقرأها الجميع وقرابة ١٠٠ شخص قرأتها عليهم مجاناً. كلهم يحترقون. ما نشر عبر عن صاحبه، وعن دناءة غير مسبوقة وملحوقة. صدقني إن ما حدث لا يدور حتى في أوساط الكلاب وأولاد السوق. الصلوي يقضم شفته السفلى: لا تحرقها.. دعها شاهداً حياً على مواتهم.

همجية وجنون..!

توكل عبدالسلام كرمان

الحكم بالإعدام على احد بتهمة التخابر مع دولة أجنبية اعتبناه يصدر فقط عن تلكم المحاكم العسكرية في الدول التي تشهد نظاماً عسكرياً ديكتاتورياً مستبداً.

وحدها الانظمة الثورية المستبدة التي عرفتها المنطقة منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، هي التي عرفت تلك المحاكم العسكرية، وهي صاحبة الفضل في إنشائها... ولها الفضل أيضاً في إعدام قوافل المعارضين من أبناء شعبها بذات التهمة: "العمالة" والتآمر على الثورة!

عشرات الآلاف من النخب في تلك الشعوب المبتلاة بديكتاتورية الثوريين، انتهوا إلى المقصلة جماعات وأفراداً، وفي كل مرة كان يزج بقوافل من قبيل أنهم عملاء، وأنهم يعدون لـ"الثورة المضادة" إلى الموت بعد ساعات فقط من قراءة القاضي "الفندم" منطوق الحكم الذي كتبه القائد وصفق له بقية النادم في مجلس القيادة.

المفارقة العجيبة أنه في حين ولت تلكم الأنظمة الثورية وأصبحت مثاراً للتندر والغضب ولم يبق منها في المنطقة أكثر من نظامين مترهلين أصبحا يجدان صعوبة في الاستمرار بذلك السلوك الهمجي نتيجة للضغط والاستهجان العالمي الذي صار عبئاً كبيراً عليهما بما فيه الكفاية. إلا أننا في اليمن ومنذ عام بدأنا نشعر أننا نعيش شيئاً فشيئاً ذات الأجواء، والظروف التي عاشتها تلك الشعوب مع انظمتها الثورية، فمنذ عام والمئات يقتلون وتسحقهم الدبابات والطائرات، وتفاخر الصحف الرسمية بصفحاتها الأولى بالمئات من القتلى المتمردين أو أولئك الذين يعدون للثورة المضادة بالتعبير القديم.

كما يأتي إنشاء المحكمة الجزائية المتخصصة أو بعبارة أخرى "العسكرية" وحكمها بالإعدام على العلامة الديلمي – الذي أدانته بالتخابر مع دولة أجنبية والتآمر على الوطن- ليؤكد ذلك المأزق والنفق الأظلم الذي نساق إليه. إن إنشاء المحكمة الجزائية المتخصصة – العسكرية- "حمق وغباء"... كما أن الحكم بالإعدام على الديلمي "همجية وجنون" وفي هذه الظروف وهذا الوقت بالذات الذي شهدت فيه معظم الأنظمة العسكرية في المنطقة عملية "حلق الرؤوس" وأجبرت البقية الباقية منها على التوقف بفعل الضغط والإحراج والعزلة العالمية التي تعانيها.

المصيبة الحقيقية أن العسكر ومحاكمهم العسكرية لدينا مقتنعون أن العلامة الديلمي وكل الذين عليهم أن يغيروا افكارهم يستحقون الموت... إن كان ضرباً بالسيف أو رمياً بالرصاص قبل محاكمتهم... بسبب أفكارهم لا بسبب التخابر والتآمر التي يعلمون أنها ملفقة وغير صحيحة! والأدهى من ذلك... أنهم يريدوننا أن نعتقد نحن بدورنا أيضاً أن الموت والسجل لهؤلاء جزاء عادل!

حقاً إن العسكر يقودون الوطن ومعه النظام والثورة والجمهورية إلى الهاوية!

إن الحكم بالإعدام على العلامة الديلمي خطر جداً ويجعل الأمر غير محتمل... وخارجاً عن المألوف... بل إن هناك شيئاً لا تفهمه وغير طبيعي حتى عما الفناه من بلاوي وويلات... وفي نظري أعتقد أن هناك احتمالين اثنين يفسران لنا ما يحدث:

إما أن الأخ الرئيس لم يعد يتوافق مع طبيعته وما اعتاده واعتدناه منه في إدارة الحكم والسلطة، التي ظلت بوتيرة واحدة طوال الخمسة والعشرين عاماً الماضية من حكمه، وانه الآن ترك ما يحسن ويعرف عقباه إلى ما لايحسن ويجهل عاقبته!

أو أن العسكر هم الذين يزجون به في هذا الصراع، حتى أصبح أمامهم قليل الحيلة مجبراً على تصديقهم أن هناك مؤامرة على الثورة والبلد مثلما هو مجبر على مجاراتهم في كيفية التعامل مع هذه المؤامرة وتصفيتها.

وفي كلا الحالتين نقول للأخ الرئيس:

سيدي الرئيس نخشى أنكم بحكم الإعدام هذا وقبله الإعدام للمئات والآلاف (بلا أحكام) تخلقون شهداء للثورة المضادة، التي- بعد أن هيأتم لها الأجواء والظروف- ستجد ما يكفي من التعاطف والتأييد لدى الناس لا سيما من أولئك الذين باتوا يشعرون أن الثورة لم تحقق أهدافها، وأن النظام الجمهوري لم يعد كذلك!

يقدّم "عالم سنان" فصلاً مثيراً، في رواية لما تكتب خاتمتها بعد، في علاقة القبيلة بالدولة في شمال اليمن، وفي دولة الوحدة من بعد. في هذا الفصل يظهر دوران من أدوار هذه العلاقة، الأول يتخذ نمط الدولة داخل الدولة، والآخر يدنو من نمط الدولة خارج الدولة. والصراع يدور بين إرادتين من أجل دورين آخرين، أرادها للقدم إبراهيم الحمدي دولة مواطنين وأرادها خصومه دولة نقباء ومقدمين. وتمثلات هذه الإرادة الأخيرة تبرز جلية صارخة، وأحياناً فضائحية، في الجزء الثالث من مذكرات الشيخ سنان، الذي يزوّد الباحثين والقراء، بخاصة من الجيل الذي لم يعش تلك الفترة، بأدوات إضافية عالية القيمة والكفاءة، لقراءة الماضي واستكناه الحاضر والإمساك بالمستقبل، أو على الأقل ملامسته!

بعيداً عن الملاحظات الفنية والأحكام القيمية والتحيزات السياسية والايديولوجية، يكون من الانصاف إسداء الشكر لصاحب المذكرات الذي أقدم حيث أحجم عشرات غيره، متوغلاً في منطقة الحرم والمكبوت في الخطاب السياسي، وما قد يجره ذلك عليه من ضغائن وعداوات.

عالم سنان

٢ - دولتا المقدم والنقيب!

سامي غالب
samighalib1@hotmail.com

يبدأ الشيخ سنان قصته مع حركة يونيو بإماطة اللثام عن تجمع سري نشأ في خريف الجمهورية الثانية، ضم إليه، ابراهيم الحمدي ومحمد سالم باسندوه وحسين المسوري والشيخ احمد المطري والقاضي عبدالله الحجري واحمد دهمش وعبدالله الأصنج. يسكت الشيخ، وغالباً ما يسكت بعد أن يبدأ في عديد الأماكن من هذه المذكرات، عن الآخر الذي استهدفه هذا التجمع وعن المآل الذي صار إليه، مكتفياً بالإشارة إلى طابعه السري الذي اقتضى أسماء كودية (حركية) واجتماعات تجري في الخفاء في واحدة من الدويلات المزدهرة داخل دولة القاضي الارياني.

يلفت العم سنان إلى علامات وإشارات على طموح الحمدي ومناوراته البارعة التي مكنته من إخفاء دوافعه على شتيت الأطراف التي كانت تتحفز للانقضاض على القاضي الارياني الزاهد في الحكم والبرم من ابتزاز مراكز القوى المشيخية وتحرشاتها.

استطاع الحمدي قبيل شهر من وثوب الجيش إلى الحكم أن يغدو القطب الذي يجذب الجميع إلى مجاله، وهو تمكن من استمالة القاضي الإرياني في معركة تعظيم الفرص التي خاضها ضد العقيد محمد الارياني القائد العام للقوات المسلحة والعقيد حسين المسوري رئيس هيئة الأركان. وقد أمكن له في غياب الاثنين خارج البلاد، الترتيب، بمساندة من "العم سنان"، لتسليم السلطة إلى الجيش، مستبقاً انقلاباً آخر يرتب له الشيخ الأحمر والمسوري، طبق تقارير وتحليلات صحفية غداة الحركة.

استقال الارياني واضطر إلى الاستقالة معه اربعة شيوخ يمسكون بأسباب القوة هم: الشيخ الأحمر رئيس مجلس الشورى، والشيخ عبدالله احمد المطري عضو المجلس والشيخ نعمان قائد بن راجح والشيخ سنان محافظ الحديدة (أو حاكمها في لغة معلقي الصحافة العربية سنتذاك).

عند هذه اللحظة الفاصلة يفضل صاحبنا الذهب إذ يمتنع عن الافصاح عن صاحب فكرة استقالة الشيوخ الأربعة ودواعيها، الاستقالة التي وصفها البردوني في كتابيه "اليمن الجمهوري" و"الثقافة والثورة في اليمن" بانها اغرب استقالة في التاريخ اليمني. وهو قدم تفسيراً مغايراً للرواية المعممة عن حيثياتها، مستنداً على الأرجح إلى شهادات شفهية. فالرئيس الارياني اشترط تقديم استقالة جماعية إلى الحمدي باعتبار ان الحكم كان جماعياً منذ ٥ نوفمبر ١٩٦٧، مضيفاً ان الإرياني عندما عرف دوافع طلّاب استقالته اقالهم معه "حتى امتد اثرها عليهم إلى الآن (عام ١٩٩١)، إذ فقدت المشيخات اكثر ابهتها من ذلك الحين".

في ١٣ يونيو ذهب الحمدي والعم سنان إلى القصر الجمهوري لمقابلة الرئيس الارياني الذي كان مطالباً بالاستقالة من الشيخ الأحمر، ومهدداً من قبائل حاشد باجتياح صنعاء. ابلغ الارياني ضيفيه " لا ارضى ان يسفك دم من اجلي... وهذه استقالتي".

● الشيخان سنان والمطري: رحلة الغرق في خمر

قال له الحمدي -طبق رواية الشيخ سنان:"نحن جنودك(...) وتحت اوامرك، ولا نريد ان نفرض عليك اي شيء"، وقال له سنان: "هذه استقالتي ارجو ان تعمّدها قبل استقالتك". عمد القاضي استقالة الشيخ التي اذيعت قبل استقالته، وكُلف الحمدي باعمال الرئاسة. ذهب الشيخ سنان رفقة الشيخ المطري إلى "خمر" لتسليم استقالة القاضي إلى الشيخ عبدالله الأحمر الذي أبَّد تكليف (العقيد) ابراهيم الحمدي القيام باعمال الرئاسة. قدم الشيخ عبدالله الأحمر بدوره استقالته إلى العقيد الحمدي وقادة الجيش، وجاء في خطاب استقالته ما يشي بانزعاجه من صيغة حل الأزمة السياسية التي كانت تطبق على الوضع السياسي، فقد كتب: وانا من جانبي اقدم إليكم استقالتي من (رئاسة) مجلس الشورى وذلك إخلاصاً مني لتجنيب البلاد الأزمات، ولكي لا يقال إننا هواة مناصب او مختلفين على المناصب، ونحملكم مسؤولية الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد.

بهندسة مفرقة، لا مجمعة، تتناول مذكرات الشيخ سنان لحظة وثوب الجيش إلى الحكم. فإلى غياب الإحكام في عرض الوقائع في سياقاتها، لا تنضبط الصيغ درءاً للتأويل، وتُستبطن احداث وقت لزوم ما يلزم من إفصاح عنها.

ما تكاد تخفيه المذكرات هو انقسام رجالات حركة نوفمبر ١٩٦٧ على عديد المستويات اظهرها توزعهم على تيارين: محافظ مرموزاً إليه بالشيخ عبدالله الأحمر والقاضي الحجري والعقيد حسين المسوري؛ ومعتدل يمثله القاضي عبدالرحمن الارياني وبيت ابو لحوم. بين هذين التيارين يتارجح موقع ابراهيم الحمدي في "عالم سنان"، لكن الحمدي منظوراً إليه من قوى اليسار كان منمّطاً في صورة "الذراع العسكري" للجناح الاقطاعي القبلي، واستمرت هذه الصورة، المريحة لمصممييها، مهيمنة على الخطاب الاعلامي لقوى اليسار حتى ربيع ١٩٧٥.

الصراع بين دولة المقدم ابراهيم الحمدي ودولة النقباء نشب في اليوم التالي لحركة التصحيح، عندما اصدر الأول عدداً من القرارات اهمها تجميد مجلس الشورى وتعليق العمل بالدستور وحل الاتحاد اليمني (الأداة السياسية المقعدة للتوفمبريين)، مبلغاً العم سنان قبل إعلانها: " إذا اردتموني في الحكم فلا تجعلوني مسخرة، واتركوني أتخذ قراراتي". بعدها باربعة ايام اقال العقيد محمد الارياني وحسين المسوري من موقعيهما، وعين الأول سفيراً في باريس والثاني سفيراً في القاهرة. وماهي إلا ايام حتى خرج الشيخ سنان من العاصمة مغاضباً لأن الحمدي لم ياخذ بتصوراته حيال تشكيل الحكومة الأولى للحركة التي راسها محسن العيني (صهر الشيخ والشخصية السياسية المرموقة عهدذاك).

في خلاف مع الرئيس الحمدي يلاحق العم سنان الذهب فيسكت عن التفاصيل، وفي خلاف الحمدي مع الشيخ الأحمر يقنع بالقضة مستغرقاً بالتفاصيل.

بعد ثلاثة شهور من رئاسة الحمدي طلب الشيخ سنان السماح له بإصدار صحيفة، فأشر الحمدي على طلبه أنْ "لا مانع على اساس الالتزام بالسياسة الاعلامية للدولة". يقرر العودة إلى نهم بسبب مكالمة هاتفية مع الحمدي أزعجته (لماذا؟ ليس من شان القارئ ان يعرف)، لكن الحمدي الحريص على مودة العم سنان يرسل إليه بعد يومين موضحاً ان حماسته في مخاطبته نابعة من شعوره بالمسؤولية، ثم إنه يلاطفه ببيتي شعر تلبيان الحجر:

فليتك تحلو والحياة مريرة
وليتك ترضى والأنام غضاب
وليت الذي بيني وبينك عامر
وبيني وبين العالمين خراب

العم سنان لا يرضى عن "الولد ابراهيم" فيغادر إلى القاهرة نهاية ١٩٧٤، غير راغب في العودة (وطبق رواية الدكتور محمد علي الشهاري في كتابه " رسائلي إلى الشهيد الحمدي" ابلغ سنان سياسيين ومثقفين لاحقين هناك ان الحمدي عازم على فرض مشروعه السياسي، وان الشيخ عبدالله الأحمر سيكون التالي في الخروج بعده من السلطة).

اعرب الشيخ غير مرة عن عزمه البقاء خارج البلاد، لكنه ماليث ان عاد في يناير ١٩٧٥، بعد وساطات ومناوشات. ليشارك فور عودته في اجتماع سري ضم ايضاً احمد جابر عفيف ومحمد الرباعي ومحمد الفسيل واخرين (الأرجح انهم عسكريون يدينون إليه بالولاء) خصص لدراسة الموقف؛ وطرح في الاجتماع من البعض تدبير انقلاب للإطاحة بالحمدي "لأن قوتنا اكبر من اية قوة اخرى، فالغلب وحدات الجيش ببدنا"، وكان رأي الشيخ سنان "ان نستقيل جميعاً من السلطة"، لكن المجتمعين توافقوا على ان يستمر هو منسحباً من السلطة ويستمر الآخرون في اعمالهم.

لم يترك الحمدي زمام المبادرة في يد الذين ائتمروا عليه فاقال رئيس الحكومة محسن العيني (يناير ١٩٧٥) ورئيس المحكمة الخاصة بالمخربين القاضي غالب عبدالله راجح (فبراير) وواصل تحجيم مراكز القوى باسم التصحيح وبناء الدولة المركزية، متخذاً في ٢٧ ابريل ١٩٧٥ خطوة حاسمة في مسيرة احتكار الدولة لوسائل الإكراه المادي بإقالة محمد ودرهم وعلي ابو لحوم من قيادة اللواء السادس ولواء تعز والاحتياط، وتعيين احمد فرج وحمود قطينه وعلي عبدالله صالح بدلاً منهم. وفي ٢٩ ابريل يرقي احمد حسين الغشمي نائباً للقائد العام وعلي صلاح قائداً لقوات المجد، فيخرج الشيخ الأحمر غاضباً إلى خمر، ويرسل إلى "العم سنان" ملحاً على الاسراع في التفاهم لان الموقف يقتضي " التحديد لا التمطيط(...) والمصارحة لا المصالحة".

* * *

في الصراع بين دولة المواطنين ودولة الامتيازات (وهو صراع ممتد، ومائل بوجوه ووجاهات متموهة في اللحظة الراهنة) مشهد جدير أن يكون موضع التفاتة، فالحمدي خسر يحيى المتوكل اخلص اصدقائه واقربهم مودة إليه عند احتدام خلافه مع الشيخ الأحمر، ففي إبريل ١٩٧٥ ضاق المتوكل بمسائل "السياسة السافلة" على حد تعبيره في رسالة إلى الوالد سنان، باح فيها، ايضاً، برغبته في البحث عن مخرج من عمله (كوزير للداخلية). وطبق رواية استمعت إليها من صديق مشترك لهما عايش الساعات الأخيرة السابقة على الإقالة، أصر المتوكل على تلبية مطلب الشيخ الأحمر بإعادة مجلس الشورى برئاسته، بينما وافق الحمدي على إنهاء تعليق مجلس الشورى شريطة ان يعمل برئاسة جديدة. رفض وزير الداخلية الحل الوسط فاقاله رئيس مجلس القيادة، وعينه سفيراً في واشنطن. ومن بين أولئك الذين فقدوا مواقعهم في "عهد التصحيح" تجمل المتوكل بالسماحة والترفع عن الصغائر، وهو آخذ على الحمدي (في حديثه المطول للزميل صادق ناشر) استعجاله إنجاز مشروع دولة المواطنة، وهذا ماخذ نو وجاهة على اية حال إذا ما قيس بمقولة صادرة من ضفة أخرى تزعم أن الحمدي كان بطيئاً بأكثر مما تحتمل أشواق الناس، وهذا ماخذ قوى اليسار المأخوذة حينها بنمائجها القريبة والبعيدة، والمنغمسة في رومنسيتها حد ادعاء الاصطفاء واحتكار الوطنية بتسمية نفسها ممثلاً شرعياً وحيداً للجماهير.

النقل المكاني للتعذيب

أبويكر السقاف

عندما بدأت الدول الصناعية الكبرى في الستينيات من القرن الماضي، في نقل ما يسمى بالتكنولوجيا القذرة من بلدانها إلى دول العالم الثالث، مثل البرازيل، كان هذا النقل ترسيخاً لنوع من النظام الطبقي بين الأمم يتحدد مكان كل واحدة منها بدرجة التطور الاقتصادي، ولا نزال نعيش في هذه المرحلة التي يحكمها تفاوت فاجع في درجة التطور، ولكن لم يكن بخطر ببال أحد أن الأمور ستمضي إلى مدى أبعد من ذلك، لتصل إلى نوع من التراتب الأخلاقي بين الأمم، لا سيما وان عدداً من المفكرين كان يطمح إلى أن يحقق أبناء العالم الثالث، وهم يقاومون الامبريالية إلى أن يكونوا فائقين أخلاقياً ليبرهنوا على استحقاقهم الحرية والتحرر، وكان الأمل إدوارد سعيد من الذين ينادون بإلحاح أن يكون النضال الفلسطيني فائقاً أخلاقياً بالتزام نضال مدني سلمي، يهتدي بتجارب في مقدمتها نضال شعب جنوب أفريقيا بقيادة الإنسان الفذ نيلسون مانديلا، فيكون المجتمع كله هو الذي يقاوم لا مجموعة أو جماعات منه.

ولكن الأخبار منذ نحو ثلاثة أشهر تحاصر القارئ والمستمع والمشاهد بخبر شديد القبح والقتامة والكآبة، وجاء التنويه به قبل أيام في إحدى نشرات العربية - الفضائية السعودية- وكأنه خبر يتعلق بالطقس أو السياحة، عندما اندست كلمات السجون الأمريكية في البلدان العربية، في سياق خبر عن الموضوع المحبب إلى الجميع: الإرهاب.

كانت المرة الأولى التي انفجر فيها الخبر - الفضيحة، عندما نشرت صحيفة "نيويوركر" الأمريكية في ٢٠٠٥/٢/١٤م، خبراً عن سرب الطائرات الأمريكية المستأجرة (شارتر) الذي ينقل المشتبه بهم إلى السعودية، والمغرب، ومصر، والأردن. ووصف هذا النقل بأنه التغيير المكاني للتعذيب، وتأكد الخبر عندما نشرته صحيفة "ليبيراسيون" الفرنسية اليسارية، و"الهيرالد تريبيون" وهي صحيفة أمريكا الدولية.

تقوم الأنظمة التي تقول أمريكا إنها تريد منها المبادرة بالإصلاح السياسي بدور المعذب والجلاد، ويطلب رسمي من راعية الإصلاح في العالم. فمن المجرم؟ بداهة، كلا الطرفين. ولأمريكا هدف واضح، هو تقليل درجة السخط عليها بعد جرائم جوانتانامو وأبي غريب. إنه التكاتف والنفاق والابتزاز في أساس العلاقة بين الطرفين.

وكل من قرأ في السنوات الأخيرة دراسات ومتابعات منظمة العفو الدولية، يعرف أن السعودية كانت ولاتزال مملكة تعذيب سرية، وأهوال سجون المغرب يجري اعلانها منذ سنوات على الناس، ونظام الأردن منذ تاسيسه قام عن دولة بوليسية وجيش البادية الذي انشاء الجنرال "جلوب"، وفي مصر نشر المجلس القومي لحقوق الإنسان -وهو مجلس رسمي استشاري - في٢٠٠٥/٣/١١، تقريراً عن اتساع شبكة التعذيب في مصر، وهو ما أكدته منظمة العفو الدولية وبالكلمات نفسها تقريباً، وتشكو حتى الصحافة المصرية الرسمية من قلة تداول هذا التقرير (صحيفة "القاهرة" الأسبوعية).

إن علاقة التابع والمتبوع، لا يمكن البتة ان تنشا على اساسها اية علاقة صحية، إنسانية، او تعاون يهدف إلى بناء اواصر اخوة وعدالة وتضامن إنسانية. إن الاثنين في علاقة استغلال تدمر مجتمعات الطرفين اقتصادياً واخلاقياً، وكذلك من حيث علاقتهما بالبيئة. وإن كان التدمير في الطرف التابع اشمل واعمق، لانه يزدهر في بنية انظمة شديدة التخلف في جميع المستويات.

النقل المكاني للتعذيب يعني في إلغاء إنسانية السجين، ويوجه الاهانة إليه بما هو متهم، وبما هو فرد ينتمي إلى ثقافة محددة، ومجتمع معين، فيصبح مزدراً مهاناً بما هو فرد وابن ثقافة ومجتمع محددين. ويبدو الأمر احياناً وكأننا، افراداً وجماعات وافكاراً، نستحق هذا الازدراء لاننا لم نفلح في جعل نضالنا موجهاً إلى جميع الجلادين المحليين والوافدين، إلى الاستعمارين الداخلي والخارجي معاً، والنضال ضداً على احدهما، لا بد ان يكون شرطاً لمقاومة الآخر، لان وهم التحرر على يد الطاغية المنقذ دمرنا ولايزال يدمرنا وسيدمرنا ما بقيت شروطه التكنية والنفسية هي التي تصوغ وعينا السياسي، وموقفنا من القيم الكونية. عندما نجعل استعبادنا سواءً تم باسم الدين ام القومية، ام الطبقة، وسيلة تحررنا بله تحريرنا، فاننا ندلج سادرين في مسيرة تيه قاتلة. كيف يمكن أن ننشد عدالة ما، مهما تواضعت، من انظمة تعذب بالإنابة، وبالوكالة، وكانها تمارس عملاً من اعمال الخير والتعاون الكريم بين الامم والثقافات.

لا اعرف نبأ آخر جمع كل قبح هذا الكوكب، وقماءة الحكام والأنظمة. إنه نقيض السمو الاخلاقي، والكرامة الانسانية، في صورته القصوى. كتب سارتر في مقدمته لكتاب فانون: "معذبو الأرض" وهو يستنكر التعذيب الذي مارسته السلطات الفرنسية في الجزائر، إن التعذيب ليس فرنسياً ولا... نعم، إنه إحدى العلامات الفارقة لما يسمى بالإنسان» العاقل: "الهوموساپينس". ولكنه يزدهر في جميع انظمة الاستغلال والظلم.

٢٠٠٥/٣/١٩

● هامش:

• تذكرت إحدى قصص الكاتب الامريكي " ري رد بيري" وهو من كتاب ما يسمى "ادب الخيال العلمي"، ويتحدث فيها عن حيوانات عثر عليها في احد الكواكب المتقدمة علمياً، واحتار علماؤه في اصلها. وعندما لاحظ احدهم ان هذه الكائنات عندما توضع في قفص واحد تقوم بتعذيب بعضها بعضاً، تذكر ان التعذيب كان من المميزات الدالة على سكان ما كان يوماً يسمى بكوكب الأرض.

يذكر إبراهيم أبو الهيجاء في كتابه "المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني (مركز الإعلام العربي، القاهرة٢٠٠٤)، في الفصل الخامس من الكتاب، التجارب التي يجريها العلماء الاسرائيليون مع المعتقلين الفلسطينيين بجعلهم حقولاً لاختبار أدوية إسرائيلية تحت التصنيع، وما ينتج عن هذا من مضاعفات، ادت إلى وفاة بعضهم، فلحقوا بقافلة الشهداء، وبقي بعضهم يعاني من تشنجات عصبية خطيرة، او عاهات مستديمة. إن ضحايا المحرقة (الهولوكوست) أصبحوا جلادين، وهذا ما يسميه س. فرويد التوحد بالمعتدي، في التحليل النفسي. فهم يقومون اليوم بدور المعذبين النازيين في معسكرات الاعتقال، بما في ذلك تجريب العقاقير على المعتقلين اليهود والسلافيين والغجر. وبكلمات الكاتب اليهودي أشر زيفي جنزبورج: " حين يصبح العبد سيداً يميل إلى الاستبداد"... وجد اليهودي نفسه حراً بدون حدود، بعد أن كان عبداً في الغيه. وكان اسمه المستعار الذي يمهر به كتاباته أحاد حا عام: واحد من الناس.

يتجلى الغباء عند ممثلي الاسلام السياسي، والقومي في إنكار أو التقليل من المحرقة، كما فعل جارودي بعد إعلان إسلامه، والحال انها حقيقته، وما علينا رفضه هو استغلالها والادعاء ان عذاب اليهود مطلق، ويمنحهم لذلك عصمة ترفعهم فوق البشر جميعاً، ولذا لا يحق لأحد أن يعلمهم درساً في الأخلاق، مهما اقترفوا من جرائم، وعندما دمغتهم صحيفة "لوموند" الفرنسية بقتل الأطفال قالوا إنهم اضطروا للقتل لأن الفلسطينيين دفعوهم إليه، بينما يشهد تاريخ غزو كنعان (فلسطين) بنصوص التوراة، ثم الاستعمار الاستيطاني منذ نهاية القرن التاسع عشر، انهم "جماعة وظيفية" لا تتورع عن ارتكاب كل الجرائم في سبيل تحقيق هدف سياسي عدواني. إنهم جزء من تاريخ الامبريالية الأوروبية.

حرب المياه

حسين زيد بن يحيى

يعتبر الماء الشرط الأساس للحياة والعمران، ولأهميته تلك وندرته فقد اصبح مشكلة دولية واقليمية ومحلية وربما يصل إلى ما دون ذلك.

والمتابع لأزمة المياه ما بين محافظتي عدن وأبين يلحظ المستويات الخطيرة التي تنذر بنتائج وخيمة بسبب عدم عدالة التوزيع وتدخل السياسي من المركز- صنعاء- لمصالحه في الارضاء على حساب الأولوية لأصحاب الحقوق والاحتياج.

وتعود بدايات الأزمة منذ إنشاء محطة انتاج المياه في حقل "الرواء" عام ١٩٨٤م، التي كان الغرض من إنشائها تمويل مدينة عدن زائداً مدينة الحصن والتجمعات السكانية المحيطة بهما زائداً مدينة زنجبار والتجمعات المحيطة بها.. ووفق تصاميم إنشاء المحطة ركبت عليها انابيب توزيع المياه على شكل انبوب قطر ٨٠٠مم متجه لتغذية مدينة عدن يتفرع منه انبوب قطر ٢٠٠مم لتغذية مناطق الحصن وزنجبار.. ووفقاً لهذين الأنبوبين يتم توزيع المياه وحسب حصة كل منهما.. ويقدر إجمالي إنتاجية الحقل في منطقة "الرواء" بما يقارب ١٤٠٠م٣/ ساعة توزع حسب القدرة الاستيعابية للأنبوبين المتفرعين من المحطة حيث تبلغ كمية المياه التي من المفترض أن تتجه إلى عدن ٩٠٠-١٠٠٠م٣/ ساعة، والمياه المتجهة إلى أبين ٤٠٠-٥٠٠م٣/ ساعة.. وعلى ذلك الوضع كانت ابين تمون بالمياه وحسب نظام المحاصصة ذلك إلى منتصف عام ٢٠٠٣م، بدأ التقليل التدريجي من كمية المياه المتجهة إلى ابين حتى وصلت في ابريل ٢٠٠٥م إلى الانقطاع شبه التام علماً أنه لا توجد اية مصادر اخرى لتغذية مدينتي الحصن وزنجبار بالمياه.. والكل يعلم أن حقل مياه "الرواء" لا يبعد أكثر من ٥٠٠م عن مدينة "الحصن".. وهذا ما يثير حفيظة الناس في المنطقة على اعتبار المياه تضخ من تحت منازلهم ثم يحرمون منها ولو بالشيء البسيط!!

ذلك الندي يدفع البعض إلى التلويح بتحويل المياه إلى مناطقهم بطريقتهم "العشوائية".. وإصرار اصحاب القرار السياسي في "صنعاء" على شعار " الأولوية لارضاء عدن" يوصل الأمور إلى غاياتها محبطة لسكان الجوار.

ومما يتخوف منه تصرفات غير محسوبة يدفع بها الشعور بالغبن عند المواطنين مما قد يؤدي إلى الاضرار بالمحطة وبالتالي يحرم الطرفين (عدن وأبين) من الاستفادة من المشروع، وذلك ما تعلمه السلطة المحلية في ابين وعدن وقد كاد يحدث في الاسبوعين الماضيين.

ورغم ان حقل "الرواء" يقع في محافظة أبين جغرافياً إلا ان مؤسسة المياه في عدن هي المتحكم في "المحطة" وفي تحديد كميات المياه الذاهبة إلى الحصن وزنجبار.. وضعف كمية المياه الواصلة إلى المستهلك في أبين وتكرار انقطاعات المياه تقف خلف عدم تجاوب المواطنين بدفع فواتير استهلاك المياه.. وسياسة تكرار قطع المياه من قبل فرع المؤسسة في عدن عن انبوب أبين نتائجها كارثية، حيث عند ذلك تمتلئ الأنابيب المتجهة إلى ابين بالهواء مما يعني عند معاودة الضخ مرة أخرى" تبدأ الكارثة بالنسبة لهذه الخطوط من خلال الانكسارات والتسربات مما يضطر مرة أخرى إلى قطع تدفق المياه، وهكذا دواليك!!

وإستمرار الوضعية بهذا الشكل خاصة إذا عرفنا ان الأنابيب الناقلة للمياه إلى ابين هي انابيب مصنوعة من مادة "الأسبستو" ويزيد عمر الشبكة أكثر من عشرين عاماً.. مما يعني ان تلك السلوك بداية نشوب حرب مياه بين عدن وأبين..!

ياء المتكلم

محمد محمد المقالح
mr_alhakeem@hotmail.com

حكم عنصري بامتياز!!

قد لا يكون الأخ رئيس الجمهورية أو سكرتيره الصحفي على علم مسبق بمضمون ما نشر عن (بذامات) في إحدى صحف الحزب الحاكم ضد الزميلة رحمة حجيرة، غير انني وبقدر ما أجد نفسي متردداً في الجزم بأن يكون مسؤول آخر (محترم) قد اطلع على ذلك النص للتحط قبل نشره في "البلاد" والإساءة إليها عبرها! أكاد أجزم - في المقابل- بان كلاً من الأخ الرئيس والأخ علي محسن الأحمر على الأقل كانا على اطلاع كامل بنص الحكم القضائي الذي سيصدر بعد أربعة أيام من صدور "البلاد" ويقضي بالإعدام (هكذا دفعة واحدة) على الديلمي، وبالحبس ثماني سنوات على مفتاح بتهمة السعي للتخابر مع ايران وغيرها من التهم الكثيرة التي لا أساس لها من الصحة!!

الفكرة بسيطة وليس فيها أي تعقيد (خلونا نقهرهم بإصدار حكم الإعدام على احد رموزهم ويعدا سهل!!) (وما بدا بدينا عليه)، وطالما والمسألة كلها بأيدينا فما في المشكلة أن يصدر حكم بالإعدام اليوم وآخر بالعفو غداً وبذلك نستفيد من الأمرين- الحكمين- معاً!! هكذا إذن تم النظر إلى الحكم من قبل الجماعة قبل إعلانه على أساس (نجيب قادري). وبهذا الاستهتار بالقضاء وقواعد العدالة، وهذا التبسيط في حياة الناس وأعراضهم وكرامتهم صدر حكم قضائي آخر من محكمة الاستئناف، وليس الجزائية المتخصصة بالإرهاب وأحكام الإعدامات الجاهزة، قضت- وياللمفارقة- بتبرئة معظم قتلة الشهيد جار الله عمر تحت حجة أن الأسلحة التي سلمت لهم من قبل "السعواني" لمواصلة الاغتيالات كانت عبارة عن (هدايا) وبغرض الحماية الشخصية!!

الحكم بالإعدام على الأستاذ الديلمي بغض النظر عن نتائجه، جريمة في حقنا جميعاً لا علاقة لها بالسعي لتحقيق العدالة، والسعي للتخابر مع دولة أجنبية و(السعي) لتشكيل تنظيم محظور و(السعي) لإثارة الفتنة الطائفية (والسعي) بين الصفا والمروة، وغيرها من تهم (السعي) التي لا تزال تترى على صحافة الحكومة وصحافة (مشا) بنميم حتى بعد صدور الحكم!! وعلى خلاف ذلك كله فان حكم الإعدام هذا له علاقة بالانحطاط الأخلاقي الذي تعيشه (البلاد) في ظل الصمت والتواطؤ الذي اتسمت به مواقف النخبة السياسية تجاه حرب صعدة وتداعياتها ومنذ اللحظة الأولى، ولو أن الأخ الرئيس ومساعده في الحرب (علي محسن) كانا يعلمان أن احزاب المعارضة والعلماء ومنظمات المجتمع المدني والصحافة وغيرها من الجهات المعنية، سيكون لها موقف آخر غير الذي أعلنته حتى الآن (متواطئة) لما وصل به الحد من الخطأ والتمادي فيه درجة إصدار أحكام قضائية من هذا النوع القراقوشي المستهتر.

جريمة الديلمي ومفتاح الوحيدة في وقوفهما ضد الحرب، ودعوة الأول إلى الاعتصام احتجاجاً عليها في مسجد الشوكاني ثم في مقر الحزب الاشتراكي، كما أن جريمة الزميلة رحمة حجيرة الوحيدة أنها كتبت بشجاعة تحسدها عليها الأحزاب ضد السياسات والممارسات الخاطئة التي يقوم بها الأخ الرئيس هذه الأيام ضد شعبه في صعدة وصنعاء وغيرهما من مدن البلاد، ولو أنه استمع إلى نصائح رحمة والديلمي، ومفتاح، بدلاً من الاتجرار وراء سياسة العمري والأحمر وكل من (يسعى) إلى هد المعبد بكامله، لما احتاج إلى هدر كل هذه الأموال والدماء، والأخلاق على مذبح السلطة الجهنمي، ولما اضطررنا نحن للدفاع عن انفسنا وأعراضنا وأخلاقنا بمثل هذه اللغة التي تبدو قاسية على الرئيس وعلى مستشاريه من محرري "البلاد" و"الشموع" وغيرهما!!

بقي كلمة لا بد منها وهي أن هذه السلطة والكثير من مكوناتها عنصرية بامتياز. وقد تبدى ذلك بوضوح في اكثر من محطة من محطات حرب صعدة الدموية، وفي حكم المحكمة الجزائية خصوصاً. فمع أن (التهم) الموجهة إلى كل من الديلمي ومفتاح واحدة وقد قدم ملف القضية وسارت إجراءات التقاضي على هذا الأساس، إلا أن الأول هاشمي عدناني والثاني قبيلي قحطاني أو هكذا تقول شجرة الأنساب الرئاسية، ولهذا كان لابد أن يختلف العقاب باختلاف الأنساب، فيحكم على الأول بالإعدام والثاني بثماني سنوات سجناً مع العلم أن هذا الأخير أيضاً لا يستحقها، طبعاً هناك سبب آخر لتخفيف الحكم على الاستاذ مفتاح (وأنا هنا لا أميز بين الصديقين المظلومين فكلاهما مواطنان يمنيان) وهو أن أبناء قبيلته (الحيمة) وجهوا رسالة احتجاج إلى السلطة قبل أسبوع من صدور الحكم ضمنوها تضامنهم مع ابن قبيلتهم وتحذيرهم السلطة من أي مكروه قد يلحقه جراء التهم التي وجهت ضده ظلماً وعدواناً، وختموها بالقول "والوجه من الوجه أبيض!!" وهي لغة تعرفها السلطة جيداً، أما مناشدات محمد النصور واستجداءات حمود المؤيد، فهي لغة غير مسموعة ولا يعتد بها في الدولة المدنية الحديثة ولذلك صدر حكم الاعدام على صاحبهما، إمعاناً في سياسة القهر والإذلال ضدهم وليس ضد الديلمي وحده!

إن الصمت والتواطؤ تجاه سياسة الاضطهاد التي تمارس ضد مفتاح والديلمي، والنعمي والالاف من اتباع المذهب الزيدي، يمثل عاراً على الإصلاح والاشتراكي وبقية الأحزاب، وهو كذلك علينا معهم إلى يوم الدين!!

إلى الأخ علي محسن الأحمر

أطلق يا أخي سراح الدكتور عبدالرحيم الحمران، فأنت تعلم جيداً أنه ومنذ بداية الأحداث موجود مع أسرته في صنعاء، ولا علاقة له بالتهم التي تروج بـ(الشوالات) على أنسابه وأبناء عشيرته الأقربين، وأن تهمته الوحيدة أنه متزوج من شقيقة الشهيد حسين بدر الدين الحوثي، واعلم أن أطفاله وزوجته يعيشون هنا غرباء ووحيدين ولا من معيل!! وان زوجته المكلومة بأربعة من اشقائها (نفساء) بعد أن رزقت وهي في هذه الحالة من الألم طفلاً جميلاً أسمته بدر الدين انتصاراً لوالدها المظلوم أيضاً!!

■ «نيوز» - خدمة خاصة لـ«النداء»:

الأسبوع الماضي وبالأخص يوم الأربعاء كانت المؤسسات الاقتصادية النفطية العالمية على موعد مع إعلان أهم موقفين من الحكومة اليمنية يتعلق الأول بمصير الشراكة اليمنية مع "هنت" التي تجاوز عمرها ربع قرن من الزمان -هو عمره الطبيعي كما نصت عليه الاتفاقيات-، أما الثاني فهو خروج الجدل الذي ظل مسيطرا عليه تجاه حقيقة أداء توتال العالمية في إدارة مشروع الغاز اليمني.

قد لايمكن للمواطن اليمني أن يجد مايلفت انتباهه تجاه مثل هذه القضية العملاقة (النفط والغاز) غير أن الأمر لايتعلق ببساطتها بل لأن هذا المواطن لايحسن كبراؤه التفكير في عجلة النفط وكيف تدور، فضلا عن بسطائه الذين لايمكنهم حتى قراءة الأرقام التي يدار بها النقاش بين الأطراف المختلفة حول الغاز والنفط.

النفـط والغـاز..

هنت بلعت ريق الغضب وتوتال تنتظر رحمة الاستشاري المستقل

تجاه موضوع الغاز حيث مددت لها الحكومة ثلاث مرات دون المرور عبر مجلس النواب، فكان قرار مجلس النواب أو توصيته عدم التجديد لهنت، وتنفيذ خيارين: إما تشغيل حقل النفط من قبل المؤسسة اليمنية التي يفترض انها تاهلت على مدى السنوات الماضية، أو فتح باب التنافس بين الشركات العالمية. ويبدو ان باجمال فضل الأخير وسارع للتاكيد لهنت "انها ستحظى باولوية كمشغل" وهي إشارة حكومية لإيقاف التهديدات أو التوسلات التي عبرت عنها رسالتا هنت للحكومة رافضة منع التجديد.

لقاء باجمال حسم جدلاً دار على مدى شهرين بين الحكومة وشركة هنت التي تتحدث عن "مساعدتها اليمن برفع دخلها القومي إلى الضعف، بواقع بلوني دولار سنويا، وانها منحت اليمن درجة جيدة من الاستقلالية المالية" كمبرر للحديث عن حقها في "تمديد الاتفاقية".

الحكومة اليمنية والبرلمان يؤكدان «الدور التاريخي لهنت»، لكن الحسابات تؤكد أن اليمن ستخسر خلال اربع سنوات فقط من عمر اتفاقية التجديد ٨٩٨ مليوناً و٨٤٩ الف دولار، هو مايمكنها أن تكسبه في حالة الالتزام بعقد الشراكة الذي يعيد القطاع ١٨ لملكية الحكومة اليمنية بالكامل.

وتقول حسابات لجنة النفط والتنمية إن اليمن إذا جددت لهنت بنفس شروط الشراكة فإنها ستخسر ٣ ملايين و٨٦٩ الف دولار عن الإيراد المتوقع للفترة من ٢٠٠٦ الى٢٠١٠م من اصل مليارين و٥٥٩ مليوناً و١٥ الف دولار امريكي هي إيراد الفترة كلية، في حين ستحصل خزينة الدولة على زيادة ٨٩٨ مليوناً و٨٤٩ الف دولار عن الإيرادات في حال تشغيل القطاع عبر مشغل.

وكانت اليمن انضمت إلى الدول المنتجة للنفط بتدشين أول بئر إنتاجية في ٨ يوليو ١٩٨٤م في حوض مارب، أي بعد ثلاث سنوات على توقيع اتفاقية المشاركة في الإنتاج مع شركة (هنت) الأمريكية في ٣ سبتمبر ١٩٨١م، وخلال تلك الفترة انتجت هنت بليون برميل من الخامات النفطية منذ ٤ يوليو ١٩٨٤م، وإذا سارت الامور كما تبدو فإن هنت سيكون عليها تغيير ادائها في اليمن ابتداء من ٢٠٠٥/١١/١٥م هو آخر ايام الاتفاقية.

توتال وللحكاية بقية أخرى

حين دخلت الحكومة اليمنية في جدل مع شركة هنت النفطية عن احقيتها في استثمار الغاز اضطرت الأولى لإبرام اتفاقية مع شركة توتال حصلت بموجبه الأخيرة على امتياز استكشاف وتصدير الغاز اليمني، واضطرت بموجبه هنت للتسليم بانها لها الحق فقط "في استكشاف واستخراج النفط"، قبل ان تحصل على نسبة من امتياز مشروع الغاز مع شركات اخريات لاحقا، حيث تملك توتال الفرنسية من مشروع الغاز اليمني نحو ٤٣٪، اذ تقوم بتطوير مخزون غازي ثابت يقدر بنحو ١٠ تريليونات قدم مكعبة في مارب، في حين تملك شركة الغاز اليمنية الحكومية ٢٣٪ وشركة هنت الاميركية ١٨٪ وشركة اسكي ١٠٪ وهايونداي ٦٪.

وعشية الذكرى السنوية لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥ اعلن الرئيس علي عبدالله صالح ومن خلال كلمته الرسمية انه "تم وبحمد الله التوقيع قبل ايام على الاتفاقية النهائية لمشروع تسييل وتصدير الغاز الطبيعي بين بلادنا وشركة توتال الفرنسية ويجري التفاوض مع شركتي هنت واكسون الأمريكيتين بغرض إشراكهما في هذا المشروع الذي سيتم فيه إنتاج الغاز بمعدل سنوي يبلغ خمسة ملايين طن ولمدة خمسة وعشرين عاماً. وتقدر الاستثمارات في هذا المشروع الحيوي والعملاق حوالي ثلاثة مليارات دولار كما سيتيح عائدات سنوية لبلادنا تصل إلى حوالي ٦٠٠ إلى ٦٥٠ مليون دولار ستوظف لصالح التنمية".

منذ ذلك الإعلان كان يفترض ان تبدا توتال تصديرها عام ١٩٩٧م، وكان السوق الأمثل والذي قبل استيراد الغاز اليمني هو دول شرق آسيا وبخاصة كوريا الجنوبية وتايوان واليابان، وكان اعلن رسمياً ان كوريا طلبت شراء ٦ ملايين طن من الغاز سنوياً لمدة تراوح بين ٢٠ و٢٥ سنة ابتداء من ٢٠٠٨.

ومع أن الهند كانت مرشحة لتكون سوقاً للغاز اليمني إلا أن انهيار شركة (إنرون) اضاع عليها خطوط الوصول المأمولة إلى مصانع (ديبول). والأمر ذاته بشان الصين التي ذهبت عقودها لصالح شركة (ترينيداد).

ويذكر ان اليمن سبق أن أعلنت ان شركتي النفط الأمريكيتين "هنت" و"إكسون" لمحتا إلى انهما تريدان الانسحاب من مشروع الغاز المسال الذي طال تاجيله وتقوده توتال.

غير ان الإعلان كان -بحسب مراقب- إنهاء للقرار الأهم وهو "منح الشركاء في مشروع الغاز مهلة ٤ سنوات لإنشاء المصنع" ينتهي في ١٦ يونيو عام ٢٠٠٦م.

وكان رئيس الوزراء عبد القادر باجمال ذكر في مايو ٢٠٠٢م ان الحكومة قد تلغي المشروع المزمع للغاز الطبيعي المسال إذا لم تبدا توتال والمساهمون الآخرون في التنفيذ بحلول منتصف يونيو. غير انه قال إن اليمن تفضل الا تلغي العقد لأن هذا سيعرض المشروع للشكوك.

وسط الإعلانات المتكررة عن "قرب" مواعيد تصدير الغاز اليمني فجرت لجنة النفط والتنمية بمجلس النواب التي يراسها النائب المؤتمري عبدالجليل ثابت أسئلتها التي إن لم تعصف بتوتال فهي على الأقل ستدير دولاب الصراع في واحد من اهم القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم وهو: "الغاز".

رسالة لجنة النفط في البرلمان إلى وزير النفط بحصيل نيوز على نسخة منها- مبطنة اعتراضا على تمديد الحكومة ثلاث مرات لشركة توتال دون الرجوع إلى الجهات التي صادقت على الاتفاقية ومنها مجلس النواب، معتبرة أن "التمديدات غير مكتملة الإجراءات وتعتبر لاغية".

وتساءلت اللجنة في رسالتها عن اسباب التمديدات الثلاثة التي منحت لشركة (توتال) "خصوصاً وقد ثبت عجزها عن القيام بمهمتها في تسويق الغاز وتنفيذ المشروع خلال فترة المرحلة الأولى منه بحسب ما نصت عليها الإتفاقية".

وطلبت اللجنة من وزارة النفط "توضيح مبررات الوزارة لمثل هذه التمديدات" مطالبة "بكافة المراسلات والإتفاقيات والمحاضر والقرارات التي تمت بموجبها التمديدات الثلاثة"، وكذلك "موافاة اللجنة بشرح مفصل ومتكامل حول جميع مشاريع الغاز المسال التي تعتبر شركة توتال طرفا فيها، وبيان حصة توتال ووضعية تلك المشاريع منذ بدء التعاقد معها".

وتساءلت اللجنة عما إذا كانت "اليمن مؤهلة لتصدير الغاز دون التاثير على احتياجاتها المستقبلية، مطالبة الوزارة بـ"المقارنة بين الجدوى الاقتصادية لتصدير الغاز وكلفة الاستخدامات البديلة لإنتاج ما تحتاجه اليمن من طاقة.. خاصة وان احتياطات الغاز لا تتعدى ١١ تريليون قدم مكعب بحسب شهادة الخبير.. او كما توقع الوزير ان ترتفع لتصل إلى ١٦,٢ تريليون قدم مكعب.. ولي كلا الحالتين فإن ذلك لا يكفي لتوليد احتياجات البلد من الطاقة الكهربائية".

وأوضحت الرسالة انه في "حالة السير في مثل هذا المشروع وبقاء الاحتياطات كما هي فإن اليمن ستضطر إلى توفير احتياجاتها الداخلية من الوقود عن طريق الاستيراد الذي سيكلف مبالغ طائلة قد تكون اكبر من العوائد المرجوة فيما لو تم تصدير الغاز، خصوصاً في ظل تناقص احتياطات النفط في البلاد"، معبرة هذا الأمر "مبرراً كافياً لأن يرفض مجلس النواب الموافقة على التمديدات التي تمت"، ومستغربة "عدم اكتراث الحكومة والوزارة لهذا الأمر عندما طلب منها التمديدات". كما تساءلت اللجنة عن "مقدار الاحتياطات المخصصة لهذا المشروع والاحتياطات التي خصصت للتصدير وفقاً لاتفاقية الغاز.. وهل تفيدت الوزارة بتوصية مجلس النواب القاضية بان تزيد كميات الغاز المخصصة للتصدير من هذا المشروع عن معدل ٥,٢ مليون طن سنوياً لمدة ٢٥ سنة". منطلقة في ذلك من معلومات اكدها الوزير ذاته اثناء لقاءات سابقة له باللجنة ومنها تصريحات صادرة عن وزير كوري وعن شركة كوجاز بان الأسعار التي تقدمت بها توتال لتصدير الغاز إلى كوريا "تعد اقل من الأسعار العالمية بنسبة ٤٠٪ - ٤٥٪" وكذلك تلاعب "شركة توتال وتحولها من مبيوق إلى مشتر حيث اشترت مليوني طن من الغاز اليمني باسعار متدنية وبدون مناقصة او عروض تنافسية، وقيامها ببيع مليونين ونصف المليون طن سنوياً من الغاز لشركة تراكتبل - المملوكة جزئياً لشركة توتال - من خلال مناقصة مغلقة انحصرت على ثلاث شركات فقط".

واتهمت رسالة اللجنة شركة توتال بـ"عدم بذل أي جهد حقيقي للتسويق بدليل تقديمها أسعاراً متدنية للمشتري الكوري، بل وتعمدت بيع بقية الكميات باسعار متدنية بحكم انها هي المشتري الحقيقي تحت غطاء شركات هي تملكها اصلاً". واكدت ان "الخاسر الوحيد والفعلي هو اليمن"، مطالبة "الوزارة بإجراء دراسة متعمقة للمشروع خصوصاً وأن اليمن لا يزال بيدها خيار رفض البيع»، وكذلك طالبت «بتقديم معلومات تفصيلية ودقيقة حول مناقصة كوجاز وموافاة المجلس بنسخ من اتفاقيات المبادئ (HOA) الموقعة مع كل من - كوجاز - توتال - تراكتبل - وكذلك موافاة المجلس ببيانات صفقات التصدير التي يقدمها كل من دولتي قطر وعمان الشقيقتين منذ عام ٩٧م خصوصاً العامين السابقين».

كما طلبت اللجنة موافاة المجلس بدراسة تحليلية لأداء مؤشر (هانري هاب) خلال السنوات العشر السابقة وتوقعات ادائه خلال السنوات العشر القادمة، وكذلك توقعات باسعار النفط خلال السنوات العشر القادمة، ومقارنة بين تكاليف النقل إلى كل من كوريا وأمريكا وما هو مبرر البيع للسوق الأمريكية.

وطالبت بتقديم بيانات وافية حول شركة تراكتبل، وما اذا كان لها علاقة بالشخص الذي كان يقف وراء الصفقة المشبوهة في قطاع ٥٣ وكذلك عن علاقتها بشراء توتال مطالبة بإيضاح العوائد التقديرية المؤكدة لليمن من وراء المشروع بوضعه الحالي.

وحذرت اللجنة الوزارة من الدخول في مفاوضات مع شركة تراكتبل لبيع جزء من حصة الدولة في المشروع، والتوقف عن أي إجراءات حتى يتم حسم موضوع المشروع برمته. كما تساءلت من هو المستهلك النهائي للغاز في اتفاقيتي توتال وتراكتبل، وما مبرر البيع لوسطاء من الشركاء بينما التسويق في الماضي كان يقوم على البيع للمستهلك مباشرة.

كما طلبت اللجنة موافاتها ببيانات تفصيلية حول اوجه إنفاق مبلغ ١٢٢ مليون دولار أفاد تقرير الوزارة انها إجمالي مصاريف المشروع في المرحلة الأولى حتى نهاية عام ٢٠٠٤م واعتبرته اللجنة "مبلغاً كبيراً بكل المقاييس".

واكدت مصادر خاصة لـ"نيوز" ان عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء واثناء لقائه الأربعاء لنائب بوليسو المدير الإقليمي لشركة توتال لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز، قد نقل استياء البرلمان والحكومة من الجوانب المتصلة بإدارة الشركة الفرنسية لمشروع تسييل الغاز في اليمن، خاصة عملية بيع وتسويق الغاز والإعداد الفني والقانوني والإجرائي.

وقالت المصادر إن باجمال وفيليب انفقا بعيد جدل على حق الحكومة اليمنية الاستعانة باستشاري مستقل لتقديم تقرير محايد تجاه كافة الخطوات التي تمت حتى الآن من هذا المشروع، وذلك من أجل مساعدة الحكومة على اتخاذ القرار المناسب الذي يكفل مصلحة بلادنا وبقية الشركاء".

وحتى يضع الاستشاري المستقل تقريره بين يدي الحكومة ومن ثم لجنة النفط سيظل مشروع الغاز اليمني مجرد تصريحات لما تلامس أرض الواقع.

الوجيه ومع ترحيبه بقرار باجمال، اكد أن مثل هذه الخطوات ستظل ناقصة ما لم يسندها مشروع وطني لإصلاح الإدارة النفطية في اليمن.

غير ان مثل هذا الطلب سيصعب طرحه لا على مجلس النواب ولا على استشاري مستقل، إذ تكمن المشكلة في انه خطاب للسلطة في الداخل وهو ما لم تتعود على ان ترى له اثرا.

«إن المسؤولية ليس أن نقهر الموت، ولكن ألا نزرع الموت.. أن نكون زرعاً للحياة».
محمد احمد نعمان

واحد وثلاثون عاماً، ما بين اغتيال محمد احمد نعمان، ٢٨ يونيو ١٩٧٤، ورفيق الحريري، ١٤ فبراير ٢٠٠٥، اغتيال اليوم هو ذاته اغتيال الأمس. في المكان (بيروت) ثبت الزمن، ولم يحدث سوى تكرار للصورة ذاتها، الاغتيال في المكان ذاته، دون أي انحراف لـ "الزمكان". رغماً عن ادعاء الإعلام، أن الصورة أصيبت بانحراف.

الاغتيال، لا يحدث مفارقة في حياة الإنسان، بل العكس يعيده إلى توهمات التوحش. إنه شكل آخر للحقد، إن لم يكن أحد مظاهره. حيث، الاغتيال مربوط بخلق وضيع، يبين فِطر صاحبه. وهو في ذات الوقت تعبير عن أشعور العجز والضيم من وجود الآخر.

غل "الوضيع". لا يزيده سوى حقد وكراهية، يوضح مرتبته. إن كان لـ "النبيل" غل، فلا يزيده إلا سموا وضبطة، وقدرة في تخطي العتبة بفرح وقهقهة طفل. فالغل لديه، بمثابة إيقاع يدغدغ رقصة جسده وروحه لا غير.

يشير اغتيال نعمان الابن والحريري، من ناحية، إلى "قذارة" في السلوك السياسي وهوسه أيضاً. حيث "الجنون يندر عند الأفراد- لكنه القاعدة عند الجماعات والأحزاب والأقوام والأجيال" (نيتشه).

إنهم يقتلون الجياد

بين اغتيال النعمان والحريري

عبدالقوي غالب

● النعمان

● الحريري

ومن ناحية أخرى -رغم اختلاف السيرورة التاريخية في اليمن ولبنان- يكشف اغتيال محمد احمد نعمان والحريري، عمق الإشكالية اليمنية واللبنانية: إشكالية "الدولة الطائفية" في لبنان و«دولة الطرف» في اليمن. هذا المشكل، حسب تعبير الأصدقاء في المغرب العربي، وإن كان له قسيقساؤه الاجتماعية، إلا أن "الدولة الحديثة" في كلا المجتمعين، اليمني واللبناني، لم تزده سوى حدة وتشوه. وما الحرب الأهلية إبان ثورة ١٩٦٢و ١٩٦٣ والحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠، إلا تجسيداً لإخفاق هذه الدولة.

الت الثورة ودولتها في الشمال إلى حرب وشبه غلبة لطرف من الأطراف. و "استوطن" الاستبداد وتوسع، أشد مما قبل. وأما في الجنوب، فقد كان الوضع أكثر ضراوة وضراسة، حيث دمرت الثورة ممكنات وقدرات المجتمع وأعاقت دور أفراده. وذلك، في مقابل حضور نموذج لـ "دولة ستالينية": بوليسية - قمعية.

لم يستطع اليمنيون بوحدة ١٩٩٠ تلافي إخفاقهم السابق، بل كانوا مشدودين أكثر إلى هوس ذلك التاريخ ٦٢ و ٦٣ ومنتجاته: حرب اهلية وصراع على السلطة. ولم ينه اتفاق ١٩٨٩ الحرب، بل أجلها، لتظهر مرة أخرى في صيف ١٩٩٤.

كذلك، لم يستطع اللبنانيون تلافي شبح الحرب الاهلية. فلم يكن اتفاق الطائف - رغم أهميته - سوى توافق لأطراف دون الجميع. وما بقاء "عون" في الخارج و"سمير جعجع" في السجن إلا مؤشراً لعدم متانة الصلح. فالصلح لا يلغي الحرب بل يؤجلها، لا غير.

وهكذا بدت وحدة ١٩٩٠، صلحاً دون مصالحة، واقتساماً للمائدة: قسمة وتقاسماً، استحقها ثوريو الجمهوريتين المتحدتين فقط. فـ كانت الديمقراطية - الحدث الغرضي- هشة وضعيفة، وزينة للمائدة، ضاق منها مستحوذوها.

لم يكن محمد احمد نعمان والحريري مدركين الإشكالية وحسب، بل كانا اهم مفاتيحها ايضاً. لذا، ضاقت زعامات الأطراف والطوائف، ترعاً وغيظاً، لما يمتلكانه من امكانات وقدرات ونضج سياسي، يتجاوز ما لدى تلك الزعامات، التي لا تريد حلاً، فالحل يقبض سلطتها ويعيد تموقع الجميع وفق شروط لعبة تتيح للجميع المشاركة في اللعب دون ضيق.

«ثقافة السلطان السياسية» لا تقبل التميز، وحسب، بل ممانعة له ايضاً. حيث، الممانعة كحالة لصيقة بثقافة عبودية بامتياز. فالعبد لا يرضى ولا يقبل إلا بعبد مماثل معه، إن لم يكن اكثر عبودية منه.

وهنا، يمكن الحديث عن "سالب الانتخاب" السائد في الحياة العربية، مجتمعات كانت او دولاً.

فـ "سالب الانتخاب" لا يمنع، فقط حدوث انتخاب موجب، بل، ايضاً، حدوث انتخاب سالب. فكلاهما (انتخاب سالب وانتخاب موجب) علامة مفارقة لموجب الواجب او لموجب السالب. حيث يعملان وفق الصيرورة، دون قيود او هدف متعال وأكيد. وهما -على عكس "سالب الانتخاب" او "موجب الانتخاب"- دون قواعد وأسس، ثابتة لا تتزحزح.

"سالب الانتخاب" السائد في حياتنا اليمنية والعربية ايضاً، لاحظه محمد أحمد نعمان مبكراً. فالجمهورية والملكية عنده سيان، إذ لم تحدث الجمهورية زحزحة يتلمسها السكان، وتمكن اكفاهم، فإنها في هذه الحالة اسوا من الملكية، إن لم تكن الملكية حالة الفضل.

"لقد صدق حدس الرجل": فالجمهوريات الت إلى سلطنات، وتقلدت البيغاوات المراكز والمناصب دون شرط الكفاءة والقدرة.

"من مدير مدرسة إلى عميد ورئيس جامعة، ومن موظف إلى وزير، ومن مؤسسة ما يسمى بمجتمع مدني إلى مؤسسة إبداعية او حقوقية". الكل، دون استثناء، ضمن، وفي سيستام "سالب الانتخاب". لقد أصبح الغباء والطاعة شرطين لولوج مجتمع ودولة هذا السيستام.

إذن، لا غرابة، لـ ما جرى ويجري في "إتحاد الابناء والكتاب اليمنيين"، من تسييس وقتل للإبداع. حيث أصبح الإبداع ليس إبداعاً، دون تصريح ومنك هذه المؤسسة: اتحاد الأدباء والكتاب. فالمؤسسة، لا تقتل الإبداع، فقط، بل تميته.

أصبح القطيع بكامله لا يرفض التميز والاختلاف، بل يغتاله. لذا، اغتال القطيع بكامله (شمالا او جنوبا)، تميز وقدرة محمد احمد نعمان. لقد اغتالوا الحياة، ما راهن عليه محمد احمد نعمان، وأبت قدرة وشجاعة في اقترانها بتميز واختلاف -لا خلاف- دون الكره، وإنما بـ جلادة وحب، فقط (انظر إن شئت رسالته المعنونة: الاختلاف.. لا.. الافتراق إلى سنان أبو لحوم والمؤرخة في ١٩٦٠/٨/٣، كتاب: محمد احمد نعمان: الإنسان والموقف.)

لقد شارك الجميع، أطرافاً وطوائف، في اغتيال محمد احمد نعمان والحريري. وما إطلاق لقب الشهيد عليهما من قبل هذه الأطراف والطوائف إلا إخفاء للجريمة، متضمنة ايضاً، تبرئة مرتكبيها، من جانب ومن جانب آخر يزيد القضية غموضاً، ولغزاً. وهو ما ينطوي عليه الاغتيال: اللغز.

في مقاله المنشور بصحيفة «النداء» (العدد٣: ٣٠ مارس ٢٠٠٥)، طالب المفكر ابو بكر السقاف بتحقيق يكشف عن عمليات قتل واغتيالات طالت عدداً من الشخصيات السياسية اليمنية البارزة، التي اغتيلت فيما بعد ١٩٦٢ و ١٩٦٧، وكان من بين المطلوب التحقيق والكشف عن اغتيالهم محمد احمد نعمان.

دعوة السقاف مهمة وضرورية- وهذا ما كانت تقتضيه وحدة ١٩٩٠- لكنها بحاجة إلى إكمال فراغ: تحقيق يكشف، ايضاً، مسؤولي ومنفذي قتل المدنيين في أحداث المناطق الوسطى وأحداث ١٣ يناير ٨٦م.

ولكي لا يُساء فهم مطالبة السقاف وتُحيل بذلك سياسي يخنق نفسها المدني، الذي يخفف ويمنع الثقل السياسي: أقصد، هنا، منع الأطراف السابقة-الحالية من استغلالها، وإلا تحولت إلى ثار سياسي -لا غير- حيث يتلقاها أحد الأطراف المعنية باغتيال النعمان، لا لـ تعترف بمشاركتها ومسؤوليتها في فعل الاغتيال، بل من قبيل أحقيتها في أخذ الثار. وهنا مكمن الخطورة.

نفعيل مطالبة المفكر السقاف، يتطلب عملاً مدنياً، يبدأ من أسرة المغتال، مروراً بمن لم يكن يوماً ما طرفاً في الاغتيال، أو من يدعو له اليوم بشكل أو باخر، ومن ثم وصولاً إلى من أعلن التوبة وكفر عن خطئه. فالمطالبة لا تريد الثار، وإنما تريد عدلاً، أقله كشف فظاعة أطراف الاغتيال.

مطالبة إخراج أيدي الأطراف الملطخة بالدم، لا تطلب ترحيل الدم وإنما وقف ترحيله. فـ "إرحلوا" أمر لبقاء نزيف الدم، وحلّ لـ يد طرف آخر في القتل والاغتيال.

يلزم مطالبة السقاف، إن كان هناك لزوم، مسحة إيمان -روح إيمان-: مطالبة بـ اعتراف وتوبة وتطهر. حيث النجاة مقترنة بإيمان. وهذا ما تطلبه "الإشكالية اليمنية"، والذي راهنها السياسي يولد العنف ويحتقنه ايضاً. وهذا ما ارق محمد احمد نعمان: الحرب والانقسام وهو ما اراد زحزحته ومن ثم تجاوزه. حيث القفز دون ممكنات موت لديه. لذلك، حديثه عن "الأطراف المعنية في اليمن" بصراحة ووضوح ضرورة، لأنه واقع. حيث، الاختلاف في الطبيعة قائم دون نكران، وكذلك على الطبيعي- الاجتماعي، ايضاً، والذي ينبغي محايثته من قبل الجميع.

بتعبير آخر، حدوث تغير واختلافات في الطبيعة يرافقه حدوث اختلافات في الدرجة، على مستوى الانسان وتاريخه. وحديث محمد احمد نعمان عن الحياة الطبيعية والاجتماعية المتباينة في اليمن، خارج من فكر الاختلاف العنيف بالواقع. ومن هنا تاتي كيفية محايثة محمد احمد نعمان لهذا الواقع: ليس بالتعالي عليه أو التعامل معه كما هو. وإنما بزحزحته. وذلك بإخراج ممكناته الكامنة فيه، وجعلها قادرة على إحداث تغير وإنتاج صور اخرى، متباينة ومتعددة، تعطي الحياة آفاقاً، فقط. إنه روح التعدد الكامنة في حياة اليمن: طبيعية كانت أو بشرية. وهي قادرة على حل مشكلته، ومن ثم الإسهام في إغناء وإثراء العالم.

موقف موقف محمد احمد نعمان العميق، من تدخل مصر والسعودية او تدخل أطراف دولية اخرى في اليمن، لحل "المشكلة اليمنية"، يوضح ذلك لا غير. فـ التدخل وإن كان مؤثراً إلا ان نجاحه عليق بقدرة ذاتية المعنيين بالمشكلة لا غير. وهذا ليس رفضاً لمساعدة الخارج، وإنما عدم الركون اليه. فـ الخارج قابع في الداخل، وما على المعنيين (اليمنيين) إلا إخراجه مع الداخل إلى السطح.

هذا الارتهان، إن جاز لنا التعبير: ارتهان بحل المشكلة إلى قدرة الذات، ليس إلا، لما تمتلكه الذات من قدرة بحاجة لإرادة، ومن ثم تتمكن من التحديق أماماً، لا التحليق والطيران.

هذا هو عمق فلسفة محمد احمد نعمان، الواضح في فلسفته السياسية. حيث نظام الحكم عنده ليس إلا إعادة تنسيق العلاقات بين المواطنين على اساس عادل ومنصف، وإقامة روابط بين المواطنين وأرضهم بطريقة تغمر نفوسهم بالاعتزاز والحب، وتيسر لهم الرزق الهني العزيز». والحكم عنده "وظيفة للأكفا-القادر". وما تقديم استقالته من منصبه: وزير الخارجية عندما اصبح والده النعمان ضمن المجلس الجمهوري- السيادي، إلا برهاناً لفكر سياسي حصيف.

دون اقتراف فعل الاعتراف: فشل تاسيس ١٩٦٢و ١٩٦٧و١٩٩٠، تصبح النجاة ومقاربة الحق الحياة مستحيلاً. دون الاعتراف بفشل التاسيس، الذي احرق السابق واللاحق، و"الآن" يكتوي بناره. وأحداث صعدة تكشف ذلك لا غير. دون الاعتراف، فإن نار التاسيس تظل تطارد الجميع دون استثناء، فالنار لا تميز أحداً دون آخر. حتى من أشعلها يكون أول من تلتهمه.

دون الاعتراف بفشل المشروع الثوري او القومي ودوله الوطنية، وفشل المشروع الديني ودولته الجديدة، فإن الإصلاح عقم إن لم يكن لغماً.

ودون اعتراف جميع الأطراف والطوائف بمشاركتها في اغتيال محمد احمد نعمان والحريري، فإن الجريمة تظل لصيقة بها. ويظل باب التوبة موصداً.

يتضمن الاعتراف، من جانب، مسؤولية وقدرة، ايضاً، على تحمل العقاب. ومن جانب آخر، الاعتراف تتضمنه التوبة، والتي تشترط "التطهر". فـ الاعتراف بالذنب، يلزمه التطهر. حيث التطهر يغسل الذنب. ومن هنا أتت فضيلة العقاب: التطهر. وحينها يحدث الصفح والغفران.

برهن سكان جنوب افريقيا -رغم اختلافاتهم- قدرة وشجاعة على فعل الاعتراف، وإزاحة ثقل التاريخ العنصري والتحديق اماماً.

إن كان إعتراف كليرك شعوراً بالندم، فإن تسامح مانديلا ظهر بؤس هذا الشعور.

مثل تقديم كليرك تهانيه بفوز مانديلا في انتخابات جنوب افريقيا الرئاسية، مطلع تسعينات القرن الماضي، لحظة تاريخية في حياة الأفارقة السود. لكنها، أيضا، كانت لحظة فقدان.

الجملة الشهيرة لـ نيلسون مانديلا "نعم للتذكر لا للنسيان"، تكثيف عميق لتلك اللحظة: لحظة إحساس الأفارقة السود بتتويج حق، ولحظة فقدان: تسامح يضمن لكل الأفارقة، بيضاً كانوا ام سوداً، الحق في الحياة دون ضيم من الآخر، ولكنه يضمن للجميع التنافس و الوجود.

بتعبير آخر، كلمات مانديلا تمثل لحظات تبادل بين الذاكرة والنسيان، اللذين يفترض تساويهما، تنازل بسمو لا غير.

فـ حضور الذاكرة يكون بمثابة تمكين للنسيان، والعكس: حضور النسيان تمكين للذاكرة من الخروج. هذا التبادل ذو طابع ثقافي افريقي أصيل، توجزه بعمق فكرة الموت في الثقافة الأفريقية. حيث الموت مكافئ للحياة.

الطقوس الجنائزية في الثقافة الافريقية توضح ذاك التكافؤ بين الموت والوجود. فـ الموت كالولادة، واستقباله يفرض التزين. والموت كالفرح يتطلب ملابس جديدة، نظيفة وباهية، تمكن، فقط، من ارتفاع مستوى رقصة "الموت الراقص".

هكذا تجاوزت جنوب افريقيا منعطف التاريخ: بمسحة إيمان وبروح ثقافة أفريقيا. وهي المحايثة المفروضة، إن كان هناك فرض، ان تحايثها مجتمعاتنا العربية. وذلك، إذا أُريد تجاوز إعاقة تاريخ جاثم على الظهور، مثل تاريخ المجتمعات العربية.

يتطلب افتراض المحايثة، الغوص في الف ليلة وليلة، وإخراج شهرزاد لتبوح وتلعب لعبة الحكي. أليس في البوح اعتراف؟!

السلطة والمال والنساء، هذا ما الح إليه علي ناصر محمد -رئيس اسبق لليمن- لمحطة إل بي سي اللبنانية، برنامج حديث العمر، قبل سبع سنوات تقريباً. إنها بادرة جيدة من سياسي ورئيس دولة اسبق، لكنها منقوصة بشجاعة الاعتراف. فـ البوح هنا يضمر التبرئة والتهرب من المسؤولية. لان البوح للمحبوب يكون "من اجله".

قد يكون البوح ضرورة، لكن، وحده لا يكفي. فـ الاعتراف يتضمن الإقرار بالذنب.

لقد طُرد الحب من اللعبة وبقيت الحرب. طُرد الشريك فاصبحت اللعبة دون روح ودون آخر. نشوهت اللعبة وهجرها اصحابها، ولم يبق سوى شبح القتل في الميدان مغروزاً بالف ولامه الخشبيتين. لم يبق سوى من لا يمتلكون شجاعة خوض لعبة "الحب والقتال" بحب ونبل الفرسان، فاعتُبر الاغتيال هو اللعبة.

صرنا لا نجيد إلا الاغتيال. نغتال اجيالنا وتقليهم بالشهداء، ونتهم الوهم باغتيالهم، والذي نريد منه أخذ الثار. اصبح الموت خياراً نُوجه ونتوجه ونتذوق إليه، حتى إن الشعر اصيب بلوثة الوطن، ولم يستطع مغادرة حفرته. واصبح الشعراء بيقاوات يللدون ويرددون كلام الأيديولوجيين.

فقدنا الترحال: روح البداوة. ميزتنا وبريقنا بين الامم، والذي من خلاله جبنا قفار المكان وروح الزمان.

تلقى المتنبي قتلته بحب وفرح، تاركاً اثاره متناثرة في القفار. ترجل عن جواده، وتراقص معه على إيقاعات موسيقا شعره وتعدد صوره. دفن وجهه وجسده داخل حرة رملة الصحراء، تاركاً روحه تتمايل مع حركة الكثبان احياناً. واحياناً، تتنقل بين شجرة وأخرى، تتحسس الشوك بلطف حمل.

إخراج ذلك الحب وإنابة الروح، يمكن ولوج الاعتراف والإقرار بالذنب بـ حب دون إكراه.

تدخل هذه الدراسة المعمقة قراءتها للعلاقة بين الجامعة والسلطة في الفضاء العربي من قمتين شهدتهما جامعة دمشق؛ الأولى كانت في ١٩٥٩، وتشير الى نموذج الجامعة الخاضعة فقط لقانونها الذاتي وصولاً حد رفضها أوامر أعلى سلطة سياسية في البلد. فيما حدثت الثانية عام ١٩٧٥، الذي كانت جامعة دمشق قد تحولت فيه الى صبابة قهوة لدى رفعت الأسد و... حرمه.

«النداء» تعيد نشر هذه الدراسة المثيرة في خضم الاشتباك الراهن بين الحكومة ومجلس نقابات أعضاء هيئات تدريس الجامعات اليمنية الحكومية، لفتح مفاصل جديدة في الجدل الدائر حول قضية إصلاح السياق الجامعي مؤسسياً وأكاديمياً.

نحو جامعة متقدمة وديمقراطية *

٤- ظاهرة الطلاب المخبرين

اتحاد الطلبة وعسكرة الجامعة

وللأسف كان الاتحاد الوطني لطلبة سوريا الحلقة النوعية لتبعية طلاب الجامعة وليس الإطار الديمقراطي لتمثيل الطلاب وحماية الاستقلال الجامعي. ويكفي اطلاع عابر على موقع الاتحاد على الانترنت او صحيفة "الفد" نصف الشهرية التي يصدرها الاتحاد لنرى انه يعرف ذاته كمنظمة بعثية.

ليس الاتحاد تعبيرا عن مدنية الجامعة بل هو عنصر من عناصر العسكرة التي أخذت شكل احتلال مسلح طوال عقد الثمانينات المظلم وبعض التسعينيات لناخذ اشكالا اقل جهامة في السنوات الأخيرة. وكان من مظاهر عسكرة الجامعة حتى وقت قريب تخصيص يوم كامل من ست ساعات للتدريب العسكري الجامعي طوال اربع سنوات دراسية ومعسكرات صيفية من اسبوعين لثلاث سنوات، إضافة إلى مادة إيديولوجية، تنفر الطلاب ولا تستنفرهم، اسمها "الثقافة القومية الاشتراكية" يدرسها موظفون إيديولوجيون غرباء على الجامعة والقيم الجامعية. هذا فضلا عن وجود مفارز امنية مسلحة في الكليات وعن ظاهرة الطلبة المخبرين الذين كانوا يكتبون التقارير بزملائهم.

في السنوات الأخيرة تراجعت هذه المظاهر لكن لا زلنا بعيدين عن استقلال الجامعة ولا يزال حرمها منتهكا من الامنيين والحزبيين كما قلنا.

إن إصلاح اتحاد الطلبة يمر بالضرورة بنزع صفته الحزبية. فهو لا يستطيع أن يكون اتحادا لطلبة سوريا وتابعا في الوقت نفسه لاحد الأحزاب السورية، حتى لو كان حزب البعث. فتبعيته الحزبية تحد من قدرته على تمثيل الطلبة والدفاع عن مصالحهم. ومعلوم ان صوته كان خافتا حين رفعت أجور السكن الجامعي دفعة واحدة بنسبة ١٦٠٠٪. لكن صوته لم يكن غائبا حين فصل طلاب من جامعة حلب فصلا نهائيا وآخرون فصلوا مؤقتا وبعضهم فصل من الاتحاد ذاته. الواقع انه كان عالي الصوت ضدهم. وكان ايكم ايضا حين فصل طلبة اكراد من جامعة دمشق في آذار الماضي على أنشطة لا علاقة للجامعة بها[٤٤]. لقد تعاملت السلطات مع مواطنيها بأسلوب انتقامي، وأظهرت الجامعة، وليس اتحاد الطلبة وحده، انعدام شخصيتها حين قبلت ان يطردوا منها جزاء نشاط قاموا به خارجها ولا علاقة له بها. ومع ذلك لم تمتنع السلطات عن اعتقال من تعتقد انه اسهم في احداث آذار وتقديمه إلى المحاكمة.

إن جامعة معدومة الشخصية لا يمكن إلا أن يكون دورها محدودا في بناء شخصية المجتمع.

ومشكلة الاتحاد على كل حال هي أنه تابع للسلطة السياسية وليس للسلطة الجامعية. تبعيته هذه تحدد سقف نشاطه. فحين تتعارض المطالب الطلابية مع الخطة الحكومية فإن من له الكلمة الأخيرة هو الحكومة. ولذلك يمر إصلاح الاتحاد بفصل اتحاد الطلبة عن السلطة السياسية وتحرير الحركة الطلابية من احتكاره لنشاطها وتاطير عملها.

الفجوة الجيلية

قاد احتلال الجامعات المباشر منذ اواخر السبعينيات إلى إبعاد جيل واحد على الأقل من العمل العام المستقل. وقد ترتب على ذلك فجوة جيلية حقيقية بين الجيل الذي كان شابا في أواخر السبعينيات والجيل الذي ولد في أوخر السبعينيات. وحرم الجيل الأكبر من طاقة وشباب الجيل الأصغر، بينما حرم الأخير من خبرة وتجربة الأكبر. وهذه الفجوة مصدر سوء التفاهم الجيلي القائم في سوريا: مسافة وجدانية وعقلية ولغوية بين جيل يتفتح على الاهتمام بالشان العام اليوم لكنه يشعر انه لا يفهم ولا يتعاطف مع تجارب جيل بعيد عنه، وبين جيل كهل يشعر انه حبيس زمانه المنقضي لا يستطيع التواصل مع الأجيال الأصغر[٤٥]. وسبب سوء التفاهم الجيلي وجود حلقة جيلية مفقودة، اي جيل وسيط بين من هم اليوم في العشرين وسطيا (بين ١٥ و٢٥) وبين من هم في الأربعين فما فوق؟ أين جيل الثلاثينيين؟

من وجهة نظر معيار السلطة الضيق، اي احتكار كل اشكال المبادرة الاجتماعية المستقلة، يبدو هذا نجاحا لا شك فيه، لكنه من وجهة نظر حياة وطنية معافاة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ومعنويا كارثة ماساوية. إنه هدر لتجارب وحيوات و"أخطاء" لا تقدر بثمن ولا تنزل على سوريا من السماء. وهذا في الواقع محض مثال واحد على تعارض مطلب السلطة في الخلود، مع مطلب المجتمع في التجدد والتقدم[٤٦]. لقد كلف خلود السلطة المجتمع السوري الفتي شيخوخة باكرة. الفجوة الجيلية وسوء التفاهم الجيلي مساس بالوحدة الوطنية لا يقل خطرا عن الفجوة بين المكونات الاجتماعية الثقافية للشعب السوري التي تشكل الجامعة معرضا لها، ولا عن الفجوة الطبقية التي تتسع كل يوم. ومحاولة تجسير الفجوة الأولى لا تقل اهمية عن تجسير الثانية ووضع سياسات اجتماعية منحازة إلى الضعفاء والفقراء لتضييق الفجوة الطبقية. ولا تتخيل سبيلا لذلك لا يمر بالحريات الطلابية والجامعية من جهة، والحريات السياسية والنظام التمثيلي من جهة اخرى، وحق المواطنين في التنظيم والتعبير والتفاوض والاحتجاج الجماعيين دفاعا عن النفس من جهة اخيرة.

> نسير نحو جامعات حكومية ضعيفة الكادر، سيئة التجهيزات، تستقطب ابناء الطبقات الدنيا، فيما يذهب أبناء أثرياء عصر الشمولية إلى الخارج أو إلى الجامعات الجديدة التي ستجتذب إلى رواتبها الأعلى الأساتذة الأكفأ

التقاء تدني المستوى العلمي مع ضعف الوظيفة المدنية للجامعة ومع القلق من مستقبل مظلم بالبطالة او بدخل متدن يولد لدى الشباب السوري شعورا بالاغتراب وما يسميه بعضهم "عدم الانتماء" او "اللاانتماء" للهنا، لهوية مكروهة مهزومة، مشحونة باللامعنى واللاجدوى" حسب تعبير طالب جامعي. ويركز شاب تخرج حديثا على البطالة التي يصفها بانها "الكابوس الذي يحياه هذا الجيل باسره، وهي قضيته الأولى التي لا تعدلها قضية أخرى"[٤٧]. وحيال هذه "المأساة" الجيل "مرعوب حتى النخاع" و"لا يملك القدرة على التفكير بمشروع بديل او التفكير العقلاني بهذه الظاهرة، والأدهى انه لا يؤمن باي حل". ويذكر الشاب ذاته "مشكلة تحقيق الذات" في مواجهة القمع الذي يراه أوسع مما فهمه "السادة الأجيال السابقة"، فهو تسلط اقتصادي "يملأ الحياة بمتطلبات لا تنتهي"، وهو كذلك قمع "أخلاقي، أبوي" "مغلف بالنفاق".

وليس بعيدا عن هذا البناء النفسي ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ "الاكتئاب السياسي" الناجم عن "قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء" على يد "القمع والتهميش" من جهة، واصطدام الشباب بصمود المكانة الموروثة وغلبتها على الكفاءة المكتسبة من جهة أخرى[٤٨]. ومن هنا هيمنة "ثقافة الإحباط والرفض" التي قد تعثر على تصعيد ديني متشدد لها. ولا شك انه لأسباب من هذا الطراز يفكر ٥١ من الشبان العرب بين ١٥ و٢٠ عاما في الهجرة من بلادهم[٤٩]. إن لهم "حقا في دولة صالحة للعيش"[٥٠] لا يضمنه من يعطلونهم بالوطنية ويحتكرون السلطة والثروة وبهجة الحياة. لا ننس ان الوجه الآخر لقانون البقاء والصعود للأسوأ هو الهجرة للأكفأ!

والسؤال من اوصل شبابنا إلى هذه الدرجة من التشاؤم؟ واي مستقبل للبلاد إذا كان الجيل الشاب منفصلا، مكتئبا، لا يجد فيما حية تشبع حاجته للانتماء، ولا اطر عمل مستقلة تعبر عن هذه الحاجة؟

الاتجاهات الجديدة للحال الجامعية السورية

بعد الجامعة الشمولية ونمارها المرة يبدو ان الجامعة السورية على مفترق طرق اليوم. فقد تم الترخيص لجامعات خاصة، وسمح لطلاب قادرين بان يشتروا تعليما عاما يرغبونه ولا يملكون مؤهلاته (التعليم الموازي)، ومكنت الانترنت من إنشاء جامعة افتراضية سورية، اي تعليما عن بعد. وتتوحد دلالة هذه التحولات التي لا تزال في بداياتها في إنهاء احتكار الدولة للتعليم، إنفاقا ومناهج، وتحرير (لبرلة) التعليم العالي وخصخصته. ومن المبكر الكلام على مستوى الجامعات الجديدة وسوية خريجيها ومنافستها للجامعات الحكومية التي خربتها ثلاثة عقود من الشمولية، لكن من المرجح اننا نسير نحو جامعات حكومية ضعيفة الكادر، سيئة التجهيزات، تستقطب ابناء الطبقات الدنيا، فيما يذهب ابناء أثرياء عصر الشمولية إلى الخارج او إلى الجامعات الجديدة التي ستجتذب إلى رواتبها الأعلى الأساتذة الأكفأ (راتب الأستاذ في الجامعات الخاصة ٣ اضعاف راتب الأستاذ في الجامعات العامة). فمنطق الرأسمال والربح اقوى من منطق البلاغة الإيديولوجية وهو الذي سيفرض ذاته في النهاية.

وفي سياق انسحاب الدولة الكيفي من وظائفها الاجتماعية صدر في مطلع العام الماضي المرسوم رقم ٦ الذي يحل الدولة من التزامها بتوظيف الراغبين من خريجي كليات الهندسة. كما هو متوقع فقد صدر المرسوم دون نقاش مسبق مع الطلاب او ممثليهم المنتخبين ودون تدرج في تطبيقه (مهلة خمس سنوات مثلا، بحيث يدخل الطلاب كلية الهندسة وهم على علم بأن الوظيفة المضمونة لا تنتظرهم) ودون إجراءات تصحيحية تعدل من تاثيره (تمييز إيجابي لصالح خريجي الهندسة الحاليين وخلال السنوات الخمسة التالية في مجالات متنقاة: سكن، قروض، إيفاد خارجي..). وشهد شباط من العام الحالي اول اعتصام طلابي، مستقل وقاعدي في الجامعة، احتجاجا على المرسوم[٥١] الذي يستفيد من انعدام شخصية الجامعة ومن سحق الحركة الطلابية ليتبرع مجانا لكابوس البطالة باحلام الوف الشبان في حياة يمكن الكفاح فيها.

وبعد قمع فوري تعرض له الطلاب اثناء اعتصامهم الاحتجاجي، اعتقل طلاب من جامعة حلب ودمشق على خلفية الاشتباه بقيامهم بنشاط طلابي مستقل. وكان بينهم بعض الناشطين في اعتصام حلب وبعض المفصولين من جامعتها. وأفرج عن اكثرهم بعد أسبوعين فيما لا يزال محمد عرب ومهند الديس سجينان في عدرا ويحاكمان امام محكمة أمن الدولة بتهمة... ماذا؟ معاداة أهداف الثورة؟ تتخلى "الدولة" عن التزام اجتماعي نابع من مفهومها "الثوري" لذاتها ومن أهدافها الاجتماعية، ومع ذلك تحاكم المحتجين بتهمة معاداة تلك الأهداف بالذات!! فمن يحاكم من؟!

القصد من الإشارة إلى هذه الواقعة المعروفة محاولة توضيح ملامح النموذج الجامعي المقبل: يستمر العنصر الإملائي الموروث من الشمولية، وفي الوقت نفسه يتم التخلي عن التزامات الدولة الاجتماعية وندشين عملية خصخصة التعليم، أو باختصار قمع وخصخصة، قمع يمكن من التستر على محاباة الأغنياء وتمرير تفريغ التعليم العام من مضمونه الديمقراطي تحت جنح الخوف.

لطيف أن نتذكر أن احتلال الجامعة في بداية الثمانينات سوغ بمحاربة الرجعية وتحت شعار ان "لا حياة في هذا القطر إلا للتقدم والاشتراكية" و"بناء مجتمع الطبقة الواحدة". الآن الجامعة لا تزال خاضعة لكن اتجاه السياسات اختلف، وخضوعها هو المطلوب لفرض سياسات جديدة. والجوهري في السياسات الجديدة أن الامتيازات والاستثناءات المرتبطة بالسلطة والولاء تخلي مكانها لامتيازات مرتبطة بالمال والثروة. من المرجح أن ينجم عن هذا المسار نموذج تعليمي غير موحد، شبيه بالحال اللبنانية لكن مع دخل سنوي للسوريين يقل عن ربع دخل اللبنانيين.

وهكذا لم يتم التخلي عن سياسة الاستيعاب إلا بالتخلي عن الاستيعاب ذاته. بل في الواقع تم التخلي عن الاستيعاب الديمقراطي مع الحفاظ على الإطار الشمولي الذي كان يحتويه ويخنقه: التمييز والاستثناءات لصالح الحزبيين والشبيبيين وابناء أعضاء هيئة التدريس من جهة، ودون بلورة سياسة واضحة المعالم للنهوض بالمستوى العلمي والبنى التحتية للجامعات من جهة أخرى. ويفضل التوجه "الليبرالي الجديد" في مجال التعليم العالي أن نسبة طلاب الجامعات في سوريا في الفئة العمرية ١٨-٢٣ لا تتعدى ١٢.٥٪ رغم كل الكلام على ديمقراطية التعليم فيما المعدل العالمي ٢٠٪ والشرق أوسطي ٢٥٪ وفي البلدان المتقدمة ٤٠٪[٥٢].

إلى ذلك يقوم الرفع الشديد لمعدلات القبول في الجامعات بدور حاجز جمركي يمنع دخول الطلاب من الصنف غير المرغوب فيه إلى سوق التعليم العالي التي تزداد ليبرالية. والصنف المرغوب هو الطلاب الذين استطاعوا شراء التفوق في الثانوية العامة باموال آبائهم. فمن المعلوم أن التعليم ما دون الجامعي في سوريا قد خضع في مرحلة الشمولية لخصخصة ضمنية عبر انتشار الدروس الخصوصية كالوباء في الهشيم، وبالخصوص في البكالوريا والإعدادية. ولا يستطيع الفقراء دفع أجرة هذه الدروس ولا "استئجار" المعلمين الأكفأ الذين يكونون عادة أغلى ثمنا. وهكذا ينتج الفقر الفقر وينتج الغنى الفرص. وهو ما يعطي فكرة مقلقة عن مستقبل سوريا بعد الشمولية. ولعل الطلاب البعثيين الذين ضربوا زملائهم وزميلاتهم يوم "اعتصام الهندسات" المشرف لا يعلمون أنهم ادوات في يد سياسة سيكونون من اول ضحاياها. فمعظمهم فقراء استفادوا من امتيازات الشمولية التي سيفرض منطق السوق إلغائها قريبا لمصلحة امتيازات تنبع من الثروة.

---

* دراسة أعدها «منتدى الأتاسي»

• الهوامش:

(٤٤) في مقال للدكتور منير شحود استاذ مادة التشريح في كلية الطب بجامعة اللاذقية بعنوان «انطباعات استاذ زائر عن حلب وجامعتها» يورد طرفة يتكلف فيها الوضع الجامعي الراهن في سوريا وتلقي ضوءا على غربة المواطن (ناهيك بغير المواطن) الكردي في بلده: «ويتم الوعظ السياسي الرسمي من وقت لآخر؛ فعندما حدث ما حدث في القامشلي، لفت انتباه المدرس اسم كردي لطالب يقف مذعورا وخائفا، فقام المدرس بوعظه كما يلي: «ماذا تريدون؟ أنت يا بني مواطن عربي كردي». نظر الطالب إليّ عسى أن أسعفه برأي أو أعطيه الأمان، وتلعثم بكلمات قليلة فهمت منها أنه يتحدث عن قضية الأكراد المحرومين من الجنسية» موقع الحوار المتمدن، ٢٠٠٤/٦/٢٢.

(٤٥) تجد نموذجا لسوء التفاهم الجيلي في مقالة بعنوان "أزمة العمل السياسي بين الشباب لم أزمة السؤال" لوريس عايق، وهو شاب تخرج حديثا من كلية الهندسة. يختم عايق مقالته بالدعوة إلى "منح كل شخص جاوز الأربعين من الكلام" كطريقة لمساعدة الجيل الشاب. الحوار المتمدن، ٢٠٠٤/٩/٢٦.

(٤٦) المثال الأكثر دلالة: تدمير الأحزاب السياسية المعارضة بما يضمن للسلطة الانفراد وطول البقاء لكن الأحزاب هي الحلول التي أتيحت للمجتمع او ابتكرها المجتمع لتجاوز انقساماته العمودية. مثال آخر: نجاح السلطة في إخضاع الجامعة قاد إلى موت الجامعة علميا ومدنيا، وتاليا ندرة الكفاءات في البلاد. المغزى ذاته دائما: نجاح السلطة الشمولية يدفع ثمنه المجتمع والوطن، ومقتضيات هيمنتها المؤبدة تتسبب في مازق اجتماعية واقتصادية وثقافية مكلفة.

(٤٧) عايق، هامش رقم ١٧.

(٤٨) تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣، ص ١٤١.

(٤٩) تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٢، ص٢٨.

(٥٠) التعبير وارد في تقرير ٢٠٠٢، ص٦٦.

(٥١) حول معاني اعتصام طلاب جامعة حلب وموقعه في سياسة النظام انظر لكاتب هذه السطور "اعتقال طلاب الجامعة: استمرار سياسة العزل السياسي والجيلي" النهار ٢٠٠٤/٥/٧. المقال موجود على الانترنت: http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17675

(٥٢) مصدر مكتوم.

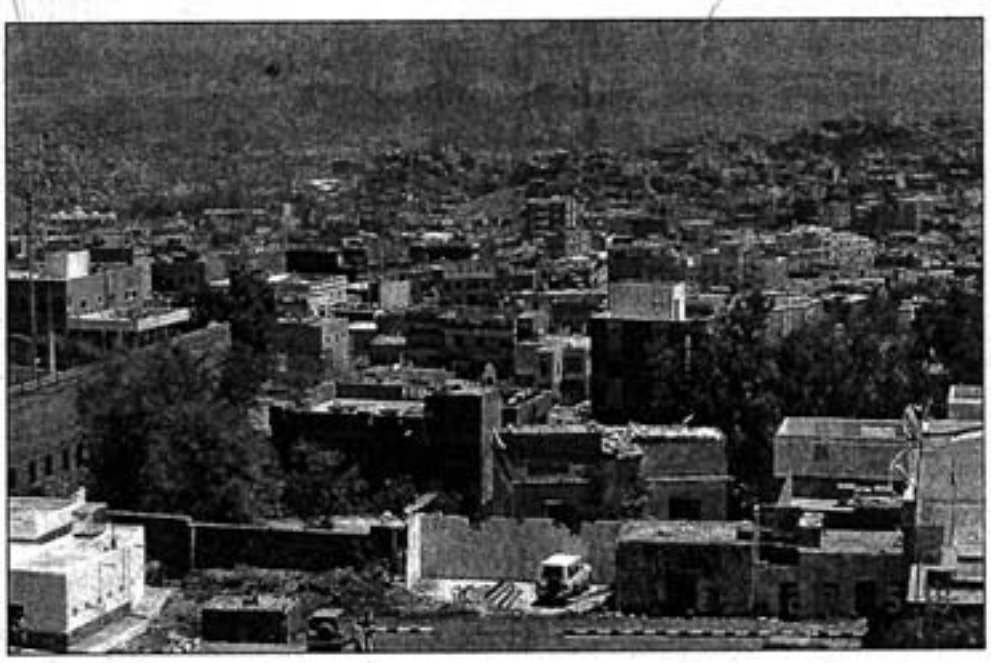

من الواجب عليك تعاطي كمية من هذه الحبوب، كي تستطيع كتابة المادة بأدق تفاصيلها، من لحظة "البلع" وحتى " انفتاح المظلة" التي في رأسك، عند طلوع "الكيف".

نصيحة مجانية، ومتعبة، قدمها لي العزيز " نائف حسان" عندما طلب مني الكتابة حول هذا الموضوع..

وبسذاجة، أحسد عليها، كاد الزميل نائف أن يجعلني أنام تلك الليلة في سجن تعز المركزي، عندما ذهبت إلى إحدى صيدليات المدينة لطلب شرائها، وكان بجواري شخص أخبرني بعد نظرات لا توجه إلا لشخص مشبوه، أنه ضابط أمني، وأنهم يقومون حالياً بتتبع " المُحببين"، الذين صرت منهم بمجرد سؤال، ولابد من أخذي والصيد لائي للتحقيق..

أقنعته بأني لست منهم، بل مجرد "فضولي" لا أقل ولا أكثر.. وأن حبوب "الزعقة" بأنواعها هي المحببة لدي فقط، وليس حبوب الديزيام.

وبمجرد أن " تصافينا" خرجت من الصيدلية مسرعاً، ألعن النصيحة، و ألعن من قدمها لي.

تحقيق: زكريا الكمالي

alkamaliz@hotmail.com

آخر ضحاياه سقط قبل أسبوع

سوق «المخدرات» الرائج في تعز (1-2)

"فرغة" و"طفر"!!

بعاني أغلب شبان تعز بطالة مستفحلة دفعت عدداً منهم للجوء إلى حبوب طبية ومواد مخدرة للهروب من حالة البؤس التي يعيشونها.

وفي الآونة الأخيرة ارتفع تعاطي حبوب "الديزبام"، التي تجعل متعاطيها، يرحل في لحظات إلى عالم آخر، ويتجول في مختلف بقاع ويحور المعمورة، تاركاً التفكير في البحث عن فرصة عمل، إلى أجل مسمى بعد... الكيف.

ربما إن تعاطي حبوب " الديزبام، الرستيل، البالتان" امر عادي بالنسبة لشخص غير مدمن، أو لشخص مريض يعاني من ارق شديد، تجعله يذهب في نوم عميق قد يستمر دورة عقارب ساعة... إلا ان الأمر يختلف بالنسبة لفئة مدمنيها.

جرعة واحدة من هذه الحبوب، يتم بعدها تعاطي كمية كبيرة من أوراق القات، مفعول معاكس يصنع حالة من النشوة والكيف. ومعركة حامية الوطيس، اشبه بتفجير ثورة، تدار احداثها في جميع أجزاء جسم المدمن، وأطرافه التي لا يستطيع التحكم فيها..

كل ذلك نتيجة حرب كانت بين "حبوب" اخترعها "الغرب" لتنويم المرضى، وبين أوراق قات اخترعها أو اكتشفها اليمنيون لشفاء المرضى من داء الكسل والنوم المستمر.

بالفعل إنها معركة تستحق منا معرفة اسبابها، ابطالها، الساحات التي تدار فيها، والأسلحة المحرمة التي تستخدمها.

جولة استطلاعية ليلية، في حارات وازقاط المدينة، تجعلك تشاهد وعن قرب تجمعات سرية لشبان من اعمار متوسطة والوان متفاوتة، يتوزعون بين الصحت والفهقهات المرتفعة.

"عبدالباسط" صاحب تجربة سابقة في هذا المجال يقول ان القلق والياس و"الطفر"، والمشاكل تجعل الشخص العادي يلجا إلى تناول هذه الحبوب، التي تنقله إلى عالم آخر، مختلف تماماً، عالم مليء بالحب، والحنان و"البيس".

الى مدينة (أفلاطون) الفاضلة يكون مستقرهم ما بعد رحلة طويلة تستمر سعات، يقطعونها على متن (آلة الزمن) أو على متن السجاد الأبيض.

من شخص إلى آخر، يختلف نوع "الحبوب" التي تستخدم لجلب "الكيف"، ويتفاوت حجم تاثيرها ونتائجها المترتبة.

هناك من يتعاطى قرص علاج باكمله، ضارباً بالنتائج التي سوف يولدها لاحقاً عرض جدار الصيدلية التي اخذ منها الحبوب.

ارتعاش الأطراف، وثقل في اللسان وعدم المقدرة على الكلام، وتحول راس المستخدم إلى ماخورة طاحون. كل ذلك يحدث مباشرة عقب تعاطي "الديزبام"

> **"آخر آيام أحد المدمنين الكبار: ارتعاش الأطراف، وثقل في اللسان وعدم المقدرة على الكلام، وتحول رأس المستخدم إلى ماخورة طاحون"**

بكمية كبيرة.

وبما أن "المحبب" بفقد وعيه مباشرة، ويهذي بكلام لا نهاية له، فيكون من الجيد جلوس شخص اخر معه في ساعات "القرمطة" والتجلي.

الشكى الحار والبارد من والديه، وإخوانه.. العتب الكبير على حبيبته، إظهار العداء لاشخاص معينين، تمني الثراء الفاحش، هي مجمل ما يخرجه "المدمن" من كلام في لحظات لا يعي فيها ماذا كان يقول، وتستمر لساعات.

كما ان العصبية الزائدة، هي عنوانهم الأهم في ذلك الوقت. فكلمة واحدة، تشكل إزعاجاً بالنسبة له، او خلاف تحت مستوى البسيط، قد يجعل أحدهم يسب "الطارف". وقد قادت حالات كثيرة مشابهة إلى القتل.

ومما يؤكد العدوانية التي يكون عليها مدمنو هذه الحبوب، ما شهدته المدينة.. وليلها.. في احد شوارع حارة "الكمب".

الخميس قبل الماضي، كان أحد المدمنين الكبار، منتم لفئة "المهمشين"، ينوي في الثانية عشرة ليلاً الذهاب لقتل شخص نشب بينهما " عراك" كبير ظهر نفس اليوم، وانتهت نتيجة "العراك" إلى هزيمته بالفاضية.

وحفاظاً على "ماء الوجه"، اراد ذلك "المحبب" من "الي" حمله على كتفه، إعادة بعض من كرامته، التي مسح بها الأرض فحمل " كلاشينكوف" واتجه إلى خصمه. وامام إحدى البوفيات، شاهد شخصاً ليس غريباً عليه، وبخطوات سريعة تقدم نحوه، عرف ملامحه جيداً: انه الشخص الذي كان بجوار من "ضربني"، قبل ستة ونصف.. هكذا ردد العبارة..

وبكلمات استفزازية وجهها "الأسمر" إلى الشخص الجالس على الكرسي، انتهت بتهديدات وتحد، ثم بتوجيه فوهة البندقية، سبع رصاصات، خرجت من بندقية " المهمش" نحو الأخير، استقرت في عموده الفقري، ومنطقة الحوض في جسمه، وفي فخذيه، مع عدد آخر في الأرض، وفوق الجدران. هكذا انتهت حياة ذلك الشاب الذي خرج هذه المرة، ليشرب "الرصاص"، بدلاً عن الشاهي.

هذه ليست الحادثة الأولى، في مدينة ينتشر فيها المدمنون والبلاطجة، بشكل ملفت. قبل شهر سقط احد الشبان مضرجاً بدمائه عن طريق الخطا. القاتل كان بلطجياً و"محبباً" معروفاً.

في المقوات الواقع في حارة المستشفى العسكري دخل القاتل في اشتباك مع بائع قات، بسبب عدم اعطائه كمية القات، المخصصة له كجزية يومية. اصر "المقوت" على عدم الدفع فما كان من "المحبب" إلا ان أخرج مسدساً ليطلق منه عدة رصاصات على بائع القات، ضلت طريقها لتسكن قلب الشاب الذي لا ناقة له ولا جمل في الأمر. وفي الوقت الذي كان ذلك الشاب، يسقط على الأرض مضرجاً بدمائه، كان القاتل يركب الدراجة النارية الخاصة به، ويذهب وكان شيئاً لم يحدث.

قبل ذلك لقي احد الشبان في شارع ٢٦ سبتمبر، مصرعه برصاصات "مدمنين" اتخذوا من "الحبوب" والأسلحة التي يحملونها، رمزاً لبلطجة لم يستطع احد ايقافها.

الجريمة المحزنة، التي اربت مدير إحدى المدارس في "مخلاف شرعب" قتيلاً في وسط المدينة، قبل اسابيع، كانت "الحبوب" سبباً رئيسياً فيها.. فبعد خروج مدير المدرسة من احد محلات الصرافة، كان اثنان من المتسللين الصومال، والمعروفين بإدمانهم الزائد للحبوب، يرقبان تحركاته. وفي ممر مظلم، أحس الرجل بضربة على رأسه، وآخر يحاول سحب الحقيبة التي في يده، ثم سقط الى قاع "السائلة" فكسرت جمجمته ثم فارق الحياة.

حب وحبوب

ما اسوأ أن يجتمع "الحب" مع "الحبوب" في شخص واحد..

أحدهم، مشهور على مستوى المدينة بتعاطيه جميع أنواع الحبوب، أحس يوماً بحالة "حب" طارئة، دخلت حياته وعالمه الآخر..

"بلع" حوالي "درزن" من الحبوب ليلاً ثم بدأ يرسم بالقلم على ساعده قلباً يخترقه سهم طويل كتب على طرفيه اسمه واسم حبيبته، بعدها استبدل القلم بالمشرط وفي المكان الذي بدأ القلم برسم القلب مع "الاسمين" يأتي دور "الموس" ليمنحت الرسمة الأولى نحتاً على يده، ويكتب اسمها على ساعده، لكي لا يستطيع إزالته..

وبما انه قد وصل إلى مرحلة عدم الاحساس التام، فإن اي قطع او مشاهدته منتظر الدم، لا يشكل شيئاً بالنسبة له.. أو يحسب له حساباً.

كل الذي يدور في راسه تلك اللحظة، هو نحت الاسم، مع القلب والسهم الذي اخترقه، ومشاهدة حبيبته تلك في اليوم التالي، لتعلم مدى الحب والهيمان اللذين يكنهما لها.

المجيب

للقمشة والخياطة الفنية الحديثة

أصالة الإبداع وحداثة الرؤيا

صنعاء - الدائري الجنوبي الغربي للجامعة القديمة - ت: ٢٢٢٢٢٤

الصدر

اسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ١ يونيو ٢٠٠٥ العدد (١٢) Wed. 1 Jun. 2005 No. (12)

دون رقم عسكري بعد ٢٧ عاماً من الخدمة

اكثر من ٢٧ عاماً انتهت بمصادرة رواتبه وكله دون رقم.. عسكري.

ولمحمد المطاع قصة حزينة مع صحيفة "٢٦ سبتمبر" التي يعمل فيها منذ كانت "١٣ يونيو" ايام إبراهيم الحمدي.

بجسده النحيل وصفاء روحه، تحمل المطاع مضايقات عدة وصلت حد الحبس، دون ذنب غير عمله في صحيفتي "الثوري" و"الشورى".

وقال في بيان اصدره مطلع الاسبوع إن راتبه تعرض لخصميات وصلت إلى قرابة النصف في اغلب اشهر السنوات الفائتة.

لم يلق المطاع الانصاف او الرد على التظلمات التي تقدم بها لرؤسائه في العمل بشان تلك المضايقات، التي وصلت إلى منح رقمه العسكري لمجند جديد قال إن له صلة قرابة بالعميد علي الشاطر، مدير دائرة التوجيه المعنوي ورئيس تحرير "٢٦ سبتمبر".

وفي بلد لا يفهم القائمون عليه قيمة الاستقلال الذاتي، يصبح شخص كالمطاع ضحية المنطق الشمولي، الذي يريد للموظف ان يكون عبداً يقتفي خطى سيده. غير ان المطاع فنان اكثر مما هو عبد، وعصور الاستعباد الوظيفي صارت كومة عفن ماضٍ ولّى.

وحمل المطاع العميد الشاطر مسؤولية ما تعرض له من انتهاك، تمثل في حرمانه من حقه في التقاعد، ومصادرة راتبه منذ مايو ٢٠٠٤م.

يعرف الجميع ان المطاع لجا إلى صحيفتي "الثوري" و"الشورى" خارج دوامه الرسمي من اجل تحسين دخله، رغم أن من حقه اللجوء إليهما بالطريقة والتقديرات التي يراها.

وطالب كبير المخرجين اليمنيين رئيس الجمهورية وقيادة وزارة الدفاع بإعطائه كافة مستحقاته، وتعويضه عما تعرض له بسبب حرمانه من راتبه كل تلك الفترة.

اليوم.. يوم "النهار"

تنفرغ صباح اليوم محكمة جنوب غرب الامانة للدعوى المرفوعة ضد اسبوعية "النهار". حيث تعقد ثلاث جلسات متتالية للنظر في ثلاث دعاوى، رفعت الاولى من الشيخ محمد احمد منصور، فيما الدعويان الاخريان من مستشفى الثورة العام بصنعاء، واعتبر بيان صادر عن هيئة تحرير "النهار" ان تخصيص ثلاث جلسات متتالية في نفس اليوم "يبين ان هناك تعمداً واضحاً لإرباك ومضايقة الصحيفة"، ودعت الأوساط الصحفية إلى التضامن معها وكذا مع "ابناء منطقة الجعاشن جراء ما يتعرضون له من ظلم واضح على يد هذا الشيخ".

.. و"الشرق" في نيابة ذمار

استدعت نيابة غرب ذمار الزميل سام الغباري رئيس تحرير صحيفة "الشرق" الصادرة من المحافظة ذاتها، للمثول امامها امس لسماع اقواله حول الشكوى المقدمة من جامعة ذمار.

وادانت "الشرق" شكوى الجامعة التي اعتبرتها مفتعلة، بقصد إضعاف فاعلية دور الصحافة في كشف الأخطاء والممارسات غير القانونية.

٤ رهائن لا رهينة

نظام الرهائن ليس حكراً على العهد الإمامي. فالامن السياسي في عدن يتعامل بذات العقلية، حيث اقدم الجهاز على اعتقال اربعة رهائن بغرض الضغط على اخيهم المطلوب ياسر علي سالم الداري، لتسليم نفسه للاجهزة الأمنية.

وناشدت منظمة (هود) لحقوق الانسان رئيس الجمهورية التدخل للافراج عن الرهائن الاشقاء وهم: ردفان وعارف وجمال علي سالم الداري، إضافة إلى فضل علي منصور، والمعتقلين منذ مارس ٢٠٠٤م.

ونوه بيان صادر عن المنظمة إلى ان نظام الرهائن محرم دولياً فضلاً عن انه من ابرز سيئات النظام الإمامي، كما هو مخالف للشرع الاسلامي (ولا تزر وازرة وزر اخرى).

مقترح للرد ومشروع دفاع..

سفاهــة وسفهــاء

عابــد المهــذري

بالعودة قليلاً للوراء.. سنتذكر حادثة اشتباك "وزير" مع "صحفي" اشار بالكتابة في صحيفته إلى ما عده المسؤول الكبير طعناً في سلوكياته الشخصية مع أن الطرح كان بالتلميح وبعيداً عن التحديد والتسمية بالاسلوب المباشر.

اليوم.. ذات المسؤول يتعامل مع القذف الصحفي المباشر لصحفية وزوجها بطريقة " الشامت" الذي لا دخل له.. إذ لم يستطع كبت نزعة تهكم ورغبات تشف مخبوءة وهو يرد على عشرات الزملاء الغاضبين بلهجة تفوح منها رائحة المناطقية وما يشي بإحساس بالرضا عن الذي نشرته "البلاد" الصحيفة التي منحها تسهيلات استثنائية من أجل صدورها بتصريح رسمي يعتليه شعار الدولة ومهوراً في الأسفل بإمضاء "وزير" لا يتردد في التفاخر بانتمائه للوسط الصحفي.. فيما الواقع يتحدث عن العكس.. وكأن ما يربط الصحفي والوزير.. شخصية متنافرة.. أبداً لا تجتمع في شخص "حسين العواضي".. مثلما هي في تضاد مستمر وعدائية مستديمة لدى وكيل الصحافة "محمد شاهر" الكاتب المعارض ورئيس التحرير الحكومي في ما مضى قبل المنصب.

ليس تماملاً.. بل هي الحقيقة التي يعرف تفاصيلها كل الزملاء الصحفيين.. نحن الذين نتجرع مرارة الخصومة بيننا وبين مسؤولينا، ونعاني فتور العلاقة – المهنية والأخلاقية– بين الصحفي الميداني والمسؤول الصحفي بعقليته التي تتحول من النهج الديمقراطي والإطار القانوني إلى منهجية "العكفي" والاسلوب العسكري الذي تتنجس فيه اقلام الحرية تحت وطأة دهس البيادات والتقاهم بأعقاب البنادق وأيش-؟! وباستعلاء من "يؤذن" وأرجله وسط المخلفات التي ليس اقذر منها غير تلك الكلمات المشمئزة المنشورة على مؤخرة مقذوف "البلاد".. الذي تقذ كاتبها وصاحبها ومموليها كل المبادئ والقيم والأخلاقيات إلى حضيض المستنقع المؤذي.. من حيث ترعرعوا ونشأوا.. حتى عشعشت الدناءة فيه.. وعاشت الحقارة بأعماقهم الموبوءة بهم وحدهم!

لو كان ما كتب من فواحش اللفظ وربيق المصطلحات ضد "حافظ ورحمة" استهدف العواضي أو شاهر أو بورجي أو الرعوي أو مسؤولاً آخر في دولة باجمال أو حكومة السلال.. ما الذي كان سيحدث؟!

تخيلوا.. ولاتلوموا "البكاري وحجيرة" إن هما احتكما للقضاء وحكّما العقل.. ليس عجزاً.. إنما في سبيل الانتصار لـ"قضية"!!

ما رأي الزملاء.. ان نفتح الملف الأخلاقي لكبار المسؤولين في هذه البلاد المنكوبة بمسؤوليها المسعورين بالفساد والتشنيع بالعباد!!

لا شك أنه مقترح مثير.. ومغر.. وشهي.. وحافل و... و... وموغل في الانحراف الفكري والشذوذ الأخلاقي!

نعرف عناوين الفلل والشقق والكازينوهات والكباريهات التي يقضي فيها مسؤولون من العيار الثقيل.. الليالي الملاح.. والسهرات الحمراء الغامقة.. مع بائعات هوى "ومومسات" وعيال حرام.. يبيعون ذكرياتهم معهم وقصصهم الساخنة ببلاش وبنبرة تفاخر واعتزاز لا تخلو من فتح شهية "صحفي" لتدشين القصة الأولى من حكايات أصحاب المعالي والفخامة والسيادة والمقام الرفيع!!

ما رأيكم بهذه الفكرة.. ولو من باب الدفاع عن انفسنا.. وأعراضنا.. وسمعتنا.. على طريقة "السن بالسن".....!!

معركــة مــن نــوع آخــر:

الصحفيــون فــي مواجهــة السماســرة

■ كتب - عبد الحكيم هلال:

لستم منا.. إذ تحملون نجسكم بين أصابعكم المثقلة بالخبث..

لستم منا.. إنهبوا بعيداً، حيث يتخطفكم الرجس، وتسبقكم الخطيئة..!!

تهتف أفئدة الصحفيين الشرفاء بهذه العبارات الرافضة أولئك المبتذلين ممن تسللوا ليلا الى بلاط صاحبة الجلالة، بمساعدة حارس خان أمانته برئة جرس ليلية..!!

هتف الصحفيون صباح الأمس في نقابتهم: لن نساوم بكرامتنا على حريتنا..

هتفوا: أن معركة الأعراض ساحة للموغلين بالإثم، أما نحن فإثمنا باق إن تركناكم تفصلون حريتنا عبر بذاءاتكم.

مائتان ونيف من شرفاء المهنة توافدوا صباح الأمس الى ساحة الدفاع عن الكرامة والحرية المسؤولة، والكلمة الطاهرة..

التقى الصحفيون لمواجهة الكلمة المنحطة بالتضامن والتآزر مع من تعرضت أعراضهم لرصاصات القتل المكدسة بالإثم والعبودية..

هتفوا: لستم منا إذ تغمسون يراع التنوير بوحل السفه والانحطاط..

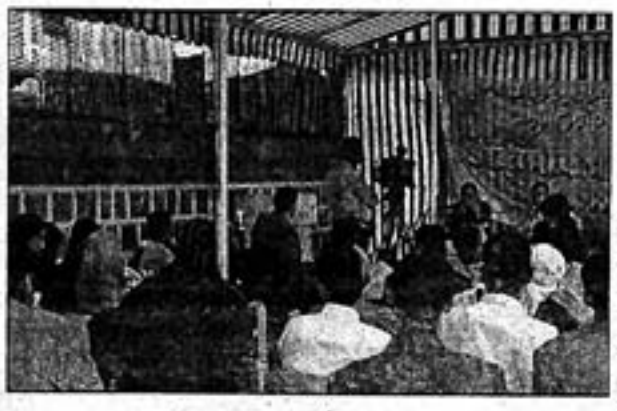

غضب صاحب تحدث فيه كل من تحدث عن منشور مسخت لغته بقصد التشويه لا أكثر..

ثم.. مرت الورقة البيضاء النقية بتوقيعاتهم وفيها اتفاق جماعي على: عمل قائمة سوداء برئيس ومدير تحرير منشورة «البلاد» التي اساءت للشرفاء، وضم كل من يخالف شرف المهنة اليها، وعلى النقابة أن تشرع بإنجاز ميثاق الشرف الصحفي، حتى لا يتسنى للعابثين بالأعراض استغلال فراغ الساحة المهملة، وعليها العمل على فصل من جمدتهم بقرارها سابقاً (رئيس ومدير التحرير)، ودعا الموقعون النقابة الى تبني عقاب اشد الى جانب حكم المحكمة المنتظر، ودعوة الطابع الى رفض طباعة الصحيفة الخبيثة، وتوجيه رسالة الى وزارة الإعلام وصحيفة «الثورة» لسالمتهم: لم لم تتعاط مع قرارات النقابة وفعاليات الصحفيين التضامنية مع الزميلين «حافظ البكاري» وزوجته «رحمة حجيرة» اللذين تعرضت أعراضهما الشريفة الى القذف والقذع بلغة إفكية منحطة لم يسبق تواجدها من قبل في اية مطبوعة يمنية..

قالت طالبة المستوى الرابع بكلية الإعلام: نحن قلقون على مستقبلنا أمام وضع منحط كهذا، ويا أيها الصحفيون لم يتبق لنا الا بضعة أسابيع لتكون منكم، فما انتم فاعلون لطمأنتنا..؟؟

وقال الوكيل الأول في النقابة في رده الذي قصد به طمأنتها: عليكم بالصبر يا من اختطلتم مهنة المتاعب اما نحن في نقابتنا سنعمل ما باستطاعتنا عمله (حسب القانون) و(المتاحات).. المهم الا نساوم كرامتنا بحريتنا، كما يراد لنا من خلال تلك الصناعات الجديدة للإعلام اليمني.. والتي بدأت بتدشين تفاهاتها بنسق الانحطاط..

ليس لنا الا أن نبقى متيقظين بمسيرة جماعية الى نيابة الصحافة الأحد القادم للاعتصام من أجل تفعيل القانون لحاسبتهم..

«البقاء لله»

بقلوب مكلومة وبمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره نعزي الاخ العزيز

فكري قاسم

وجميع افراد اسرته الكريمة بو فاة (والده) للفقيد الرحمة والمغفرة

«إنا لله وإنا اليه راجعون»

أسرة «النداء»

طبعت بالجيل للطباعة المرحوم (محمد سالم الزبير) تلفون ٢٧٢٠٣٠/٧ فاكس / ٢٦٦١٢٥ - صنعاء